سلسلة "آفاق دوليّة"

١

سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط

تأليف

شارل زورغبيب

ترجمة: د. خضر خضر

سلسلة "آفاق دوليّة"

١

سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط

تأليف

شارل زورغبيب

ترجمة: د. خضر خضر

المؤلف :

شارل زورغبيب، فرنسي، من مواليد الجزائر عام ١٩٣٥. حائز على شهادة التبريز (كفاءة التعليم الجامعي) في القانون العام. يشغل حالِياً منصب نائب رئيس جامعة باريس ــ الجنوبية، وعميد كلية الحقوق فيها منذ كانون الثاني ١٩٧٧. وقبل ذلك، كان، على التوالي، مديرا لمركز القانون الفرنسي في جامعة السار، ومساهماً في أبحاث مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وأستاذاً محاضراً في المدرسة الوطنية للإدارة، وفي المؤسسة الدولية للإدارة العامة. وهو إختصاصي كبير في العلاقات الدولية، ويشرف، بهذه الصفة، على مؤسستين متخصصتين : المجلس الأطلسي للدراسات الأستراتيجية، والمؤسسة الدولية للدراسات الدبلوماسية.

معلق معروف في الموند الدبلوماسي، ومتعاون مع مجلة الدفاع الوطني، نشر حتى الآن عشرة مؤلفات في القانون الدولي، والسياسة الخارجية، والعلاقات الدولية.

المترجم :

خضر خضر، من مواليد طرابلس ــ لبنان، عام ١٩٤٦. حائز على دكتوراه دولة في العلوم السياسية، وعلى دبلوم الدراسات العليا في القانون الدولي العام من جامعة مونبلييه ــ فرنسا.

حالياً، أستاذ مادة العلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية (الجامعة اللبنانية ــ فروع الشمال).

نشر العديد من الدراسات والمقالات المكتوبة والمترجمة أهمها :

الماركسيون والدين، تأليف ميشال فيربيه
(منشورات دار الطليعة، حزيران ١٩٧٨)

العلاقات الدولية، تأليف دانيال كولار
(منشورات دار الطليعة، طبعة أولى ١٩٨٠ طبعة ثانية ١٩٨٥).

التاريخ الدبلوماسي تأليف جان باتيست ديروزيل :

المجلد الأول: ١٩١٩ ــ ١٩٥٤ (دار المنصور، طرابلس ــ لبنان، شباط ١٩٨٥)
المجلد الثاني : ١٩٤٥ ــ (دار المنصور، طرابلس ــ لبنان، حزيران ١٩٨٥)

مقدمة

يحتل المتوسط أهمية إستراتيجية خاصة في رقعة العالم السياسية.
فهو يربط بين قارات ثلاث تضم في طياتها معظم ما أصطلح على تسميته بالعالم الثالث، وتتنازعه إيديولوجيات ثلاث تتوزع، بشكل أو بآخر، المفاهيم العامة للإشتراكية، والرأسمالية، وعدم الانحياز؛ وتنطلق منه المواد الآولية، الضرورية للصناعة العالمية (البترول)، وتصب فيه آخر مبتكرات الأسلحة الحديثة التي تجعل منه حقل تجارب لا غنى عنه في هذا الميدان...

هذه الأهمية الإستراتيجية للمتوسط جعلت الكبار يتجهون بأنظارهم إليه، ويتصارعون على مناطق النفوذ فيه، علَّهم يتوصلون لإلحاقه، نهائياً، بمناطق تأثيرهم، التي يمارسون، إنطلاقاً منها، « لعبتهم » الخطرة في بعض صدامات « التوازن » الدولي.

ولعل قيمة الدراسة التي يقدمها لنا شارل زورغبيب هنا تنبع من هذه المسألة بالذات. أي من إستحالة تخيل مسرح دولي، متكامل، للأحداث الراهنة... وصعوبة تصور المتوسط بعيداً عن التأثيرات، والتفاعلات المتبادلة على الرقعة الدولية. فالمتوسط أصبح جزءاً، أساسياً، من سياق الإنفراج والحرب الباردة الثانية، مثلما كان بالأمس في قلب التعايش السلمي، والحرب الباردة الأولى. وإلا كيف نفسر تمسك الغرب « الأطلسي » بالبقاء فيه، وإلحاح الشرق « الماركسي » على الدخول إليه بحريةٍ ودون قيود ؟ وماذا يعطيه، على حد

قول المؤلف، تلك الأهمية الإستراتيجية الحقيقية في عصر الصواريخ العابرة للقارات ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تفترض بنا الغوص في أعماق المشاكل التي تجعل منه منطقة « ساخنة » في إطار العلاقات الدولية، ولا سيما بين الشرق والغرب، والتمعن مليا بالآفاق المستقبلية لهذه « المياه » التي حاول المؤلف تحديد مجراها، على المدى المنظور والبعيد نسبياً، بتكليف من منظمة حلف شمال الأطلسي. فكيف يمكن المحافظة على هذه « المياه » ؟ وضمن إطار أي تصور ؟

هذا ما يحاول شارل زورغبيب الإجابة عليه.

وأملنا أن نكون قد ساهمنا، الناشر وأنا، باختيار موفق لأول عمل نقوم به في إطار هذه السلسلة.

المترجم.

الفصل الأول

موقع للمنافسة بين الكبار

I عصر « المنزلق » الغربي :

« إن البحر الأبيض المتوسط سيكون لسيدٍ واحدٍ، وسيقع تحت هيمنة قوة عظمى مسيطرة ستدفع بإمتيازاتها في كل الإتجاهات، أو أنه سيكون مسرحاً لصراع دائم... ». أطلقت هذه النبوءة في عام ١٩٠٢، من قبل الأميرال الأميركي ألفريد ماهان، أحد الضباط الذين صنعوا الإستراتيجية العصرية ــ في زمن لم تكن قد أصبحت فيه بعد فريسة للإستراتيجيين المدنيين في العصر الذري. نبوءة أم، ببساطة، معاينة لواقع ما ؟ لقد بدا المتوسط على مدى قرون كفخٍ تاريخي، « كمقبرة » لإمبراطوريات عدة : إذ شهد تجابه اليونان والفرس، روما وقرطاجة، الإسلام والمسيحية، فرنسا النابوليونية وإنكلترا، الديموقراطيات وقوى المحور. معاينة إذن، ونبوءة أيضاً، إحتمالاً، إذا ما أخذنا بعين الأعتبار تنافس الكبار للسيطرة على « البحر الداخلي »، وكذلك الأسباب الإقتصادية والإستراتيجية ــ « بالأمس، التوابل والطريق الأمبراطوري البريطاني، واليوم، البترول » [1] التي تحفظ للممر المتوسطي خاصيته كطريق مواصلات حيوي وعطوب في آنٍ واحدٍ.

فالحوض المتوسطي كان، لزمنٍ، المصاد الخاص للأوروبيين، ومن ثم

---

١) ميشال سالومون، المتوسط الأحمر، منشورات لافون، ١٩٧٠، ص : ٣٠

للغربيين الذين كان يشكل بالنسبة لهم «مُنْزَلَقاً» سياسياً لا مسؤول ــ الأمر الذي لم يكن يتنافى، والحق يقال، مع سياسات الزبائن، ومنافسات القوى.

فمنذ عقدين من الزمن أعاد ارتباطه مع ضجيج وجنون، ليس فقط الصراعات المحلية، وإنما أيضاً التوترات الدولية. إن سبب ونتيجة هذه التفاعلات بين مشاكل المنطقة والعلاقات بين الكتل تكمن في : التوغل السوفياتي في المتوسط. ومن عدة نواحي، كان الثقل السوفياتي على المتوسط ــ وخاصة على جزئه الشرقي، أي شرق الرقبة الصقلية ــ التونسية ــ يبدو كإحدى ثوابت السياسة الخارجية الروسية. وهذه بيِّنات لا تنضب بالنسبة للمدافعين عن رسوخ المخططات الوطنية الكبرى فيما وراء « البريق » الإيديولوجي للأنظمة العابرة ! فروسيا المقدسة، من كاترين إلى نقولا الثاني، كانت تحلم بأرض القسطنطينية الموعودة. وحكومة كيرنسكي العارضة كانت تطالب، بلسان وزير خارجيتها، ميليكوف، أمام مجلس الدوما، بضرورة الوصول إلى البحر الحر عن طريق ضم المضائق. أما تروتسكي، مفوض الشؤون الخارجية، فكان، بعكس لينين، يؤكد بإن السياسة القيصرية في المضائق والقسطنطينية كانت تعبر عن صواب الرأي. وفي أول إنفتاح لهم على العام العربي، في أواسط الخمسينات، عاد ورثة ستالين إلى الإهتمام القديم جداً الذي كانت تبديه روسيا تجاه هذه « الآسيا الشرقية »، التي تغطي بالنسبة للسوفيات، كما بالنسبة لإسلافهم، البحر المتوسط، البحر الأسود، بحر قزوين، والخليج العربي. في الواقع، إن الشرق الذي كان يسحر المسؤولين السوفيات، والذي كان يبدو لهم حاسماً عندما سينفتح نشاطهم على العالم الخارجي في عام ١٩٥٥ ــ وكذلك الشرق الذي كان يفتن حكام روسيا القديمة، والذي كان يشير إليه نسلرود، مستشار نقولا الأول، أثناء إنتفاضة محمد علي ــ إنما هو الشرق الأدنى القائم على أبواب **أمبراطورية** الأمس، و**إتحاد** اليوم.

مواعيد الإتحاد السوفياتي الثلاثة الخائبة :

كان للإتحاد السوفياتي ثلاثة مواعيد خائبة [٢] مع هذه المنطقة من العالم.

١٩١٩ : إن التشهير بالمعاهدات اللامتكافئة، والدعوة إلى تحرير الشعوب الخاضعة، أظهرا الدولة الجديدة كقوة غير مهيمنة ــ فسيطرتها على الشعوب الدخيلة على الأمبراطورية القديمة (روسيا القيصرية)، غير المعروفة في الخارج، لم تكن تهم إلا قليلاً. فهل سيتخلى حلم القياصرة التوسعي عن مكانه لتوسع ثوري ومحرِّر ؟ كلا، لإن الثورة ستتوقف، في كل مكان، عند الحدود السوفياتية : وبإختيارها إعطاء الأفضلية للعلاقات بين الدول، فإن الدولة السوفياتية طبَّعت علاقاتها مع تركيا الكمالية التي كانت تقاتل المجموعات الشيوعية الصغيرة في أراضيها، ومع إيران التي كانت تخمد ثوراتها المحلية [٣]؛ وتحاول بدون جدوى الحصول، في مؤتمر لوزان ١٩٢٣، على إعتراف بمصالحها في المضائق.

١٩٤٠ : كان النزاع العالمي الثاني يبدو وكأنه يقدم فرصاً جديدة للسوفيات. فكحليف لألمانيا، طالب ستالين بمنطقة نفوذ تضم العراق، وإيران، وجزءاً من سوريا، وتركيا، ولبنان، والعربية السعودية، وقواعد في المضائق. وكحليف لبريطانيا العظمى طالب الإتحاد السوفياتي تركيا بالولايات التي فقدها بعد الحرب العالمية الأولى، كما طالب بمراجعة إتفاقيات مونترو، وأراد المشاركة بإقتسام المستعمرات الإيطالية، وشجَّع، بواسطة وجوده العسكري على إنشاء جمهوريتين شعبيتين في

---

٢) هيلين كارير دانكوص، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، ص : ٩ ــ ٢٣
٣) أ.هـ.كار، الثورة البلشفية، ١٩٦٦، لندن، الجزء الأول ص : ٤٧٢. وس.ج. لنزوسكي : روسيا والغرب في إيران، مطبوعات جامعة كورنيل ١٩٤٩.

شمال إيران. بيد أن بإختياره الطرق التقليدية لسلطان الدولة، فإن الإتحاد السوفياتي أقلق جيرانه بتطلعاته التوسعيَّة المعلنة، ودفع بهم صوب الغربيين، وخسر رأسمال الثقة الذي كانت تؤمنه له صورته كدولة غير مهيمنة.

١٩٤٧ : بدأ تكوين دولة إسرائيل للسوفيات كوسيلة« لإثارة المشاكل في منطقة المتوسط من الداخل. فإسرائيل ستكون خلية عصرية، لا بل نموذج ثوري في شرق أوسط ذي بنيات متحجرة ». [٤] إلا أن هذا الحساب كان خاطئاً من وجهين : فبدون أن تكون طليعة شرق أوسط تقدمي، فإن إسرائيل إرتبطت بالمعسكر الغربي؛ وبدعمه الدولة اليهودية فإن الإتحاد السوفياتي نفَّر مجمل الشعوب العربية، وأضعف موقف الأحزاب الشيوعية المحلية. وبعد هذه الهزيمة النهائية، فإن موسكو إختارت الإنكفاء، هذا الإنكفاء الذي فضل خلفاء ستالين التمسك به، في مرحلة أولى، حتى عندما سنحت لهم فرصة جديدة مع إغراء إيران الثوري في عهد الدكتور مصدق في ١٩٥٣.

تطويق الإتحاد السوفياتي من قبل الغرب :

كانت سيطرة الأساطيل البريطانية والأميركية على المتوسط قد شكَّلت، أثناء الصراع العالمي الثاني، مؤهلاً كبيراً في المجابهة مع ألمانيا النازية : وقد إستطاع بعضهم القول، بمفارقة، بأن مصير حرب الصحراء قد تقرر في البحر [٥]؛ وأن المنتصر الحقيقي على رومل كانت صخرة مالطة. في الواقع، وعند إنتهاء النزاع، كان الوجود البريطاني في جبل طارق، ومالطة، والسويس، وقبرص، قد ضمن للحلفاء الغربيين السيطرة على طرق الترانزيت.

---

٤) ج.هداس، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، أطروحة، باريس، ١٩٧٥، ص : ٣٨٥.
٥) م.سالومون، المرجع السابق، ص : ٤٤.

غير أن « التراجع » البريطاني، ابتداء من عام ١٩٤٦، أمام الحرب الأهلية في اليونان ــ حيث أن حكومة لندن، التي كانت فريسة لمصاعبها الذاتية، الإقتصادية والإجتماعية، توقفت عن مساعدة مسؤولي أثينا ــ أدى إلى تعزيز التوغل الأميركي (الذي كان قد تقلص منذ ١٩٤٤).

وبما أن رجال عصابات الجنرال ماركوس أثاروا خطر «سفيتة اليونان»، فإن الرئيس ترومان، نشر في ١٢ آذار ١٩٤٧ بياناً بدعم إقتصادي وعسكري للحكومة الشرعية للبملكة الهيلينية ــ بيان كانت أهدافه عامة جداً : إذ كان المقصود تطويق التقدم السوفياتي والاختراق الشيوعي عن طريق المساهمة بالدفاع عن البلدان المهددة. « إن على الولايات المتحدة إتباع سياسة دعم الشعوب الحرة المصمِّمة على مقاومة محاولات الإستعباد التي تمارسها أقليات داخلية مسلحة، أو مدعومة بضغوط خارجية ».

وكانت عقيدة ترومان تتضمن تقوية الوجود البحري الاميركي : فتم إنشاء الأسطول السادس في أول حزيران ١٩٤٨، ومهمته الرد على التحركات السوفياتية في المتوسط والمناطق المجاورة. وبموازاة مساعدة إقتصادية هامة، وتجهيزات عسكرية، فقد تم وضع شبكة من مواثيق الأمن : في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥١، قام مجلس نواب التحالف الأطلسي بتوقيع بروتوكول يدعو اليونان وتركيا للدخول في معاهدة شمال الأطلسي؛ وهكذا تخلَّصت اليونان من النفوذ السوفياتي، وبإنضمام تركيا إليها أشرفت المنظمة الأطلسية على مضائق البوسفور والدردنيل. وفي عام ١٩٥٥ بدت عملية تطويق الإتحاد السوفياتي في المتوسط الشرقي وكأنها قد أنجزت بتوقيع حلف بغداد،الذي كانت أطرافه كل من بريطانيا العظمى، والباكستان (الذي كان أيضاً عضواً في منظمة حلف جنوب شرق آسيا)، وإيران، والعراق [٧]؛ « وبروتوكول العمل المتبادل » الذي

---

٦) ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي، باريس ١٩٧١، ص : ٤٤٨ ــ ٤٤٩.

إلتزمت من خلاله كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، بمواجهة كل عدوان في الشرق الأوسط، وبالحفاظ على توازن التسلح في المنطقة. لكن، وبنفس الفترة، فإن نشاط « الضباط الأحرار » الدولي، والموجودين في السلطة منذ عام ١٩٥٢ في القاهرة، سوف يسمح للإتحاد السوفياتي، بالتأثير على مصير شرق البحر المتوسط.

II ــ عودة الإتحاد السوفياتي :

إن رجوع الإتحاد السوفياتي إلى المتوسط الشرقي ــ الذي أعلن عنه بيان السياسة الخارجية السوفياتية في ١٦ نيسان ١٩٥٥، والذي حقّق، بعد ذلك بخمسة أشهر، كشف عبد الناصر عن توقيع عقد مصري تشيكوسلوفاكي لتوريد الأسلحة ــ يرجع أولاً إلى إلتقاء المشروعين الوطنيين : البحث عن تحالفات جديدة من جانب مصر التي كانت تشعر بأنها معزولة مع تكوين حلف بغداد، ورفض المسؤولين السوفيات قبول الإحتكار الغربي في المتوسط لفترة أطول

كما يعكس أيضاً تعديلات هامة على المسرح الدولي : ففي نيسان ١٩٥٥، شقَّ مؤتمر باندونغ الطريق أمام تقارب بين مصر والمعسكر الإشتراكي؛ فقد اكتشف ناصر أثناء محادثاته مع شوآن لاي أن بمقدور العالم الإشتراكي السماح له بترسيخ حياده. كذلك، قام إرتباط بين محوري الشمال ــ الجنوب، والشرق ــ الغرب في السياسة العالمية.

عقد توريد السلاح :

إن التصريح، المنشور في ١٦ نيسان ١٩٥٥ من قبل وزارة الشؤون الخارجية السوفياتية، يسبق التدخل النشيط للإتحاد السوفياتي في المنافسة الشرق ــ أوسطية، ويبررها مقدماً. فبالنسبة لحكومة موسكو، فإن التوغل

---

(٧) م. كولومب، الشرق الغربي وعدم الأنحياز، منشورات فرنسا الشرقية، ١٩٧٣، الجزء الأول، ص : ١٥٥ وتوابعها.

الأميركي يهدد أمن الإتحاد السوفياتي، ويجعل « الوجود المضاد » السوفياتي، مشروعاً : [٨] « إن الإتحاد السوفياتي لا يمكن أن يظل لا مبالياً تجاه تطور الوضع في الشرق الأدنى والأوسط، لإن تشكل الكتل، وقيام القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي دول الشرق الأدنى والأوسط يمس مباشرة أمن الإتحاد السوفياتي. ولذا فإن موقف الإتحاد السوفياتي سيكون مفهوماً اكثر، لا سيما وأن الإتحاد السوفياتي يقوم على مقربة مباشرة من هذه الدول... »

وكانت المناقشات قد تقدمت بين مصر والكتلة الشرقية. وفي ٢٣ أيلول أعلن عن توقيع إتفاق لتوريد السلاح بين القاهرة وبراغ [٩] ولم يفاجأ الغربيون، بالإتفاق نفسه، إلا قليلاً. فالعقيد ناصر كان قد توجه في البداية، نحو الولايات المتحدة، ثم، بعد أن واجه رفضاً، كان قد حاول، بدون جدوى، الرهان على التنافس الأميركي ــ السوفياتي، ليعدِّل الموقف الأميركي. وبعد أن إستنتج، فيما بعد، جدِّية المناقشات المصرية ــ السوفياتية، عمد الرئيس إيزنهاور إلى إنتداب دبلوماسي إلى القاهرة، هو جورج آلن، من أجل إقناع الزعيم المصري بالعدول عن إجراء كفيلٍ بزعزعة إستقرار التوازن الأقليمي، إلا أن مهمة « الفرصة الأخيرة » هذه، فشلت. وبالمقابل، فإن محتوى الإتفاق أفحم المراقبين الغربيين : ففي حين أن ناصر كان قد طلب سلاحاً بقيمة ٢٧ مليون دولار، فإن قيمة الأسلحة المشتراة من تشيكوسلوفاكيا قدرت بـ ٩٠ مليون دولار ــ وكان الإتفاق يتضمن تسليم مقاتلات نفاثة من طراز ميغ ١٥، وقاذفات من طراز IL ٢٨، ودبابات ت ٣٤، ومارك III. فضلاً عن ذلك، فإن التسهيلات الممنوحة للقاهرة كانت كبيرة جداً : فالدفع سيكون أساساً بالقطن، وبجزءٍ بسيطٍ بالعملة الصعبة؛ وكي لا يؤثر على الإقتصاد المصري، فإنه سيقسط زمنياً بحيث يشكّل ٥ ٪ من الصادرات القطنية السنوية للبلاد.

وبالطريقة التي تمت بها المفاوضات، فإن إتفاق ٢٧ أيلول يفتتح أسلوباً

---

٨) هـ.كارير دانكوص، المرجع السابق ص : ٢٧

٩) م.كولومب، المرجع السابق، ص : ٢٠١

دبلوماسياً جديداً سيميِّز، من الآن فصاعداً، علاقات الشرق والغرب بالعالم الثالث. فإلتماس أحد المعسكرين من أجل إجبار أحد الكبيرين للإستجابة للطلبات، سيصبح إجراءً ثابتاً في الدبلوماسية المصرية والعربية، لا بل بصورة شاملة، في العالم الثالث. من جهة أخرى، وبسبب « الدفع » المتبادل بين القوتين الرئيستين، حيث كل واحدة منهما تتصيَّد أخطاء الأخرى كي تحل محلها بأي ثمن، فإن التنازلات السياسية والمالية الضخمة اللتان تقومان بها سيكون من شأنها إعطاء أي منطقة في العالم أهمية إستراتيجية كبرى لمجرد دخول أحد الكبيرين إليها.

إن البعد السياسي الملموس لإتفاق ٢٧ أيلول هو أيضاً كبير :

ـــ فبكسره الأحتكار البريطاني لتجارة الأسلحة في الشرق الأوسط، فإن الإتحاد السوفياتي دخل إلى قلب العالم العربي، أي إلى مصر التي تشكل حلقة الإتصال بين « المغرب » و« المشرق »، بين أفريقيا وآسيا، بين المتوسط والمحيط الهندي.

ـــ في نفس الوقت، إنه يوقف، مباشرة، المحاولة الغربية لتنظيم كل الدول العربية حول حلف بغداد : فالأردن رفض المشاركة، وسيتم توقيع تحالف عسكري بين مصر وسوريا، والعربية السعودية؛ كما سيجد العراق، العضو الوحيد في الحلف، نفسه معزولاً بسهولة.

ـــ وبإتفاق ٢٧ أيلول، وجه الإتحاد السوفياتي، في النهاية، « إشارة » لبلدان العالم الثالث :
إن اختيار الحليف ممكناً، والإتحاد السوفياتي يقدم نفسه كحليف موضوعي لدول الجنوب؛ ومنذ ١٩٥٥، دخلت سوريا في حوار مع الإتحاد السوفياتي ـــ الذي سيفرض نفسه، من الآن وصاعداً، كقوة منافسة للولايات المتحدة في الحوض المتوسطي.

أزمة السويس :

إن تأميم قناة السويس، الذي أعلن عنه الرئيس ناصر للجماهير المحتشدة في ساحة التحرير بالإسكندرية في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ــ ذكرى ثورة النظام الجديد ــ هو في منطق سياق تدعيم الإستقلال الوطني الذي أطلقه الضباط الأحرار [١٠] : فإذا كانت الحجة الظرفية للقرار المصري هي البحث عن موارد تسمح بإنشاء سد أسوان العالي، الذي رفضت الولايات المتحدة، والبنك الدولي، تمويله، فإن السبب العميق يكمن في إرادة السيطرة سياسياً، وعسكرياً، وإقتصادياً على القناة. فقضية السويس أصبحت مفتوحة، ولسوف تنتهي عملياً مع توقف القوات الفرنسية ــ البريطانية على بعد ٢٤ كم من بور سعيد، في ٦ تشرين الثاني عند منتصف الليل، بناء على أمر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحت ضغط الولايات المتحدة وتهديدات الإتحاد السوفياتي. بيد أن هذه الأشهر الثلاثة من عمر الأزمة سوف تعجِّل من مسألة توزيع الأدوار في المنطقة :

ــ إن تدهور النفوذ الفرنسي ــ البريطاني كان واضحاً جداً. فالقوتين الأوروبيتين كانتا مصممتين على تحطيم المبادرة المصرية لإنقاذ مصالحهما الإقتصادية والسياسية في آنٍ واحد. إلا أن تدخلهما العسكري إلى جانب إسرائيل ــ والذي صُوِّر كعملية فصل بين الإسرائيليين والمصريين بعد الهجوم الذي أطلقه الجيش الإسرائيلي في ٢٩ تشرين الأول ــ بدا للدول العربية والآسيوية كدلالةٍ استعمارية جلية. إضافة لذلك، فقد أنتقد في الغرب لإنه كان يشكل شرخاً في « الجبهة الأطلسية »، وضربة قاضية للأمم

---

١٠) هـ.كارير دانكوص، المرجع السابق ص : ٦٨ ــ ٦٣؛ أندريه فونتين، تاريخ الحرب الباردة، فايار ١٩٦٧، الجزء الثاني ص : ١٨٣ وتوابعها؛ وكذلك كتابات م.بيرزوهار، السويس سري جداً، منشورات فايار ١٩٦٤؛ ت. روبرنسون، السويس، جوليار ١٩٦٤، وهـ.آزو، فخ السويس ــ لافون، ١٩٦٤.

المتحدة، في نفس الفترة التي كانت المنظمة الدولية تواجه فيها المأساة الهنغارية.

ـــ خرج الإتحاد السوفياتي من قضية السويس باحترامٍ مؤكد بنظر الرأي العام العربي. فهو قد أظهر دعمه المباشر للموقف المصري ـــ معتبراً قرار التأميم كترسيخٍ لإستقلال مصر، وللنضال الذي يقوده مسؤولو القاهرة «ضد الأمبريالية » : فلمصر، بحسب الصحافة السوفياتية، ملء الحق بتأميم القناة، التي كانت، كلياً، تحت قضائها الأقليمي، وعلى هذا الأساس، فإنها لم تكن تعيق، إطلاقاً، الملاحة الدولية. وإذا كان الإتحاد السوفياتي قد شارك في مؤتمر لندن « لإستعادة الحقوق الدولية على القناة »، فإنما قام بذلك ليتمكن من إسماع وجهة النظر المصرية، ولدعم الإقتراح المقدَّم من جانب الرئيس ناصر حول عقد مؤتمر للدول الموقعة على إتفاقية القسطنطينية في ١٨٨٨، والذي سيكون موضوعه حول صلاحية القناة للملاحة، وحقوق الدفع، وصيانة القناة في إطار السيادة المصرية. ولم يكن تهديد المارشال بولغانين، في ٥ تشرين الثاني، بإستخدام الصواريخ السوفياتية ضد بريطانيا العظمى، بدون أثر على إيقاف الأعمال العدوانية، وأيضاً (... على متابعة فرنسا تنفيذ برنامجها النووي). إن نقائص الإتحاد السوفياتي الأساسية بسبب علاقته مع إسرائيل قد محيت الآن : فموسكو برزت كحليف أساسي لمخططات العالم العربي، الإقتصادية والعسكرية.

ـــ أما الولايات المتحدة التي كان سلوكها واضحاً، بشكل خاص، فقد نجحت في الحفاظ على « صورتها » في المنطقة. ومع أن حكامها كانوا منشغلين بالتهديد الذي كان يمثله قرار التأميم ضد مكانة ومصالح الغربيين، فإنهم لم يكونوا يقاسمون الفرنسيين والبريطانيين وجهة نظرهم الإستراتيجية : فبحسب رأيهم لم يكن الوقت ملائماً لإعمال القوة وإنما للتسويات الدبلوماسية. وعلى أثر إنتهاء مؤتمر لندن، الذي تعود مبادرته لوزير الخارجية فوستر دالاس، فإنهم شاركوا بصياغة القرار الختامي، الذي كان يقترح زيادة الحصص المصرية، والتعويض على شركة القناة، وتنظيم حقوق

الدفع ــ وأيضاً الإشراف الدولي على القناة، الذي سيوصف « بالمبادرة الإستعمارية » من قبل الإتحاد السوفياتي. لكن، وفي أوج الأزمة، كان صمت المسؤولين الأميركيين يقوي مصداقية التهديدات السوفياتية الموجهة للندن وباريس... ويساهم، بهذه الطريقة، في إيقاف التدخل الفرنسي ــ البريطاني.

عقيدة أيزنهاور وخطة شبيلوف :

ومع أن الولايات المتحدة كانت قد تخلت عن حلفائها في قضية السويس، إلا أنها لم تكن مستعدة، مع ذلك، لإن تترك للإتحاد السوفياتي الإشراف السياسي على الشرق الأوسط : وقد أراد الرئيس أيزنهاور تأكيد ذلك، بقوة، أمام الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧.

وتنبع عقيدة أيزنهاور من معاينة « الفراغ الحالي في الشرق الأوسط » الذي « يجب أن يُملأ من قبل الولايات المتحدة قبل أن يقوم الإتحاد السوفياتي بذلك » [١١] وبالنسبة لرئيس الدولة الأميركي، فإن الإتحاد السوفياتي يريد فرض إرادته على الغرب إنطلاقاً من الشرق الأوسط. وسيطرته على قناة السويس والبترول اللذان سيسمحان له، يوماً، بخنق الإقتصاد الغربي. ولذا، فإن إبدال القوى الأوروبية بالولايات المتحدة هي، إذن، مسألة ملحة، وتتضمن بالتالي وجهين أساسيين : المساعدة الإقتصادية، والمساعدة العسكرية. مساعدة إقتصادية : لإن عجز دول الشرق الأوسط عن تلبية حاجات سكانها يهدد قضية الإبقاء على الحكام، أصدقاء الغرب، في السلطة، ويدفع بالأنظمة المعنية لقبول المساعدة السوفياتية. ومن هنا، فإن الرئيس الاميركي يقترح إنشاء جهاز إقتصادي خاص بالشرق الاوسط، وزيادة مئتي مليون دولار في الإعتمادات المخصصة لهذه المنطقة لسنوات

---

١١) وثائق في الشؤون الدولية، ١٩٥٧، ص : ٢٣٣ ــ ٢٤٠

١٩٥٨ و١٩٥٩، وبهذه الطريقة ستتمكن الولايات المتحدة من المساهمة بتحقيق إستثمارات، وأيضاً المساهمة بنمو المنطقة الإقتصادي. مساعدة عسكرية : إن إيزنهاور يعرض مساعدة الولايات المتحدة على كل دولة في الشرق الأوسط مهتمة، ليس فقط، بتجنب « كل عدوان آتٍ من الخارج »، وإنما كل « تخريبٍ أو ثورة داخلية » : أي أن تجربة الحرب الأهلية اليونانية أدت، في زمن « الصراع بالوكالة » هذا، الى تجاوز سبب المعركة التقليدي في معاهدات التحالف، أي الهجوم الخارجي، لتترك مكاناً كبيراً للعدوان غير المباشر، وللمساهمة الخارجية في القلاقل الداخلية. وبتصديقها من الكونغرس، أصبحت عقيدة أيزنهاور عوناً للدول المهدَّدة في الشرق الأوسط، ودعوة للإتحاد السوفياتي لإن يعتبر في تحركه، الحدود التي لا يجب تجاوزها، هذه الحدود التي يصبح التدخل الأميركي وارداً إنطلاقاً منها : « في الحرب العصرية، قد يكون من المستحيل أحياناً إحترام الإجراءات الشرعية بسبب ضيق الوقت. ولذا علينا إظهار نوايانا، مسبقاً، بوضوح... وأنا مقتنع بإن هذا التبليغ يهدف إلى التقليل، إذا لم يكن القضاء على كل فرصة للعدوان... »

ورد الإتحاد السوفياتي على الإصرار الأميركي بحملة موجّهة لإقناع الأنظمة الشرق ــ أوسطية بالعدول عن الإنضمام إلى عقيدة أيزنهاور : إن هدف المسعى الأميركي، بحسب موسكو، هو « تغطية الشرق الأوسط بشبكة من القواعد الذرية، وشنِّ حرب عدوانية، في أول مناسبة، إنطلاقاً من هذه المنطقة »؛ فالمسؤولون الأميركيون يشيرون إلى « حالة فراغ في كل مرة ينوون الإختباء فيها في منطقة ما من العالم »، وبصورة أعم، فإن دول المنطقة ليست قاصرة، والإستراتيجية الأميركية تهدف للحفاظ على النظام الإستعماري [١٢]. وفي ١١ شباط ١٩٤٧، قامت حكومة موسكو بإبلاغ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب مناقشة حول « تهديد السلام » الذي

---

١٢) و.لاكوير، الإتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، لندن، ١٩٥٩، ص : ٢٥١ وتوابعها.

تشكله المبادرة الأميركية، وسلَّمت سفراء « الثلاثة الكبار » الغربيين مذكرة مسماة « خطة شبيلوف » [١٣]. إن مضمون المشروع لم يكن جديداً على الإطلاق؛ ويمكن أن يبدو حكيماً... خارج سياقه (أي التدخل العسكري السوفياتي في بودابست). وهو يقترح : حل المشاكل الإقليمية بوسائل سلمية حصرياً؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم تكامل الدول الشرق أوسطية في كتل عسكرية، وتصفية القواعد الأجنبية، وإنسحاب القوات الأجنبية؛ والإتفاق على عدم تقديم السلاح لدول المنطقة؛ والإتفاق أيضاً على تقديم مساعدة لهذه الدول دون أي شرط سياسي، أو عسكري، أو أي أمر آخر.

إن فائدة مشروع شبيلوف تكمن، خصوصاً، في طريقة إرساله ــ الأمر ذو الدلالة الكبرى. فمن التناقض الداخلي في الإستراتيجية السوفياتية : أن المشروع لم يوجه إلى هذه الدول الشرق أوسطية التي تريد حكومة موسكو دعم تطلعاتها للإستقلال، وإنما إلى فرنسا، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة، التي تعترف بنفوذها في المنطقة، بهذا الشكل، والتي تريد الإنضمام إليها، على ما يبدو، في عملية إدارة مشتركة للشؤون الشرق أوسطية.

III ــ إنتشار الوجود السوفياتي :

من الآن وصاعداً، سيتطور الوجود السوفياتي في المنطقة المتوسطية. وسيكثِّف من سباق التسلح لغايات سياسية : فالإتحاد السوفياتي سيوزع شحنات الأسلحة لعددٍ من الدول العربية والمتوسطية ــ وحتى في بعض الحالات، لدول واقعة خارج إطار النزاع الإقليمي الرئيسي، مثل قبرص ــ وسيزرع شبكات خبرائه العسكريين. كما سيقوم بجهود دبلوماسية مستمرة لتفكيك الحاجز الشرقي اليوناني ــ التركي في المتوسط، في نفس الوقت الذي سيقوم فيه بإستغلال الخلافات حول قبرص، وتقوية الروابط مع القومية العربية عن طريق إستخدام الرافعة الإسرائيلية. أما الإختراق الإقتصادي ــ والذي سهَّله

---

١٣) هـ. كارير دانكوص، المرجع السابق ص : ٨٧؛ أندريه فونتين، المرجع السابق، ص : ٢٨٦ وتوابعها.

بتناقض، غياب المصالح الإقتصادية الأساسية للإتحاد السوفياتي في هذه المنطقة من العالم ــ فلم يكن غريباً عن سلوك القوة العظمى : فشروط القروض دقيقة، وإرادة المقرض الحسنة تتعلق، بمدى كبير، بالإعتبارات السياسية عندما يكون المقصود التفاوض حول دين، وقد تعلمت مصر ذلك على حسابها. وأخيراً، وجود بحري للإتحاد السوفياتي المصمِّم على منع تجدّد أي تدخل على غرار ذلك الذي قامت به الولايات المتحدة في لبنان في ١٩٥٨ : إن زيارات الصداقة المتقطِّعة للوحدات السوفياتية، في بداية سنوات الستين، قد إختفت، إبتداء من عام ١٩٦٥، بسبب الوجود الدائم لإسطول مستقل « الإسكادرا » في المتوسط.

يبقى أن التوغل السوفياتي في المتوسط لا يتم بدون حذر، ولا تردد، وهو لا يستبعد الملابسات، و« المفاجآت » غير المؤآتية. حذر : فذرائعية المسؤولين السوفيات قادتهم غالباً إلى عدم أخذ المبادرة في إطلاق الأزمات، وإنما إلى تضخيم إمتيازاتهم عن طريق استخدام الأحداث التي تعدِّل موازين القوى. تردد : هل على الإتحاد السوفياتي التصرف كدولة تساند، من الخارج، دول المنطقة التي تواجه القوى العظمى ؟ أم أن عليه الدخول في نادي الكبار لتقاسم المسؤوليات ؟ إن الخيار الأول هو المرجَّح، لإن الثاني يمكن أن يقود إلى الرفض العام للتأثيرات الخارجية من قبل دول المنطقة، بما فيها النفوذ السوفياتي. ملابسات : فالدولة السوفياتية تبقى سلطة عقائدية، أي نظام تقوم فيه الإيديولوجية السائدة بصياغة حقل رؤية المسؤولين، نظام لا يمكن أن يتخلى عن إيمانه العقائدي دون المساس بجوهره الذاتي. ولذا فإن التناقض ينفجر فيه دورياً. فالإتحاد السوفياتي إختار مساندة « البرجوازيات الوطنية » في نضالها ضد الغرب، ولكنه إنقاد، لا شعورياً، للإهتمام بالتطور الداخلي للأنظمة السياسية : فبعد توطيد الاستقلال، ألا يجب متابعة النضال على المسرح الداخلي، لا سيما وأن البرجوازية الوطنية، الخائفة من المطالب الشعبية المتنامية، يمكن أن تبحث عن سندٍ لها في الخارج، وتهدِّد، بهذا الشكل، الإستقلال الوطني ؟ لكن موسكو تقلقِ، في الوقت نفسه، الحكومات المحلية، ولذا فإن

توغلها لم يكن مضمونا. وهذا ما كانت عليه الحال في سنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٣. [١٤]! كما كان ثمة تنازل أيديولوجي جديد في أواسط سنوات الستين : فبالرغم من حيرة منظريهم، فإن المسؤولين السوفيات نحوا للإعتراف بالصفة « التقدمية » « للإشتراكيات الوطنية » الجديدة في الشرق الأوسط. غموض جديد : ألا يدفع الإتحاد السوفياتي المناضلين الشيوعيين المحليين للدخول في قلب مختلف الأحزاب الوحيدة ؟ إن البعد الأيديولوجي للدبلوماسية السوفياتية يفسر بجزء منها، بعض ردود فعل الرفض ــ وتغيرات المواقف بصورة مفاجئة، كالتغير الذي حصل في موقف سوريا في قضية لبنان، عام ١٩٧٦. وكقوة إمبريالية جديدة، عرف الإتحاد السوفياتي، بدوره، الإنزلاق في المغامرات الخارجية ــ أو لتقليد رومانسية القرن التاسع عشر الإستعمارية، « عبء الرجل الأحمر ».

الإتحاد السوفياتي، قوة متوسطية ؟ :

كان تنفيذ البرنامج البحري السوفياتي، الذي بدأ بناءً على قرار نيكيتا خروتشيف بعد قضية صواريخ كوبا، سريعاً جداً. فمنذ ١٩٦٥، أقامت الحكومة السوفياتية في المتوسط أسطولاً مستقلاً ذاتياً هو « مفرزة المتوسط من أسطول البحر الأسود »، الذي سيتخذ، فيما بعد، إسم « الإسكادرا ». [١٥]! فحوالي إثنتي عشرة قطعة بحرية ترسو، ابتداء من هذا التاريخ، بإستمرار في المياه المتوسطية، وهي قادرة على الوصول مباشرة إلى المحيطين الهندي والأطلسي، وكذلك تدعيم النفوذ السوفياتي في نزاعات المنطقة.

بالإضافة لهذا، فإن الإتحاد السوفياتي يريد أن يُعترف به « كقوة متوسطية » لها الحق بوضع مغاير لوضع الولايات المتحدة. وبحسب العقائديين السوفيات،

---

١٤) ج. تيار الإتحاد السوفياتي والعرب : البعد الأيديولوجي، نيويورك ١٩٧٣. خ. بكداش : أزمة ومشاكل الشرق الأوسط، المجلة الدولية الجديدة، أيلول ١٩٥٨، ص : ١٣١ ــ ١٣٤.

(١٥) ج.أ. مأذون: الإسترتيجية في المتوسط، أطروحة، باريس ١٩٧٦، ص: ٦٣ وتوبعها. سيرو زوبو: السيطرة البحرية المسلحة في المتوسط، الشؤون الخارجية، آب ١٩٧٥

فإن الوجود الأميركي إستفزازي لإنه أجنبي، في حين أن وجود الإتحاد السوفياتي ينبع من « حق لا يقبل النقاش » لقوة شاطئية (للبحر الأسود... وبالتالي للمتوسط). وهكذا، فإن بمقدور السوفيات التعلق بشعار « المتوسط للمتوسطيين ».

هذا التأكيد السياسي بالإنتماء إلى المتوسط ترافق مع إحتجاج قانوني على معاهدة مونترو الموقعة في تموز ١٩٣٦ حول شروط المرور في البوسفور. وبموجب المعاهدة، فإن على القوى الشاطئية، في زمن السلم، أن تعلم تركيا مسبقاً، وخلال أسبوع عن كل مرور لسفينة حربية بين المتوسط والبحر الأسود؛ على أن تلتزم هذه القوى بإعلام تركيا أيضاً مرتين في العام بعدد وحمولة سفن الحرب التي تفكر بتمريرها عبر البوسفور؛ كما أن دخول السفن التي تحمل آلات قادرة على التحليق في الفضاء، والتي تسمّى «حاملات ــ طائرات » ممنوع؛ وأن عبور الغواصات يخضع لقيود : إذ ليس لها حق العبور ــ وعلى سطح الماء ــ إلا الغواصات المشتراة أو المصنوعة خارج البحر الأسود، أو تلك التي يجب أن تخضع لتصليحات؛ وأن على السفن التي تزيد حمولتها عن خمسة عشر الف طن أن تعبر المضيق واحدة واحدة، ولا يمكن مواكبتها بأكثر من سفينتين. وفي حالة نزاع تكون تركيا طرفاً فيه، أو، بصورة أشمل، إذا كانت تركيا تشعر بإنها مهددة، فإن حق العبور يخضع لإرادتها وحدها : فلحكومة أنقره ملء الحق برفض أو بمنع العبور لأي سفينة حربية. وكل محاولة للوقوف ضد استخدام تركيا لهذه الحقوق يتطلب مشاركة معظم الموقعين على المعاهدة، وهم ــ أستراليا، بلغاريا، فرنسا، اليونان، اليابان، رومانيا، المملكة المتحدة، تركيا، الإتحاد السوفياتي، ويوغوسلافيا. أما التعديل الشامل للمعاهدة فلا يمكن أن يتم إلا بعد إشعار مسبق بمدة سنتين، أو بإتفاق إجماعي للدول الموقعة.

إن زيادة الحمولات، وتقنيات التجهيز الجديدة كانتا وراء تفسير استنسابي جداً لبعض نصوص معاهدة مونترو من جانب الإتحاد السوفياتي. فموسكوتري أنه لا يجب إعتبار حاملتي طائرات الهيلوكوبتر، موسكو ولينغراد، كحاملات

طائرات عادية، لإنهما ليستا مجهزتين « بقاذفات طائرات »، كذلك يجب تصنيف حاملة الطائرات، كييف، بين « الطرادات القاذفة للصواريخ المضادة للغواصات »، لإنها إجتازت البوسفور دون طائرات على مدرّجها... وخلف هذه المماحكات، فإن إعادة طرح جذرية لمناقشة المعاهدة قد أجملت من قبل الناطقين السوفيات. وهكذا، فإن قائد البارجة سركوف يؤكد، في المجلة الشهرية للبحرية السوفياتية، بعد « تحليل معمَّق لمعاهدة مونترو »، بأنه « من وجهة نظر قانونية يمكن إعتبار مرور أي سفينة، تابعة للدول الشاطئية على البحر الأسود، في المضائق، ومهما كان نوعها، لا يخالف لا نص ولا روح هذه المعاهدة » [١٦]. النية واضحة : فالإتحاد السوفياتي يتمنى بأن تسمح لغواصاته النووية بعبور البوسفور، من أجل تجنيبها الدورة الطويلة، بواسطة مضيق جبل طارق، الضروري حتى الآن، لدخولها إلى المتوسط. بيد أن المحاجة غريبة : إذ كان بمقدور موسكو طلب مراجعة المعاهدة، أو أن تثبت بطلانها؛ لإن إستبعاد نصوص المعاهدة الأساسية ــ أي تلك المتعلقة بحمولة السفن وبطبيعة تسلّحها ــ يعني إلغاء مجمل المعاهدة... في الوقت الذي تعلن فيه تمسكها بنصِّها وروحها ! أما المسعى فإنه يحمل، أخيراً، صفة الاستعجال : فالحكومة السوفياتية تريد التكلم باسم القوى الشاطئية للبحر الأسود ــ لكن دون تكليف من هذه القوى التي تتكيف على ما يبدو مع النص الحالي.

نهاية عقيدة أيزنهاور ؟
من أزمة لبنانية إلى أخرى :

كان تعاطي الولايات المتحدة مع القضية اللبنانية، في عام ١٩٥٨، « نموذجياً » على بعض الصعد. فالولايات المتحدة تتدخل في منطقة نفوذها لتضمن بقاء نظام سياسي مهدد. ولكنها تحرص على تصوير هذا التدخل وكأنه إستجابة لنداء من حكومة بيروت الشرعية : من هنا الصفة القانونية الشكلية

---

١٦) الموند، ١٣ آب، ١٩٧٦.

للعملية. لا سيما وأنها تظهرها كردٍ على « عدوان غير مباشر » : وبهذا تحاول إثبات شرعية التدخل.

وإذا ما كان « ميدان » التدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية قد تكرَّس اليوم، فإن فعالية سلطة الحكومة الطالبة هي التي تؤمن، وحدها، شرعيته بنظر الرأي العام الدولي. وبشكل متناقض، فإن وعي الولايات المتحدة لعدم كفاية تمثيلية حكومة بيروت، قادها، في ١٩٥٨، للتفتيش عن تسوية بين أطراف النزاع : أي أن الدفاع عن النظام القائم لا يتطابق بالضرورة مع الدفاع عن الفئة الموجودة في السلطة. ومع هذا، فإن حكومة لبنان، وهي الحكومة العربية الوحيدة التي كانت قد شاركت في « عقيدة أيزنهاور » كانت شرعية بدون جدل : فأعضائها كانوا قد أحرزوا أغلبية قوية، قبل ذلك بأقل من عام، أثناء الانتخابات التشريعية. إلا أن ضخامة هذا الإنتصار البرلماني نفسه كانت قد أخلَّت بالتوازن العرضي للعشائر، والأعراق، والطوائف، ودفعت بقادة الأحزاب المهزومة للجوء إلى السلاح : كذلك فإن نية رئيس الدولة، شمعون، بتعديل الدستور من أجل طلب ولاية جديدة ساهمت في إنفجار الحرب الأهلية.

في هذا الوضع، فإن الصلاحية الفعلية للحكام، الذين خاطروا بخرق القواعد غير المكتوبة لتوزيع السلطات بين مختلف الطوائف اللبنانية، بدت متدنية جداً. وكمستشار دبلوماسي للأميرال هولواي، قائد القوات الأميركية في لبنان، إستنتج روبرت مورفي بأن الحكومة اللبنانية لا تسيطر إلا على جزء صغير من الأرض، الثلث تقريباً، وأن قلب العاصمة هو في يد المتمردين [١٧]؛ وبدا الرئيس شمعون له « كرجل متعب وقلق، وسجين إختياري منذ ست وسبعين يوماً، لم يقتـب خلالها حتى من نافذة ». وأن الجيش اللبناني هو « العنصر الوحيد القادر على المحافظة على بقية من سلطة للحكومة » : إلا أن الرئيس إكتفى « بتقديم إقتراحات » للجنرال شهاب، قائد الجيش، الذي تملَّص من هذه الإقتراحات، لإن همَّه الوحيد « كان يبدو المحافظة على وحدة جيشه ». ويستنتج مورفي :

---

١٧) روبرت مورفي، دبلوماسي بين المتحاربين، لافون، ١٩٦٥ (الترجمة الفرنسية) ص : ١٥ ــ ٤٤٢.

« وسرعان ما نصحت شمعون بإقالة شهاب واستبداله بضابط قادر على إعادة النظام وسلطة الحكومة... غير أن الأمور لم تكن بمثل هذه السهولة ». في الواقع، وبعكس الأهداف الأولى للتدخل، فإن موفد الولايات المتحدة سيحصل... على إنسحاب الرئيس شمعون، وسيلي ذلك تهدئة الخواطر.

وفي البداية، كانت قد تمت الإشارة إلى وجود « عدوان مسلح غير مباشر » من قبل حكومة بيروت التي، بالإضافة، للشكوى التي تقدمت بها لمجلس الأمن في ٢٢ أيار ١٩٥٨، ندَّدت بتدخل الجمهورية العربية المتحدة، الذي برهن عنه تسلل المجموعات المسلحة القادمة من سوريا، وإرتكاب أعمال إرهابية من قبل رعايا الجمهورية العربية المتحدة، وتقديم أسلحة بصورة غير شرعية؛ كما عبَّر رئيس الولايات المتحدة، في تصريح بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٨، عن قلقه الشديد لدرجة أنه رأى في الثورة القائمة مرحلة لبنانية لحرب تخريبية والقول بوجود إيحاء سوفياتي وراء النشاط السوري ــ المصري. لكن، وفي مثل هذا الظرف، آلا تخفي الإشارة إلى عدوان غير مباشر، نزاعاً داخلياً، في حين تتطور « وراء التخريب » التوترات التي هي نتيجة للعبة القوى السياسية والإجتماعية ؟ في الحقيقة، أن التدخل الأجنبي محتمل، لكن من الصعب تقدير أهميته؛ فمراقبي الأمم المتحدة أسرّوا لمورفي عند وصوله إلى بيروت بأنهم عاجزين عن تأكيد الإتهامات التي يطلقها لبنان، ويميلون إلى التقليل من ضخامة نشاطات مصر وسوريا غير الشرعية؛ علماً بأن الدبلوماسي الأميركي يضيف «أن رجال بحريتنا قاموا بتعليق جهاز إنصات على الخط التليفوني بين العاصمة السورية وحيّ البسطة في بيروت. وظهر بوضوح، آنذاك، بإن ثوار البسطة كانوا مدعومين وموجهين من الخارج.

إن الصفة الدولية التي أسبغتها الولايات المتحدة على النزاع اللبناني في ١٩٥٨ سمحت بإعادة القضية إلى إطار الدفاع الجماعي المشروع عن النفس كما هو وارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولا شك بإن الدفاع المشروع يجب أن يرتدي طابعاً إحتياطياً : فهو يفترض عجز المنظمة الدولية. وقد دُفع، بالإحترام الشكلي للمادة ٥١، إلى حدٍ بعيدٍ في قضية لبنان :

فالشكوى التي قدمتها بيروت لمجلس الأمن في ٢٢ أيار ١٩٥٨، أدت إلى وضع «مجموعة مراقبين تابعين للأمم المتحدة»، وعندما قام كابوت لودج في ١٥ تموز التالي بإعلام مجلس الأمن أثناء التدخل الأميركي بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، فإنه حرص على التحديد بإن الوجود العسكري ــ المؤقت ــ لبلاده إنما يرجع إلى عدم الفعالية النسبية لمجلس الأمن الذي أبلغ بالقضية، وأنه سينتهي بمجرد قيام هذه الهيئة بإتخاذ التدابير المناسبة... إن هذا التفسير « للبطء الوظيفي » لمجلس الأمن هو ذاتي، بالتأكيد، ومع ذلك، فإنه يمكن التوفيق بينه وبين نظام الدفاع المشروع ــ المريب جداً ــ الوارد في الميثاق.

وبعد أحد عشر عاماً من هذه الأزمة، فإن الصفة الدولية للأزمة اللبنانية الجديدة بدت واضحة هذه المرة : إذ كان نشاط العناصر الفلسطينية المسلحة الموجودة على الأرض اللبنانية، أو القادمة من سوريا، معروفاً. لكن، وباعتبار أن المشكلة الفلسطينية هي في قلب التناقضات الداخلية في لبنان، فإن الولايات المتحدة لم تكن راغبة بالتدخل مباشرة، وفي حين ان عقيدة أيزنهاور كانت ترتكز على عمل تشريعي في القانون الداخلي، فإنّ « الضمانة » التي أعطتها في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٩ هي شبه غير شرعية، كما أعلنت عنها آنذاك سفارة الولايات المتحدة في بيروت، لإنها، على ما يبدو، كانت تعني، بصورة خاصة، إحتمال تدخل اسرائيلي. كذلك، فإن الحكام اللبنانيين الجدد، والذين كانت استراتيجيتهم قريبة من تلك التي أتبعها الجنرال شهاب عندما أصبح رئيساً للجمهورية، فضلوا إيجاد حل قومي عربي لنزاعهم مع المنظمات الفلسطينية، قادر على ضمان الوحدة المعنوية للطوائف اللبنانية. وعلى هذا الأساس يمكن تفسير طلب الوساطة الذي وجهته بيروت للرئيس ناصر، والإتفاق الذي تلا ذلك، والذي وقع في القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن هدف الحل العربي لم يكن خالياً من الغموض: فلماذا ألحت موسكو على « أهلية الدول العربية » التي يمكن أن تكون « حصرية »

هنا، عندما وجّهت، في ٢٦ تشرين الأول، إنذاراً ضد كل تدخل خارجي في لبنان، وأعادت التأكيد على « حق هذه الدولة بتسوية قضاياها بنفسها » ؟

.

الفصل الثاني

المراهنات والإستراتيجيات

I ــ المراهنات :

هل تبقى لحوض المتوسط أهمية إستراتيجية في عصر الصواريخ عابرة القارات ؟ إن السؤال مطروح بإنتظام ــ ومتلازم مع جواب جلي ــ من قبل بعض « حاملي ألوية » الإستراتيجية النووية. في الواقع، وفي حالة إفتراض حرب عامة، التي تدوم بحد أقصى عدة أيام، ليس هناك أي موقع جغرافي حيوي ــ مثلما تصبح، بدون فائدة، الإعتبارات المتعلقة بحرف إستنزاف بين البحرية التجارية والغواصات. ومع ذلك، تبقى إفتراضات النزاع التقليدي المحدود، صراع النفوذ بين القوى الكبرى، التحضير والوقاية من حرب نووية عامة تعيد للمراهنات المتوسطية أميتها.

« حزام الشمال » :

الرهان الأول : « الحزام الشمالي » للمتوسط الشرقي، اليوناني ــ التركي ــ الإيراني. « هذا الحصن المتقدم للغرب »، مع مفتاحه الأساسي، في الوسط، تركيا ــ ٣٠٠٠ كم من الحدود مع الإتحاد السوفياتي؛ والإشراف على المضائق الذي أوكل أمره لإنقره بعد ستة عشر عاماً من المفاوضات الشائكة لإتفاقية مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦، والتي تمتلك جيشاً وطنياً ذو سمعة جيدة، وبنية تحتية أطلسية هامة تمثلت لزمن ما بصواريخ جوبيتر... إن الإتحاد

السوفياتي لم يألْ جهداً لتفكيك هذا « الرتاج الشمالي » للمتوسط الشرقي ــ مستخدماً هنا الإنشقاقات حول قبرص، مثلما إستخدم قبل ذلك الرافعة الإسرائيلية في الشرق الأوسط. وقد عكست مواقف الحزب الشيوعي القبرصي هذا التكتيك المزدوج المؤيد، بالتتالي، للإنضمام إلى اليونان، ومن ثم للإستقلال. وبمقدار ما يهتز التوازن العرضي القائم على التسوية الثلاثية في ١٩٥٩، فإن الإتحاد السوفياتي يقدم أسلحة للأسقف مكاريوس، ويعارض إرسال قوات الأمم المتحدة، ويهدد بقذائفه تركيا عندما تفكر بتدخل عسكري... ثم يمد يده للحكومة وللرأي العام التركي الذي يعتبر « نقض تعهد » شركائه الأطلسيين كخيانة تجاه المشكلة القبرصية. بيد أن الجمهورية التركية ترتبط بشكل وثيق بالغرب؛ فالإرث الكمالي يعكس تعلقاً عاطفياً بالقيم الغربية، بحيث أن اللعبة السوفياتية كانت، جوهرياً، محكومة بالضرورة، بالفشل. ومع هذا، لا بد من الإشارة الى أن إثارة قضية قبرص في ١٩٧٤، والأزمة اليونانية ــ التركية التي تبعتها، كانت لها إنعكاسات مباشرة على التشكل العسكري الغربي: فإنسحاب اليونان، الغامض بالتأكيد، من المنظمة العسكرية الملحقة بالتحالف الأطلسي، وقطع مواصلات اليونان مع تركيا، ولا سيما الجوية منها، كانت تهدف لعزل الجمهورية التركية عن بقية أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي.

الرهان المزدوج الشرق ــ أوسطي :

إن المراهنة الشرق ــ أوسطية هي من نوع مزدوج في جنوب المتوسط : فهي إستراتيجية مع قناة السويس، وإقتصادية مع البترول؛ والمصالح المعنية بها مباشرة هي مصالح الإتحاد السوفياتي في الحالة الأولى، والغرب في الحالة الثانية [1]:

---

١) ج.ب. ديرينيك، إسرائيل في الحرب، آرمان كولان، ١٩٧٤، ص : ٨٧ ــ ١٠٠، ش. عيساوي : النفط، الشرق الأوسط، والعالم، واشنطن ١٩٧٣.

في الواقع، إن أهمية قناة السويس الإقتصادية قد إنخفضت بشكل كبير : فبإختصارها للمسافة بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، كانت القناة تسمح، بوضوح، بتخفيف كلفة النقل؛ وإن إغلاقها في ١٩٥٦ أثار أزمة مؤقتة في الشحن ونقصاً في البترول في أوروبا ــ واللذين تم إستيعابهما في أواسط سنوات الستين، مع ظهور ناقلات بترول ذات حمولة كبرى؛ وأيضاً إغلاقها الثاني في ١٩٦٧، الذي لم يؤدِ إلى أي نقص بترولي، باعتبار أن المرآب العالمي لناقلات النفط كان كافياً لإمتصاص التكلفة الإضافية للدوران حول رأس الرجاء الصالح. ولم تتأثر مصر نفسها إطلاقاً بخسارة عائدات القناة ــ فالدول العربية المنتجة للنفط كانت قد قررت في مؤتمر الخرطوم، في آب ١٩٦٧، تقديم مساعدة سنوية لها توازي قيمة العائدات ــ طالما بقيت القناة مغلقة. وبالعكس، بالنسبة للإتحاد السوفياتي الذي يمتلك مرافيء شرق وغرب السويس، فإن القناة تشكل، إستراتيجياً، طريق إتصال رئيسي. فالحفاظ على وجود بحري سوفياتي في المحيط الهندي هو اكثر سهولة إنطلاقاً من مرافيء البحر الأسود، في حين أن فلاديفوستوك بعيدة جداً عن المحيط الهندي، وعن المراكز الصناعية السوفياتية الرئيسية. فضلا عن ذلك، وفي حالة أزمة محلية، فإن إمكانية إرسال السفن السوفياتية من المتوسط إلى المحيط الهندي، وبالعكس، تزيد من حرية تحرك الإتحاد السوفياتي البحرية. إن هذه المصلحة الجلية للإتحاد السوفياتي تفسر لماذا لم تهتم الولايات المتحدة كثيرا بإعادة فتح القناة ــ الأمر الذي شكل أحد أسباب فشل محاولة التسوية الجزئية لمشكلة الشرق الأوسط، والتي كانت تتضمن إعادة الفتح هذه في ١٩٧٠.

وعلى نقيض ذلك، فإن بترول الشرق الأوسط يرتدي، منذ النزاع العالمي الثاني، أهمية إقتصادية كبرى بالنسبة للغرب. وقد ثبت أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلا لجزء بسيط من البترول العربي، وأن إرتفاع الأسعار كان له أثر مزدوج جيد عليها لإنه كان يسمح لها بإعادة تقييم إحتياطها الخاص، ولإنه يقلل من القدرة التنافسية للإقتصاديات الأوروبية واليابانية. إلا أن تخفيضاً مطولاً للإنتاج البترولي قد يثير أزمة إقتصادية في أوروبا واليابان، والتي قد لا تتأخر

بالإمتداد إلى الإقتصاد الأميركي، وتترك نتائج سيئة على مجمل الجماعة الغربية. إن الحسابات الإستراتيجية من جانب الإتحاد السوفياتي، الذي يمتلك إحتياطاً بترولياً كافياً، هي، هنا، من نفس نوع حسابات الولايات المتحدة بشأن قناة السويس : « وإن بترول الشرق الأوسط حيوي بالنسبة للإقتصاديات الأوروبية، فإنه يشكل، دون شك، معطية هامة جداً في السياسة السوفياتية » [٢].

II ــ معضلة الدبلوماسية السوفياتية :

وفيما يختص بالرهان البترولي، فإننا نلاحظ تردد حكام موسكو الذي ينبع مما يمكن تصويره كالمعضلة الكبرى للدبلوماسية السوفياتية : فمن المثير إستغلال المصاعب الغربية تكتيكياً، إلا أن هذا الإغراء يتساوى مع الحاجات التقنية المستمرة، والفوائد الإقتصادية التي يؤمَّل بها من جراء التعاون مع الغرب. والمعضلة ليست جديدة. فمنذ ما قبل أزمة تشرين الأول ١٩٧٣، كان الإتحاد السوفياتي، الذي أدرك تصاعد الخلافات بين منتجي الشرق الأوسط والغرب، قد بدأ بإثارة إهتمام الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان، بموارده الذاتية من الطاقة ــ كما يشهد على ذلك البيان السوفياتي ــ الأميركي، في ٢٤ حزيران ١٩٧٣، والذي أشار فيه كل من ريتشارد نيكسون وليونيد بريجينيف إلى « مساهمة الشركات الأميركية في عملية توريد الغاز السيبيري إلى الولايات المتحدة »، وأيضاً الإتفاق الموقع بين الإتحاد السوفياتي وشركة البترول الغربية، والعلاقات الألمانية ــ السوفياتية القائمة على هامش **السياسة الشرقية**. إن المقصود، إقتصادياً، بالنسبة لموسكو، هو كسب مساندة التكنولوجيا الغربية من أجل إستثمار المناجم السيبيرية. فهل ثمة تبعية مستقبلية من جانب أوروبا الغربية وحتى اليابان تجاه النفط السوفياتي ترتسم، سياسياً، بين أهداف مسؤولي الإتحاد السوفياتي ؟ فقبل وأثناء حرب تشرين الأول كان السوفيات قد وجهوا دعوات عديدة للحكام العرب لإستخدام سياسي للسلاح البترولي [٣]. وبشكل متناقض،

---

٢)ج.ب. ديرينيك، المرجع السابق، ص: ٩٧

٣) هنريك بيريكي، الإتحاد السوفياتي وأزمة الطاقة في الغرب، السياسة الخارجية، ١٩٧٤، العدد رقم ١.

فإن نفس الأوساط السوفياتية أنكرت، عند إندلاع الأزمة الطاقوية، كل تواطؤ مع دول الشرق الأوسط البترولية : إن إمتحان الحقيقة ــ أي « ترابط » الخطوط السياسية والإقتصادية ــ هو مرفوض.

فهذا الترابط قد يكون، خلال العقد المقبل، من صنع الدول الغربية؛ وأن « صدمة مقابلة » فعلية للأزمة البترولية ستضر، بشكل كبير، بالتفوق الإستراتيجي للإتحاد السوفياتي في مثلث الشرق ــ الغرب ــ الجنوب.

تفوق الإتحاد السوفياتي الإستراتيجي في مثلث الشرق ــ الغرب ــ الجنوب :

وموجَّهة، نظرياً، ضد مجمل الشمال الصناعي، فإن مطالب العالم الثالث تصيب عملياً، وبصورة حصرية تقريباً الغرب. إختلاف في الضعف : فالغرب هو اكثر حساسيّة من العالم الإشتراكي تجاه أساليب تصرف العالم الثالث الملموسة. ومنتجات اليابان وأوروبا الغربية الصناعية تخضع، الأولى كلياً والثانية بالقسم الأعظم منها، لإستيراد المواد الأولية؛ والولايات المتحدة نفسها، التي كانت لاتزال مكتفيةً ذاتياً فيما يختص بتموينها بالمواد الأولية في بداية سنوات الخمسين، أصبحت، منذ نهاية سنوات الستين، تقدم نفسها كطالبة مواد في هذه الأسواق. إذن، فإن محاولات كرتلة (توحيد المنتجين) المواد الأولية تمس الغرب أساساً، وأن ثقل تهديدات التأميم يخيم، أساساً، على شركاته؛ كما أن المنافسة على أسواق يد العالم الثالث العاملة تقوم بين دول الغرب المصنّعة.

إختلاف كذلك في الأوضاع التاريخية والبسيكولوجية : فمعركة المؤخرة التي خاضها في باندونغ عدة قادة أسيويين للتنديد « بالإستعمار المزدوج »، الغربي والسوفياتي، قدتوقفت عمليا؛ وبالنسبة للعالم الثالث العقائدي، فإن النزاع السياسي مع العالم المتطور هو نزاع غرب ــ جنوب، بسبب علاقات التبعية القديمة وطبيعة المشاكل المعلقة، في نفس الوقت، مثل إحتجاج أنظمة أفريقيا الجنوبية، أو نزاع الشرق الأوسط. كذلك، ترسخت اللامبالاة تجاه حرية

الشعوب الأوروبية في خيارها الحر ــ هذه اللامبالاة التي ندّد بها كامو في عام ١٩٥٦، فيما يختص بموقف الهند تجاه مأساة بودابست.

إذن، فإن تعبير « نزاع الشمال ــ الجنوب » يحجب الواقع الحقيقي : فتحدي العالم الثالث يوضح وجود نظام ثلاثي الأقطاب، الغرب ــ الشرق ــ الجنوب، يمتلك الشرق فيه مميزات إستراتيجية لا تدحض. فليس للإتحاد السوفياتي أن يساهم علناً في إضعاف المواقع الغربية؛ لإن دور مراقب المجابهة بين الغرب والجنوب يكفيه. فمن أزمة يعتبرها خارجية ــ لإن المقصود بها هو « أزمة علاقات إقتصادية بين الأمبريالية والعالم الثالث، أزمة من نوع إستعماري جديد »، لا بد للإتحاد السوفياتي من أن يخرج رابحاً، بصورة غير مباشرة، بفضل إنخفاض القوة الغربية، وبصورة مباشرة، بفضل مساهمته في أرباح إعادة التوزيع، كما في حال زيادة أسعار البترول. لكن، هل يمكن الحفاظ على هذا التفوق الإستراتيجي ؟ ففي سياق التداخل بين الشرق والغرب قد تصبح فوضى الغرب الإقتصادية مضرة بإقتصاديات الدول الإشتراكية : والقلق بادٍ في إقتصاديات الديموقراطيات الشعبية الأكثر إنفتاحا للمبادلات مع الخارج. إضافة لذلك، وعلى صعيد بعض المسائل الأساسية لمستقبل النظام الدولي، فإن تآلفاً بين الدول المصنعة كان قد تشكل آنفاً : لقد بدا الإتحاد السوفياتي، فيما يتعلق بقانون البحار، متضامناً مع القوى البحرية الكبرى الأخرى، بوجه العالم المتخلف؛ وتبنى حول « دمقرطة » نظام الأمم المتحدة، نفس موقف « الدول ذات الإمتياز »، المحافظ، بالرغم من تنديدات الصين، والعالم الثالث، وأمين عام الأمم المتحدة.

فهل هذه مواقف ظرفية، أم إعلان عن ثنائية قطبية مستقبلية شمال ــ جنوب؟

وقع الأزمة البترولية على العلاقات بين الشرق والغرب :

على المدى القصير، فإن الدول الغربية، التي تفتش عن ربح فوري، قد تفضل الفصل بين المشاغل الإقتصادية والسياسية، وأن تدخل في منافسة شديدة لغزو أسواق الدول الإشتراكية. وعلى مدى أطولُ، فإن الإنعكاسات السياسية

للمجابهة بين الغرب والجنوب، قد تذهب بعكس أهداف الإتحاد السوفياتي الدولية. فالكشف عن تبعية عميقة تجاه الدول المنتجة للمواد الأولية، والتي هي مع ذلك، ضعيفة عسكرياً ولا تمتلك أي طموح سياسي عالمي، ستخلف الشك لدى الرأي العام الغربي (لا سيما الأوروبي الغربي) بإحتمال تبعية جديدة للقوة العظمى، السوفياتية، هذه المرة. في الوقت نفسه، فإن الإندفاع القائم نحو إستقلال ذاتي طاقوي كبير، سيؤدي إلى تمركز الإستثمارات الغربية في الميدان النووي، واستكشاف المناجم البحرية، والبحث التقني، وحتى إلى تطوير موارد الطاقة المهملة ــ كما سيحد من منح القروض للإتحاد السوفياتي. وهكذا، فإن المخطَّط السوفياتي الكبير قد يُهدَّد من جراء تكثيف التعاون بين الشرق والغرب ــ هذا المركب الغامض « للتعايش السلمي »، والمعبر عن نوع من التبعية البنيوية في الإقتصاديات الإشتراكية. فللمرة الأولى منذ عهد خروتشيف ستقوم العلاقة المتبادلة بالتدخل في المناخ الدولي ومستوى المبادلات بين الشرق والغرب. فهل سيقضي شعور الغرب باللا أمن على ترابط الكتلتين الإقتصادي المتنامي ــ بسبب الخشية من إستخدام سياسي لهذا التداخل من قبل الطرف الآخر ؟ إلا أن أزمة الغرب ــ الجنوب، ستكون، منذ ذلك الحين، قد طمست التناقضات « الإمبريالية »، اكثر من تلك الأزمة التي تطبع العلاقات بين الشرق والغرب. إن تعايش الدول، والإمتيازات الإقتصادية المتوقعة منه، سيعاني، من الآن وصاعداً، من الترابط مع الإمكانيات الجديدة للنضال الإجتماعي العالمي، التي كشفت عنها أحداث تشرين الأول ١٩٧٣.

وقع الأزمة البترولية على التلاحم الداخلي للكتلة الإشتراكية :

يبقى التفوق، الأكثر تأكيداً، الذي منحته أزمة الطاقة للإتحاد السوفياتي ــ والذي يقوم في علاقات المعسكر الإشتراكي الداخلية. وعلى هذا الصعيد، فإن إعادة تنظيم الكتلتين المتلازمة، أوصت بنوع من « التوازي غير الكامل ». ففي الغرب، سمحت التفاعلات، بين « السياسة الخارجية الكبرى » و « السياسة الطاقوية »، للولايات المتحدة بتغيير موقع الحوار عبر الأطلسي

بصورة ملموسة : لقد تخلت « الشرعة الأطلسية الجديدة » عن مكانها « لجبهة مستهلكي الطاقة ». تعديل مسكِّن : فمحل النداءات الجافة الموجهة، للعودة إلى النظام، لأوروبا المتناسية للتداخل بين الإقتصاد والأمن، حلَّ التقارب مع نفس هذه الأوروبا باسم التضامن الطاقوي. وفي الشرق، فإن الشعور الجديد بمصلحة مشتركة ينبع، ليس فقط، من تحالف بين مستهلكين، وإنما من التنازلات المقدمة من زعيم الكتلة بإعتباره منتجاً للطاقة. وبعكس تأكيدات الأيديولوجيين، كان لا بد للصعوبات الإقتصادية الدولية من أن تنعكس على الدول الإشتراكية : فإرتفاع الأسعار الصناعية في الغرب هدَّد تنفيذ « البرنامج الكبير »، الذي تبنّته الدول الأعضاء في الكوميكون، في تموز ١٩٧١. إلا أن الدول الإشتراكية، الفقيرة في آن واحد بالعملات الصعبة القابلة للتحويل، وبالموارد الطاقوية ــ باستثناء بولونيا ورومانيا ــ إتجهت نحو مموِّلها التقليدي، **الإتحاد السوفياتي**، الذي عرف كيف يجنّبها الدفع بالعملات الصعبة القوية ــ وبجزء منه ــ الإرتفاع السريع في الأسعار العالمية. أي أن أزمة ١٩٧٣ سمحت، إذن، للإتحاد السوفياتي أن يعطي مضموناً ملموساً لجماعة المصالح الإشتراكية؛ وظهرت لاول مرة مصداقية الأساس الإقتصادي، وليس فقط العسكري للتكامل الإشتراكي ــ فالكوميكون أخذت مكانها، فعلياً، إلى جانب حلف فرصوفيا، كسلطة مدنية للإتحاد السوفياتي. إن مسألة « تغيير توجّه » البترو روبل، غير القابل للتحويل، والمكدَّس من جانب الإتحاد السوفياتي، ستساهم بتقوية المبادلات بين الدول الإشتراكية : فجعل الموارد الأوروبية الشرقية مشتركة من أجل تنمية موارد الطاقة السوفياتية، كان قد أدى، آنفاً، إلى إنشاء بنيات تعاون إقتصادي اكثر مرونة ــ شبكات أنابيب نفط، وغاز، وخطوط كهربائية. ومع هذا، فإننا سنشير إلى القلق الذي أثاره القرار المتخذ، في كانون الثاني ١٩٧٥ في موسكو، للتخلي عن مبدأ « الأسعار الخمسية الثابتة »، المتبنى في ١٩٧١، وإدخال مراجعة سنوية ترتكز على متوسط السوق العالمية في السنوات الخمس الماضية : وهكذا يمكن للأسعار الشرقية اللحاق بالمستوى العالمي في سنوات الثمانين، وأن تجتاح « شريعة الغاب » الجماعة الإقتصادية الإشتراكية.

إن التفوق الإستراتيجي الناجم، بالنسبة للإتحاد السوفياتي، عن عدمَ مساهمته في المجابهة بين الغرب والجنوب قابل، إذن، للتشوه ــ وخاصة على صعيد العلاقات بين الشرق الغرب، وإحتمالاً أيضاً، على صعيد العلاقات الداخلية في المعسكر الإشتراكي.

III ــ معنى التواجد السوفياتي :

إن الإرتفاع من مستوى المراهنات المتوسطية ــ الشرقية، إلى الرهان الشامل الذي يكوِّنه المتوسط، يعني طرح مشكلة معنى التواجد البحري السوفياتي. والجواب بسيط بالنسبة لموسكو : فالمقصود، بحسب نائب الأميرال سمير نوف، منع « الأسطول السادس الأميركي من تحقيق مطامع البنتاغون العدوانية، مع كل ما تتميز به تصرفاته الخالية من الخجل، من عجرفة وإفلات من القصاص »، والرد على « عدوان » إسرائيل ضد الشعوب العربية في ١٩٦٧ [٤]. ولا شك بإن إنتشار الأسطول السوفياتي ليس سوى وجه ــ ظاهري خاصة ــ لإختراق الإتحاد السوفياتي لمنطقة المتوسط. فهو يقدم لموسكو الوسائل لإتباع إستراتيجية « مباشرة » و« غير مباشرة » في آن واحد ــ كي نستخدم تعبير الأختصاصيين ــ لربط العوامل السياسية والعسكرية.

إستراتيجية مباشرة : يمكن للوجود البحري السوفياتي أن يساعد على عودة الأنظمة الشيوعية غير الأصولية في المتوسط الشرقي إلى حضن المعسكر الإشتراكي ــ فحق تدخل الجماعة الإشتراكية جاء ليزيد من الضغط الداخلي على أجهزة الأحزاب الشيوعية المعنية؛ وهو يشكل تحدياً للقدرة الغربية، ويجبر الحلفاء الأطلسيين على مواجهة إحتمال النزاعات المحدودة.

إستراتيجية غير مباشرة : يمكن للتطور البحري السوفياتي أن يمتلك قيمة تخويف، وأن يدعِّم، بهذا الشكل، الحملات السياسية الهادفة لتحييد المتوسط.

في هذا الأفق، يجب التفكير بإستراتيجية سوفياتية على مدى طويل، غير

---

٤) ذكره م سالومون، المرجع السابق، ص : ٩٤

إستراتيجية الإنفراج : أي إستراتيجية العودة إلى السلوك المسمّى بـ « الحرب الباردة »، أو « الدفاع عن السلام »، بحسب التعبير الماركسي ــ اللينيني، في أعقاب النزاع العالمي الثاني.

سيناريوان للعلاقات بين الشرق والغرب :

إن منطق الايديولوجية يسبغ على دبلوماسية الدول الإشتراكية رسوخاً ظاهرياً. أي ثنائية خالدة بين « خط » دولي قائم على الفصل الحاد بين « تعايش الدول »، وبين تنمية النضال الإجتماعي عبر الوطني : فالتعايش السلمي، عندما يرجح، يعد بالسلام، أي يستبعد العدوان والعنف على صعيد العلاقات بين الدول، ولكن عليه السماح بتوسيع المواجهة على مستوى المجتمعات. تأرجح دائم في العلاقات مع العالم غير الشيوعي، بين إغراء العقيدة، وإغراء التسوية مع الواقع : إن مراحل « الإنفراج » « والحرب الباردة » تتناوب في سياسة الإتحاد السوفياتي الخارجية، مثلما تعاقبت في سياسته الداخلية مراحل « الناب » [٥] « وإشتراكية الحرب ».

سياسة « إنفراج » متبعة بنشاط ــ كان ليونيد بريجينيف يؤكد بإن « لا عودة عنها » في حديثه مع هارولد ويلسون في شباط ١٩٧٥؛ وتصحيح الإستراتيجية السوفياتية بشكل يفاقم التنافس بين الشرق والغرب لدرجة « القطيعة » بين النظامين : هذين هما، في سنوات الثمانين، السيناريوان الأكثر تطابقاً مع رؤية المسؤولين السوفيات الدولية، ومع ممارستهم الدبلوماسية.

ولمجالس إدارات دول الشرق مبررات جدية لمتابعة سياسة الإنفراج، التي بدأت في عهد خروتشيف، في العقد المقبل. إمتيازات ايديولوجية : فالحركة الشيوعية العالمية ستستفيد، وبسهولة أكبر، من المدّ الذي سيبرز لصالحها في المجتمعات غير الشيوعية ــ إن « سيطرة كاملة » فعلية هي، مبدئياً، مستثناة،

---

٥) الناب هي السياسة الإقتصادية الجديدة التي أعلنت في ١٩٢١، حيث أن السلطة السوفياتية تخلت مؤقتاً عن سيطرتها على القطاع الفلاحي، أنظر حول هذه المفاهيم بحث آلان بيزنسون الهام : الوسيط في الشؤون السوفياتية، منشورات هاشيت ١٩٧٦.

إلا أن الأحزاب الشيوعية ستستطيع، من خلال حكومات التآلف، الوَصول إلى السلطة في مختلف الدول الغربية، أو تقوية مشاركتها فيها : فتكريس الأنظمة الإشتراكية الأوروبية الشرقية من قبل العالم الخارجي والذي يسمح به سياق الإنفراج، وتوقيع عدة معاهدات، وتكثيف العلاقات الثنائية والجماعية، سيظل يحقن هذه الأنظمة بتمثيلية شرعية كانت تنقصها خلال زمن طويل بسبب تحفظ وحتى، عدم مشاركة المحكومين. ضرورات إقتصادية : إستمرار العجز الزراعي، وعدم الفعالية في ميدان التجديد التقني، وإفتتان مختلف الطبقات الإجتماعية في الأمم الشرقية الأوروبية بإغراءات مجتمع الإستهلاك، وخاصة المقتضيات العسكرية على صعيد التقنية المتطورة، ستبقي كلها على أولوية التعاون الإقتصادي مع الغرب. إقتناع سياسي : فالإتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية لن يتمكنان من الوصول إلى أهدافهما عن طريق الضغط المباشر؛ لإن إستغلال الأزمات الإقتصادية والسياسية في الدول الغربية سيتضمن مخاطرة مزدوجة بوضع فوضوي في الإقتصاد العالمي، و« بإعادة تنشيط عناصر اليمين العدوانية ».

وفي سياق الإنفراج، فإن الدبلوماسية السوفياتية تهدف إلى النفوذ اكثر منها إلى السيطرة المباشرة. وعلى صعيد العلاقات بين الدول، فإن العزوف الجماعي عن إستخدام أو التهديد بالقوة يستبعد تحويل القدرة العسكرية إلى ضغط مكشوف. وتبقى الوظيفة السياسية، وحتى « التربوية » للقدرة العسكرية : فالأخذ الواقعي بعين الإعتبار لموازين القوى يبدو بنظر الدول الإشتراكية كضمان ضروري لتعايش سلمي قوي وقابل للبقاء؛ وأن سياق التسلح المستمر الذي يتبعه حكام موسكو يجب أن يدعِّم ميزان قوى ملائم للإشتراكية ــ وفي النهاية للسلام، لإن الدول الإشتراكية لا تستطيع، بسبب بنيتها الإجتماعية، إثارة مواجهة مسلحة [٦].

ولكن، كما قلنا، يجب التفكير بإستراتيجية أخرى للمسؤولين السوفيات :

---

٦) ج. ويتيج : السياسة السوفياتية في أوروبا، أورست أوروبا، ١٩٧٤، عدد رقم ٧

هي إستراتيجية العودة إلى « شيوعية الحرب » على المستوى الدولي، إلى سلوك « الحرب الباردة ». وهذا المنعطف الإستراتيجي، بعكس فسخ التحالف المناهض للفاشية في ١٩٤٧، لم يتحدث عنه مباشرة أي « تقرير جدانوف »، وإنما عدة تصريحات للإيديولوجيين الرسميين حول « إعادة بناء ضرورية للعلاقات الدولية » عن طريق توفير الإمكانية اللازمة : فما هي الأسباب الدافعة لذلك ؟

إن الإهتزازات، الحالية والمقبلة، في السياق العالمي، الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، داخل المجتمعات الليبرالية ستفسر كأنعكاس لهذه الأزمة الحتمية للرأسمالية والتي أعلن عن قدومها منذ اكثر من نصف قرن، ولذا فإن العودة إلى الطهارة الإيديولوجية الأصيلة، سيفترض ليس التعاون مع الدول الغربية، وإنما تهيئة التغيرات الجذرية في عقرها. ولهذا، أشارت آني كريجل إلى الدور الكبير للأزمة الإقتصادية في الخيال الشيوعي : فبعد إستبعاد الحرب الشاملة، منذ خروتشيف، كطريق يؤدي ديالكتيكياً إلى الثورة، فإن الأزمة الإقتصادية تبقى العامل التاريخي الرئيسي الذي سيفتح الطريق لخلافة الأنظمة القائمة [٧]. ولكن يجب التفتيش عن أسباب أخرى في السياق الداخلي، والتي تبدو لنا حاسمة اكثر : فالإنفراج يمكن أن يعيق إعادة تنظيم المعسكر الإشتراكي الذي سيكون مسؤولوه مجبرين عليه إذا لم يستطع، في سنوات الثمانين، السد المنصوب، ضد عدوى التعددية الغربية، مقاومة تكثيف المبادلات بين الشرق والغرب ــ سواء أكان المقصود بذلك، على صعيد حلف فرصوفيا، إعادة بناء نموذج السلطة الإشتراكية الأصولية في الدول التي، مثل هنغاريا وبولونيا، أدت فيها دينامية المحكومين للتقليل من تأثير جهاز الحزب، أو حتى على صعيد الإتحاد السوفياتي، الرد على تحدي العناصر الوطنية في الجمهوريات الدخيلة، والتي، على ما يبدو، ستكون أكثر تهديداً لبقاء النظام من إحتجاج المثقفين « الليبراليين ». صحيح أن التدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيا كان قد

---

٧) آني كريجل : إستراتيجية شيوعية جديدة، كونتربوان، ١٩٧٥، عدد رقم ١٧.

وصف، في الغرب، فيما مضى بمجرد « حادث عابر »، ولم يؤثر على سياق الإنفراج، إلاّ أن عدول المسؤولين السوفيات عن الإتفاق التجاري المعقود مع الولايات المتحدة في ١٩٧٢، كان هدفه الرئيسي تذكير بعض قطاع المجتمع المدني السوفياتي بـ « تقاليد النظام الشيوعي ».

إستراتيجية « الحرب الباردة » في المتوسط :

إن إستراتيجية « الحرب البازدة » ليست، بطبيعتها، أكثر هجومية أو عدوانية من إستراتيجية « إسترخاء التوترات »، ولكنها ترتكز على أسلوب تعايش آخر مع العالم غير الشيوعي. وهي، كاستراتيجية عزلة مدروسة، تهدف إلى السيطرة المحلية، المباشرة، اكثر من النفوذ العالمي : لإنها تقطع علاقاتها مع « ضبابية » التداخل بين الأنظمة، وتضيق من حقل المواجهة كي تولِّد، على مدى مجابهات إختيارية، واقعاً جديداً متميزاً، يُدمج في المعسكر الإشتراكي، ويقتصر على النموذج الإشتراكي. وفي هذا الإطار، فإن الهدف الأوروبي للإتحاد السوفياتي لن يكون ابداً، على مدى طويل، ترويض مختلف الأنظمة السياسية فى القارة بعملية « إخضاع » بطيئة، وإنما تحويل الأكثر ضعفاً بينها ــ وإحتمالاً في منطقة أوروبا المتوسطية؛ ولذا فإن تطوير سياق الأمن والتعاون في أوروبا سيكون أقل إجباراً من تحقيق إقتسام جديد للقارة. فهل سيجيب البعض بإن حكام موسكو مغمورين كفاية بمشاكل مراقبة الجمهوريات التي تشكل « منزلقهم »، كي يتحملوا المخاطر الإضافية للإحتجاجات العقائدية التي يثيرها بروز أنظمة إشتراكية أوروبية غربية ؟ لكن هذا معناه التقليل من الإغراء الذي يمكن لإهمية الفرق الشيوعية في أوروبا الجنوبية أن تمارسه على مسؤولي المعسكر الإشتراكي، وإهمال واقع أن « المنزلق » الشرقي الأوروبي سيكون أسهل للحكم بمقدار ما يخف إنحداره. كذلك، فإن العودة إلى الرسم العام للحرب الباردة في جنوب حوض المتوسط يمكن أن تؤدي إلى تحديدٍ واضح للمناطق الخاضعة لسيطرة الإتحاد السوفياتي وللآخرين ــ وأولاً في الشرق الأوسط، حيث أن الإستراتيجية الجديدة ستثير شرخاً في العالم العربي : إن

جهود المعسكر الإشتراكي ستكون مركزة، بالتأكيد، على سوريا، العراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية : منظمة التحرير الفلسطينية، الوسيط بين السوفيات والعالم العربي ستكون، إنطلاقاً من ذلك، قابلة للإرتفاع ــ في إفتراض أقصى ــ كما كان عليه الحزب الكاستروي قبل عقدين من الزمن، كعنصر أساسي في التركيب الرسمي للحركة الشيوعية العالمية.

الفصل الثالث

الأمن عن طريق إستبعاد الكبار ؟

I ــ أطروحة إستبعاد الكبار :

لقد تطورت أطروحة رفض الكتل، وإستقلال الأمم المتوسطية، منذ بداية سنوات الستين، بواسطة الحزب الشيوعي الإيطالي، وبعض الشرائح الديغولية في فرنسا. ووجدت هذه الأطروحة صياغتها الأكثر دقة مع أعمال خبراء مؤسسة دراسات الدفاع الوطني. فهؤلاء ــ السيد سالانتين والجنرال بوي [1] ــ وضعوا تشخيصاً، ووصفوا علاجاً.

التشخيص : إن نزاعات المنطقة كلها هي ثمرات التدخلات الخارجية، فهي تولد دائماً « من التفاوت بين الخلفية القديمة العامة، والإختلافات المطعَّمة من الخارج ». فلتكن التدخلات الخارجية، ولا سيما تدخلات القوتين الكبيرتين، ممنوعة، كي تختفي المنازعات الإقليمية. وبتحولها من جديد إلى قضية متوسطية، فإن قضية قبرص وجزر بحر أيجه « لا يجب ابداً أن تثير مشكلة بين اليونان والأتراك اكثر مما تثيره الجزر الإنكليزية ــ النورماندية بين فرنسا وإنكلترا »، وإن « إتفاقاً » للتعايش الإسرائيلي العربي لن يكون ممكناً ابداً إلا متى توقفت إسرائيل عن الظهور أمام العالم العربي « كمشكلة عضوية

---

١) أكزافييه سالانتين : إختبار القوة، دفاتر مؤسسة دراسات الدفاع الوطني، ١٩٧٥، ص : ٥٩ ــ ٧٤.
جورج بوي، الشرق الأوسط والمتوسط الشرقي، مجلة السياسة الخارجية، ١٩٧٦، ص : ٢٠٩ ــ ٢٧١.

أميركية ». إن الوضع في لبنان نفسه ناجم عن النزاع الإسرائيلي ــ العربي، وعن ميراث الإنتداب الفرنسي، الذي زيَّف العلاقات بين الطوائف.

العلاج : إن مراقبة المتوسط سهلة ــ ففرنسا وإيطاليا، ولا سيما إنكلترا، كانت قد أمَّنتها في القرن التاسع عشر. وأن « الرتاجات » التي أمسكها، في الماضي القريب، أحد الكبار، يمكن أن تراقب أيضاً، ببساطة، من قبل الدول الشاطئية، وذلك لإنها تحت رحمة التلغيم المقصود أو اللامشروع : ألم تقم مصر بإغلاق قناة السويس في مناسبتين ؟ فليتم وضع رقابة، مماثلة لرقابة الدردنيل، من قبل الدول الشاطئية، على مختلف الممرات التي تغلق « القفص » المتوسطي (مع تغطية النشاطات البحرية بواسطة بطاريات شاطئية نووية) وليشمل إتفاق مونترو كامل المتوسط، وليكن ثمة إجراء قابل للتطبيق على كل القوى الخارجية.ــ وعندها سيتخلص المتوسط من وجود الأسطولين الأميركي والسوفياتي، وستستعيد الذول الواقعة على شواطئه صورتها الصادقة في إطار السلام.

الإعتراضات :

إلا أن أطروحة « إستبعاد الكبار » تثير سلسلتين من الإعتراضات.

الأولى تتعلق بالتشخيص : فهل من الأكيد أن النزاعات المحلية تنجم أساساً عن مناورات الكبار ؟ وهل يمكن، مثلاً، أن ننسب للولايات المتحدة ضربة القوة العسكرية، التي حصلت في ١٥ تموز ١٩٧٤ في قبرص ؟ في واشنطن، كان وزير الخارجية يبدو وكأنه قد أحيط علماً بتحضير عملية الحرس الوطني القبرصي. ولعل بمقدورنا توجيه اللوم إليه لتركه هذه العملية تتم تحت إسم « مصلحة الدولة الأطلسية » : فسواء ألحقت قبرص باليونان، أو بقيت مستقلة، ولكن مع رئيس دولة متفهم تجاه منظمة حلف الأطلسي، فإن النتيجة كانت هي نفسها بالنسبة له ــ فالأسقف مكاريوس، هذا السياسي البيزنطي، الذي يلعب دور المحايد، والذي يُشك فيه بأنه يريد تحويل جزيرته إلى كوبا جديدة، سوف يُبتبعد عن مركز السلطة. ومع هذا، فإن باستطاعتنا ملاحظة ثغره مدهشة،

بشكل خاص، في التحليل الأميركي : إفتراض رد الفعل التركي كان دون أهمية تذكر. وعلى ما يبدو، فإن خبراء النبتاغون كانوا متأكدين من سلبية أنقرة : أليست القوات التركية، المدمجة في التشكل الأطلسي، « تحت الحَجْر » ؟ وهذا يعني تناسي مشكلة الأقلية التركية في قبرص، المنبوذة، منذ ١٩٦٣ في « غيتو » وراء الخط الأخضر. وأيضاً نسيان حق التدخل، من جانب واحد، المعترف به لتركيا ــ كما لليونان ولبريطانيا العظمى ــ بموجب معاهدة ١٦ آب ١٩٦٠، في حال إضطراب النظام الدستوري في الجزيرة. وبعد أن تفاجأ بعملية الإنزال البحرية التركية في ٢٠ تموز، سيقوم وزير الخارجية الأميركي بإعادة تقويم ماهرة للأمور. فالضربة الموجهة لمنظمة حلف شمال الأطلسي خطيرة : ونشوب حرب يونانية ــ تركية سيكون أسوأ الإحتمالات. ولذا، فإن تغيير المعسكر كان فورياً، تقريباً : وإذا ما كانت الولايات المتحدة « تأسف » لتدخل أنقره، فإنها تبرره جزئياً، عن طريق تشديدها،للمرة الأولى، على « المسؤوليات » اليونانية. ومع أن المهم أولاً كان التوصل لوقف سريع لإطلاق النار بين المتحاربين، إلا أن، في الوقت نفسه، أصبح بالإمكان تسوية «المسألة اليونانية »، أي مصير طغمة أثينا العسكرية... ففي قضية قبرص لم تقم الولايات المتحدة، إذن، بإستباق الحركة، بل رافقتها بالأحرى ــ عن طريق بذل الجهد لتخفيف نتائجها « المضرة »... وكذلك الأمر في الشرق الأوسط، حيث أن دور القوى الكبرى يبدو، من أزمة لأخرى، منع هزيمة حلفائها خصوصاً، أو زبائنها، وتوفير هزائم كبيرة جداً عليهم ــ لكن من الذي يتلاعب بالآخر في هذه الشراكة التي تقيمها كل دولة كبرى مع حلفائها ؟

وهل صحيح، من جهة أخرى، أن النزاعات المحلية تستفيد إذا ما تمت تسويتها من قبل المعنيين بها بأنفسهم ؟

لقد إنتظرنا طويلاً خبراء مؤسسة دراسات الدفاع الوطني حول مشكلة الشرق الأوسط. إلا أن برهانهم لم يكن أكيداً. وبالنسبة للجنرال بوي، « فإن الطريق الوحيد المفتوح لتسوية المشكلة هو الطريق المتوسطي ــ الأمر الذي لا يعني بإنه يجب أن يقود، ضرورة، إلى تسوية »؛ وإذا ما قطع العرب « الغصن

الذي ينمو بصعوبة على الجذع القديم العام » ــ أي أنهم إذا تمكنوا من القضاء على إسرائيل ــ فإنهم « سيرتكبون جريمة بحق أنفسهم ». ولا يختلف عرض السيد سالانتين عن ذلك : « إذا ما نجح العرب بإستئصال « الوَرَمْ » الإسرائيلي، فإنهم سيجرحون أنفسهم حتى الموت... ومهما كانت شرعية المعركة ضد الصهيونية، فإن إنتصاراً عربياً سيترك جرحاً لن يشفى ». وهكذا، فإن المشروع الذي أعلن عنه لتنظيم جديد للأمن الجماعي في المتوسط يضيع في ضبابية الخطاب الأخلاقي، لا بل الميتافيزيقي. وتتوالى إعتراضات أخرى بالنسبة للعلاجات الموصوفة. ويمكن ردها إلى تساؤل مثلث. فهل من المنطقي إبراز مثال معاهدة مونترو، في حين أن تطبيق هذا العقد الدولي يطرح مشاكل عدة ؟ وقد رأينا ذلك : فالملحق الثاني للمعاهدة يمنع عبور المضائق من قبل مختلف نماذج سفن الحرب، بما في ذلك « حاملات الطائرات »، والحال أن حاملة الطائرات السوفياتية، كييف، ذات الـ ٣٥ الف طن، والتي سميت من جديد « طراد مضاد للغواصات »، قد إجتازت المضائق في ١٨ تموز ١٩٧٦، وأن حاملة الطائرات « مينسك »، تمخر البحر الأسود [٢]؛ وثمة إثنتان قيد الإنشاء. وهل من المنطقي المطالبة بنشر السلاح النووي بين دول المتوسط، في حين أننا نعلم هشاشة بعض الأنظمة السياسية المعنية بالمسألة ؟ وهل من الملائم أخيراً، وإنطلاقاً من مقارنة خاطئة، أن نلقي بقوات الإثنان الكبار البحرية، الأولى في البحر الأسود، والثانية في الأطلسي ؟

II ــ نزاعات المنطقة :

الحرب الأهلية في لبنان :

أ) نزاع داخلي أم عربي ؟

هل يمكن وصف النزاع اللبناني « بحرب أهلية »، بنزاع داخلي مسلح ؟ نعم، إذا ما اعتبرنا الوجود الفلسطيني كعنصر دائم في الحياة السياسية الوطنية في

---

٢) كلود دلماس، المتوسط بحيرة سلام أم مركز توترات ؟ العالم المعاصر، ١٩٧٧، ص : ٧ ــ ٢٧.

لبنان. ولكن، حتى في هذه الحالة، فإن السؤال يبقى مطروحاً حول السبب الأساسي للنزاع : فهل يجب أن نقرأ في أحداث لبنان إفلاساً « للطائفية »، « والميثاق الوطني » الشهير ــ وأن الفلسطينيين أُستخدموا، ببساطة، كوسيط ؟ أم بالعكس، يجب أن نلاحظ في أصل هذه الدوامة المأساوية توتراً عربياً مستمراً، إنتهى بالإلتصاق على التفسخ اللبناني، وبالتحول إلى نزاع داخلي ؟

بالنسبة لعدد من المعلِّقين، فإن طبيعة النزاع هي داخلية بحت، وأن المواجهة تجد جذورها في نظام طائفي أصبح، من الآن وصاعداً، قديماً. ويتحدد الإطار الدستوري اللبناني بدستور ١٩٢٦، الذي يقيم جمهورية برلمانية، وبـ « الميثاق الوطني »، غير المكتوب، في ١٩٤٣، الذي يضمن توازناً دقيقاً في توزيع السلطات بين الطوائف [٣]. ويعبر ميثاق ١٩٤٣، المتفق عليه بين رئيس الجمهورية (الماروني) بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء (السني) رياض الصلح، عن تسوية بين تطلعات الطائفتين الرئيسيتين : فالمسلمون تخلوا عن الإتحاد مع سوريا، أي عن الإندماج في مجموع عربي موسع، وقبل المسيحيون لبناناً « بوجه عربي »، لا يكون محمِّياً مباشرة من فرنسا. وسيعرف نظام ١٩٢٦ البرلماني، إنزلاقاً مزدوجاً بعد ذلك. وبما أن الأحزاب السياسية كانت، في الواقع، عبارة عن جماعات مكوَّنة على أساس قاعدة المصالح الطائفية، أو المحلية، أو الولاءات الشخصية، فكيف يمكن لإغلبية برلمانية مستقرة أن تبرز في بلد يتكون من « أقليات شريكة » ؟ إن البرلمانية اللبنانية المترسخة على الطائفية، ليست فقط التعبير عن هذا الواقع، وإنما هي ضحية أيضاً. « فنظام الطوائف » يثير نفس الإنتقادات التي كان يبعثها « نظام الأحزاب » في فرنسا الجمهورية الرابعة ــ أي خليط من التحالفات، وتتالي تغيرات مفاجئة تحدد متوسط أعمار الحكومات بستة أشهر. من جهة أخرى، فإن رئيس الجمهورية، والذي وضعه القانوني هو وضع رئيس الدولة في

---

٣) شارل رزق، النظام السياسي اللبناني، ١٩٦٦، ص : ٢٩ ــ ٣٢. أ.خوري، أزمة النظام اللبناني، واشنطن، المؤسسة الأميركية لأبحاث السياسية العامة، ١٩٧٦، ص : ٩٢.

جمهورية برلمانية تقليدية (منتخب من قبل المجلس، وغير مسؤول، ولكنه يمارس صلاحية تنظيمية، ويعيِّن ويقيل الوزراء)، قد قام، عملياً، بتقوية موقعه الشخصي، بإستمرار، وركَّز بين يديه قسماً كبيراً من السلطة ــ حتى وإن كانت هذه السلطة الرئاسية، وبالرغم من كل شيء، نسبية، وغير مباشرة، وتنبثق من عجز البرلمان، وضعف الحكومة، وتبعثر الرأي العام، اكثر مما تنبثق من الرئيس نفسه. هذا الإطار المؤسسي أصبح متخلفاً بسبب تصاعد حدة التناقضات الإقتصادية والإجتماعية. ولعل الحرب الأهلية قد ولدت من عدم تساهل الطبقة السياسية القائمة أمام طغيان النزاعات الطبقية الجديدة على التشققات الطائفية القديمة، وأمام مطالبة القوى التقدمية بإلغاء « القمقم » الطائفي.

وبحسب كتَّاب آخرين، فإن تأثير العنصر الفلسطيني حاسم في أحداث لبنان : وسيتزايد سيل اللاجئين ــ الذي بدأ في عام ١٩٤٨، مع الحرب الإسرائيلية ــ العربية الأولى ــ بعد هزيمة الجيوش العربية أثناء « حرب الستة أيام » في عام ١٩٦٧، وسيستمر في ١٩٧٠، بعد صدامات الأردن بين الوحدات الفلسطينية وقوات العاهل الهاشمي، وسيهدد التوازن الإجتماعي ــ الديموغرافي في البلاد، مثلما سيضر بالسيادة اللبنانية. في الحقيقة، وإذا كان الوجود الفلسطيني قد بقي محتجبا لفترة طويلة، فإن تطور الكفاح المسلح بعد ١٩٦٧، قاد المنظمات الفلسطينية لتأكيد إستقلالها الذاتي تجاه الأنظمة القائمة في المنطقة. وفي لبنان، قسم هذا المطلب الرأي العام، وأظهر غياب إتفاق وطني حول الوجود الفلسطيني، وأوضح عدم تلاؤم عنصرين إجباريين ــ أمن لبنان، وحرية تطور نشاطات الفدائيين. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، فإن إتفاق القاهرة، وبضغط من مصر، كان يهدف لتنظيم العلاقات بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين، ولكن ــ كما رأينا ــ لم تكن هذه الإتفاقية خالية من الغموض : ألم تكن هذه « عقيدة للسيادة المحدودة »، لخدمة العرب، في طريقها للنشوء، بإعتبار أن سيادة الدولة اللبنانية تجد حدودها في « المصالح الأساسية للأمة العربية » المقدَّرة ذاتياً ؟ وفيما تبقى، فإن النقد الكلاسيكي للنظام السياسي اللبناني أصبح أكثر وضوحاً. فالإطار المؤسسي هو أقل « قمقماً » من دستور ١٩٢٦، الذي يعترف بالطائفية ويترك الباب مفتوحاً

للتطور : فالتمثيل العادل للطوائف، في الوظائف العامة، وتشكيل الحكومة، لا ينص عليهما إلا « بشكل مؤقت ؛ أو ليست المطالبة بنظام رئاسي لا طائفي كفيلة بإثارة الطائفية وتهييجها، خاصة وأن منطق الإنتخابات الرئاسية بالإقتراع المباشر يقود إلى تمحور الإنتخابات حول مرشحين، سيكونان بالضرورة، ممثلين للطائفتين الرئيسيتين بسبب غياب نظام حديث للأحزاب [٤].

وهل المرمى الحقيقي لخصوم النظام اللبناني هو فقط البنية المؤسسية للبلاد، التي يُحتجّ عليها في شكلياتها التقنية، أم بصورة أعم، التجربة التعددية اللبنانية نفسها ــ التي، وبسبب شفافية آواليتها، واحترام التوازنات الإجتماعية التي ترتكز عليها، وجدت نفسها فريسة للنزاعات العربية « التي لم تستطع التعبير عن ذاتها في مكان آخر، فامتدت تلقائياً إلى لبنان »، هذه النزاعات العربية التي أصبح الميثاق الوطني، وسيلة نقلها، بشكل لا إرادي.

وفيما وراء التفسيرات، فإن نتيجة الحرب الأهلية، التي بدأت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ مع مقتل حزبيين من « الكتائب » اللبنانية (ذات الأغلبية المارونية) في عين الرمانة، كانت إفراغ الدولة اللبنانية من حيويتها لمصلحة الطوائف الرئيسية التي بَنَتْ نفسها في أشباه ــ دول. أما الجيش اللبناني، الذي بدا تحركه غير ملائم بسبب تركيبه الإجتماعي المعقَّد، فقد إنزوى في موقف سلبي، في حين كانت الطوائف تنشيء وحدات دفاعها الذاتية. وفي الوقت نفسه، كانت الدولة، كمنظِّم للحياة الإجتماعية ــ الإقتصادية، تميل للإختفاء بينما كان « التقدميون »، والكتائب، يحاولون تنظيم إداراتهم الذاتية العامة في المناطق التي يسيطرون عليها.

ب) الرهان الإقليمي :

كان تدخل سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية قد فاجأ المراقبين ــ على الأقل، عندما إتخذ شكل مساندة للقوى المسيحية : فصورة نظام دمشق

---

٤) ش. رزق؛ ماذا يجب أن ننتظر من إصلاح المؤسسات ؟ الأوريان، بيروت، ٩ تموز ١٩٧٥.

المتشدد، المعبر عن بعثٍ ذي إيديولوجية قومية عربية، ومناهضة للإمبريالية بشكل أكيد، والمدافع، بلا شروط، عن الحركة الفلسطينية، كانت قد تعدَّلت بصورة مقبولة [٥]. ولا شك أن المسؤولين السوريين أظهروا مثابرة مدهشة في متابعتهم لإهدافهم : إذ كان من المهم الحفاظ على توازن سياسي وعسكري، بين الفريقين المتصارعين. فالتساهل بإنتصار « الجبهة اللبنانية »، ذات الأغلبية المسيحية، معناه القبول بقيام سلطة لبنانية (فوق وطنية)، متطرفة، وإنعزالية على المستوى العربي؛ كما أن ترك المجال لتحالف « التقدميين » والقوى الفلسطينية، لإجراء نجاح حاسم، معناه المجازفة، ببروز إحتجاج على النظام السوري من قبل يسار لبناني ــ فلسطيني اكثر جذرية من البعث، وبتدخل إسرائيل. إلا أن دمشق كانت عاجزة عن منع « الكتائب » من الدخول في تواطؤ مع إسرائيل للسيطرة على قرى الجنوب المسيحية في خريف ١٩٧٦، ومن ثم، بعد التراجع الإسرائيلي، في ربيع ١٩٧٨. وفي تموز ١٩٧٨، كان القصف المكثَّف لبيروت الشرقية من قبل القوات السورية قد رسم إنفصام تحالف سوريا الضمني، إذا لم يكن مع مجمل المعسكر المسيحي، فعلى الأقل مع الميليشيات الكتائبية. وخلال هذا الوقت، كان البحث عن حلٍ عربي قد تغلَّب. ففي ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦، أعدَّ مؤتمر الرياض ــ الذي ضمَّ العربية السعودية، مصر، الكويت، لبنان، سوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية ــ « مشروعاً للسلام »، صدق عليه المؤتمر العربي الموسَّع، في القاهرة، في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦. وفضلاً عن تطبيق فوري لوقف اطلاق النار على مجمل الأراضي اللبنانية، فإن المشروع كان يتضمن : إنشاء « قوة سلام » عربية، التأكيد على صلاحية إتفاقية القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، إعادة التأكيد على وحدة وسيادة لبنان، والإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، إن النتائج الملموسة للتفاوض العربي هي : الوقف الفعلي للمعارك، ما عدا في جنوب لبنان، وأيضاً تكريس دور سوريا،

---

٥) أ. برجي وب. فيس : المؤامرات اللبنانية، برجيه ــ لوفرد، ١٩٧٨، ص : ٧٢ وتوابعها.

المدعوة لتقديم معظم وحدات « قوات الردع العربية »، المكلَّفة بتثبيت الأمن في لبنان [٦].

وبعد عدة أيام من بداية التدخل السوري، قامت الحكومة الإسرائيلية بتحديد « خط أحمر » لمسؤولي دمشق لا يجب تجاوزه. وفي البداية، تم التفكير بالتجسيد الجغرافي لهذا الخط الأحمر. وظهر واضحاً، بالتالي، أن الخط كان ذو محتوى سياسي ــ عسكري : إذ سيتم تجاوزه، مثلاً، عن طريق نشر وحدات عسكرية هامة، أو صواريخ أرض ــ جو في جنوب لبنان.

ج) إبتعاد الكبار النسبي :

هل ستكون أسطورة تدخل الكبار جافة ؟ إن مؤلفي كتاب حيادي جداً، وبعيد، تقريباً، من العواطف، حول الأزمة اللبنانية، هما ألبير برجي وبيار قيس، يعتقدان بأن عليهما التأكيد « بإن النزاع الدامي، إذا لم يكن قد فجِّر، فهو على الأقل قد تغذى بعدة تدخلات خارجية... وإذا ما كانت الخلافات العربية قد أزكت النزاع، فإن لعبة القوى الكبرى، كانت، هي أيضاً، حاسمة... » [٧].

فهل يرتكز هذا الرأي على أساس معيَّن ؟ نعم، إذا ما خلطنا ــ في حالة الولايات المتحدة ــ بين التدخل والوساطة. لكن، أن نرى في أحداث لبنان مرحلة جديدة من السلام الأميركي، وإنعكاساً لمسعى الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط، وتعبيراً عن إرادة المسؤولين الأميركيين بالإنتصار على العقبة الفلسطينية بالعنف، هو أمر مفرط : فمن المحتمل ألا يكون المحيط الدولي ملائماً للحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه، بالتأكيد، لم يكن « حاسماً »، إلا إذا أردنا إستقراء الواقع الدولي بطريقة غير واقعية. فأي تدخل أميركي لم يظهر علناً، وإنما، بالعكس، إرادة أميركية دائبة، بالتصالح. وقد وجه الرئيس فورد، في ١٦

---

٦) آفاق تطور النظام السياسي اللبناني بعد مؤتمر الرياض (طاولة مستديرة)، دفاتر الـ CHEAM، ١٩٧٧، عدد رقم ٣، ص : ٦٢.

٧) المرجع السابق، ص : ١٠٦ وتوابعها.

تشرين الأول ١٩٧٥، رسالة إلى رئيس الدولة السوري ـــ الذي لا يمكن إعتباره إطلاقاً قريباً من الخط الأميركي ـــ يشجعه فيها على تحبيذ حل بلا غالب ولا مغلوب. وفي نيسان ١٩٧٦ كان، دين براون، الموفد الخاص للرئيس فورد، يضاعف اللقاءات مع ممثلي كل الإتجاهات اللبنانية، من المحافظين المسيحيين، إلى الفئات التقدمية، معترفاً أمام أولئك بشرعية المعركة لبقاء لبنان المتعدد، وأمام هؤلاء، بضرورة الإصلاحات السياسية والإقتصادية، والإجتماعية. وسيرى نوابنا، في هذه المهمة، مناورة تهدف لتصليب مواقف القوى الأساسية الموجودة، فلماذا لا يفسر هذا التقريب كمجرد محاولة للتركيب بين المواقف المتناقضة ؟ وأخيراً، فإن واشنطن ستتخذ، في حزيران ١٩٧٦، عدة مواقف بإتجاه منظمة التحرير الفلسطينية ـــ ابتداء من الشكر الموجه للمنظمة على تعاونها في عملية إجلاء الرعايا الأجانب من بيروت، وحتى المحادثة التي رُتِّبت لمندوب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة مع أعضاء من الكونغرس. إذن، فإن الخط الذي تبنَّته الولايات المتحدة كان خط التواجد الأكثر حذراً، والخط المتجه نحو التوافق بين الأطراف، والمبتعد جداً عن التدخلات المباشرة على غرار تدخل ١٩٥٨...

أما تأثير الإتحاد السوفياتي على أحداث لبنان، وعلى أطراف انزاع، فقد كان قليلاً على ما يبدو. واكتفى حكام موسكو بلعب دور موردي السلاح للمعسكر الفلسطيني ـــ التقدمي. وفي ١١ تموز ١٩٧٦، كانت « رسالة ليونيد بريجينيف للمسؤولين السوريين » تبدي بعض الحذر في الملاحظات التي تشير إليها : « نلاحظ بإن ثمة محاولات جارية لضرب المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية »، وبعض التفهم في الآفاق التي تفتحها : « إن ثمة فرصة جيدة أمامكم (لإستدعاء وحداتكم)، وللإنتشار المؤقت للقوات العربية في لبنان... ومن البديهي بأننا مستعدين دائماً لتقوية روابط الصداقة بين بلدينا، ولتجاوز الصعوبات التي أثارها الوضع العارض في لبنان » [٨].

---

٨) لوموند، ٢٠ تموز ١٩٧٦

وأخيراً، ستتم الإشارة لمحاولات « ملطِّفة »، من جانب قوة متوسطة، هي فرنسا. ففي تشرين الثاني ١٩٧٥، طالبت « مهمة الصداقة والإستعلام » التي قام بها كوف دي مورفيل ــ والتي لم يتبعها شيء ــ بتسوية ذات شقين : وفاق وطني بين مختلف الأطراف اللبنانية، إنطلاقاً من « طاولة مستديرة » تعقد في باريس، وتقوم بتبني إصلاحات سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية، لا تهدد النظام الطائفي؛ و« تجميد » الخلاف مع المنظمات الفلسطينية حتى الحل الشامل للنزاع الإسرائيلي ــ العربي. وقد أعادت مهمة المساعي الحميدة، التي قام بها السيد غورس في نيسان ١٩٧٦، طرح فكرة طاولة مستديرة منقوصة لكل المتنازعين، واقترحت، كذلك، إرسال قوات فرنسية ــ عرض سبيوضحه الرئيس جيسكار ديستانغ، في ٢٠ أيار ١٩٧٦، في واشنطن « إذا كان بمقدورنا الإسهام بالسلام والأمن في لبنان فإننا سنقوم بذلك. وهذا يفترض، بالطبع، طلباً معيناً من قبل السلطات اللبنانية »[٩]. وبسبب سوء فهمه، فإن هذا الإقتراح بالتدخل المباشر، لتثبيت وقف محتمل لإطلاق النار، قد رفض بحيوية، من قبل المعسكر الفلسطيني ــ التقدمي، مثلما رفض من جانب الدول العربية وإسرائيل. هذه العاصفة من الإحتجاجات التي فاجأت الرئيس الفرنسي، حدت به، ليوضح في ١٧ حزيران ١٩٧٦ : « إن فرنسا لا تسعى لفرض نفسها، وإنما للمساعدة، ولا شيء يرضينا أكثر من الإستنتاج بإن هذه المساعدة ليست ضرورية ». وفي تشرين الأول، قام وزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي، ومن ثم الزعيم التقدمي اللبناني، كمال جنبلاط، على التوالي، بزيارة باريس، وحثا فرنسا هذه المرة على التدخل، إلا أن حكومة باريس إكتفت بالعودة لعرضها السابق بتنظيم « طاولة مستديرة ».

النزاع الإسرائيلي ــ العربي :

أ) الوجه الدولي : العلاقة الغامضة بين الكبار وحلفائهم :

---

٩) فقرات من التصريح في « قضايا سياسية وإجتماعية » ٢٠ آب ١٩٧٦.

« تصعيد » دولي غير مألوف لنزاع محلي : أي النزاع اليهودي ــ العربي في فلسطين، الذي ترجع أصوله إلى نهاية القرن التاسع عشر، في امبراطورية عثمانية منهارة، والذي كان قد تم، لفترة، تطويقه، وعزله من قبل بريطانيا، القوة العظمى، المنتدبة. ثم تدول النزاع بصورة تدريجية، حتى شكّل، منذ ١٩٦٧، وخاصة منذ ١٩٧٣، المشكلة الأكثر خطورة في النظام الدولي، والأكثر إحتمالاً لإثارة مواجهة مباشرة بين القوتين الرئيسيتين.

خطر نووي قائم منذ ١٩٦٧. وخطر إقتصادي برز مع إستخدام السلاح البترولي في خريف ١٩٧٣. إن إلتزام الكبيرين عميق : فهو يظهر بشحنات لا متناهية من السلاح، وبنشاط دبلوماسي كثيف. ومع هذا، فإن ليس للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، على حلفائهما الإقليميين، نفس درجة الإشراف التي يملكانها، على سبيل المثال، على حلفائهما الأوروبيين. ولا بد لتعاون الكبيرين الوثيق أن يصطدم بالجذور المحلية للنزاع ــ أي بمطلبين يمكن أن يظهرا، بالتساوي، شرعيين، في نزاع شرعيات، من بين الأكثر تعقيداً في عالم اليوم. فالكبار، الذين ساهموا في تكثيف النزاع، يمكن أن يخففوه، ولكن ليس وضع حد له.

إن الطرافة الرئيسية للنزاع الإسرائيلي ــ العربي تكمن في العلاقة الغامضة بين الكبار وحلفائهم، وفي التقلب المتبادل الذي يسم هذه العلاقات. فللأطراف المعنية مباشرة به مصالحها الذاتية، وديناميكيتها السياسية، وقدرتها على المبادرة : وبدون أن تكون هذه الأطراف خاضعة، بالضرورة، لإرادة القوى الكبرى الحامية، فإن بامكانها، أحياناً، إجبارها، وجرّها إلى بعض المواقف.

إن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ينبع من السياسة الداخلية الأميركية اكثر منه من السياسة الدولية : فالجالية اليهودية الأميركية كبيرة العدد، وقوية، لا سيما، وأن الرأي العام الأميركي المتأثر بمجمله، بالثقافة البروتستانتية السائدة، يحس بتشابه كبير بين القصص التوراتي، والتجربة التاريخية لغزو القارة الأميركية الشمالية ــ هذه « الأرض الموعودة » الجديدة. ولو لم تكن إسرائيل موجودة، ولولا تداخل المشروع الصهيوني في صلب الوقائع، لكان موقف

الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبالتأكيد، اكثر قوة؛ إلا أن هزيمة إسرائيلية اليوم ستخلق، بسبب ردود فعل الرأي العام الأميركي، وضعاً خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة، وللسلام في العالم.

أما السلوك السوفياتي فهو اكثر بساطة : فمسؤولي موسكو، الذين بالطبع، جنَّبوا نشاطهم الدولي إحتمالات الضغوط الداخلية، فلهم مصلحة دائمة بدعم العرب في كفاحهم ضد إسرائيل ــ ولكن الدعم، كما يشير لذلك جان بيار ديرينياك، « لا يعني بالضرورة الإنتصار، لإن إستمرارية النزاع، وليس إنتصار الدول العربية، هي الملائمة اكثر للمصالح السوفياتية » [١٠].

إذن، من المهم التقليل من حصة « تدخل الكبار » في الأسباب العميقة للنزاع. لا سيما، وأن إسرائيل ليست أداة القوة الغربية للسيطرة على العالم العربي ــ فحرب سيناء في ١٩٥٦، ودعم إسرائيل لنظام الأردن الموالي للغرب، آنذاك، هما سمتان نوعيتان لا يجب تعميمهما. والسلام لن يسمح أبداً لإسرائيل ــ المحرومة من صناعة ذات قاعدة هامة، وذات الأبعاد الإقتصادية المحدودة جداً ــ من لعب دور « إستعماري ــ جديد » تجاه الإقتصاديات العربية : بينما سيكون للقوى العظمى، دائماً، مصلحة بممارسة نفوذها مباشرة على الدول العربية، دون المرور بالوسيط الإسرائيلي.

والحقيقة، أن النزاع الإسرائيلي ــ العربي، قد خلق، من جانب الأطراف المتورطة فيه مباشرة، طلباً ملحاً بالمساعدة، والدعم الدبلوماسي، والتسلح ــ هذا الطلب الذي سمح للقوى العظمى، ذات الإمكانيات لتلبيته، بتوسيع نفوذها الإقتصادي، والسياسي، والإستراتيجي، دون أن يكون لهذا التدخل أي علاقة مباشرة مع موضوع النزاع.

ب) الوجه المحلي : من مشكلة اللاجئين إلى المطلب السياسي الفلسطيني :

---

١٠) إسرائيل في الحرب، منشورات آرمان كولان، ١٩٧٤، ص : ١٠٩ ــ ١١٠

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنَّت، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، القرار رقم ١٨١، الذي يطلب من بريطانيا العظمى البدء بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية، تتحددان بتقطيعات إقليمية، وتشكلان إتحاداً إقتصادياً، على أن تبقى القدس، والأماكن المقدسة، موضوعة، تحت إدارة دولية. وفي ١٤ آذار ١٩٤٨، وقبل بضع ساعات من نهاية الإنتداب البريطاني، قام المجلس الوطني (الذي يمثل اليهود في فلسطين) بتعيين حكومة مؤقتة، وأعلن ولادة الدولة الإسرائيلية، تطبيقاً لقرار منظمة الأمم المتحدة. ثم تلا ذلك الحرب الأولى الإسرائيلية ــ العربية، التي إنتهت بوقف إطلاق النار، في ١٥ تموز ١٩٤٨، الذي أمر به مجلس الأمن، ومعاهدات الهدنة الموقعة، بين تشرين الثاني ١٩٤٨ وآذار ١٩٤٩، من إسرائيل، مع مصر، ولبنان، والأردن، وسوريا [١١].

ومع هذا، فإن أي قضية سياسية لم تسو.

ــ فالمادة ٥ من معاهدة رودس، الموقعة في ٢٤ شباط ١٩٤٩، تنص على أن خط الفصل « لا يجب أن يعتبر أبداً كحدود سياسية أو إقليمية »، بل هو مرسوم « دون الإضرار بحقوق، أو مطالب، أو مواقف » الأطراف ساعة توقيع الهدنة، فيما يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

ــ إنَ مؤتمر لوزان، المنعقد في ٢٧ نيسان ١٩٤٩، بواسطة لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة، مع، على جدول أعماله، قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين جعلتهم حرب ١٩٤٨ يتدفقون على الدول المجاورة، قد إنتهى، بعد ذلك بشهرين، دون نتيجة : فالدول العربية طالبت إسرائيل بالإعتراف بحق العودة للفلسطينيين قبل أن تفاوض على الحدود، في حين أن إسرائيل رفضت التفكير بإعادة هؤلاء قبل تسوية سياسية عامة.

ــ الدولة الفلسطينية، المقررة في مشروع الأمم المتحدة، لم توجد ؛ ففي ٣٠ أيلول ١٩٤٨، تكوّنت في غزة حكومة فلسطينية، سميت « المجلس

---

١١) أنظر تحليلين قانونيين متعارضين : ب.مارتين، النزاع الإسرائيلي العربي، باريس ١٩٧٣، وندوة القانونيين العرب حول فلسطين، الجزائر، ١٩٦٨.

الوطني ». وكانت مصر قد سمحت بقيامها لمواجهة سياسة الضم التي اتبعها الملك عبد الله، عاهل الأردن؛ إلا أن المؤتمر الفلسطيني قرر في بداية كانون الأول ١٩٤٨، إلحاق فلسطين غير المحتلة من قبل إسرائيل بالأردن، وحصل سكانها على الجنسية الأردنية في كانون الأول ١٩٤٩؛ وقد إعترضت الجامعة العربية على هذه السياسة، ثم عادت وقررت تسوية في جزيران ١٩٥٠ ــ ففلسطين الملحقة بالأردن، « عُهِدَ » بها ببساطة للأردن، بإنتظار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية؛ أما بالنسبة للحكومة الفلسطينية، المنقولة للقاهرة، فسرعان ما توقفت عن كل نشاط.

ومُلْتَهمة من قبل الدول العربية، فإن المشكلة الفلسطينية لم تعد ــ مؤقتاً ــ سياسية، أي تكوين دولة فلسطينية، وإنما مشكلة إنسانية، تتعلق بمصير اللاجئين : في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، وفي قرارها رقم III ــ ١٩٤، الذي ستتكرر تعابيره، غالباً، فيما بعد، تمنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدون نجاح، أن يسمح للاجئين بالعودة إلى منازلهم، أو الحصول على معونة تعويضية. وبعد تكوينها، في نهاية ١٩٤٩، فإن منظمة الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين (الأونروا) ستأخذ على عاتقها الفلسطينيين المهجَّرين، وستحاول إدماجهم في البلدان التي تبنَّتهم.

إن ظهور المطالبة السياسية من جديد تترافق مع اللجوء إلى الكفاح المسلح في سنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٥٥، وخاصة مع هزيمة حرب الستة أيام. فالمنظمات الفلسطينية، الموحدَّة منذ ٢٨ أيار ١٩٦٤، تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وبدأت أشكالاً جديدة من النشاط الإرهابي، ثم أعيدت إلى صوابها في عدة دول عربية، حيث تقوم قواعدها.

ومستخلصة الدرس من بعض الركود، ومن فشل سياسة « الكل أو لا شيء »، المتَّبعة منذ ١٩٤٧، فقد قرَّرت منظمة التحرير الفلسطينية إعادة توجيه إستراتيجيتها : توقفت عن تحديد هدفها بخلق « فلسطين موحدة وديموقراطية »، الشعار، الذي نفَّر منها الجماعة الدولية الحريصة على أن يكون

وجود إسرائيل مضموناً، لتطالب بتكوين، في الأراضي التي تحتلها إسرائيل فقط منذ ١٩٦٧، أي إلى جانب الدولة العبرية، بدولة فلسطينية مصغَّرة في غزة والضفة الغربية، وهذه ستكون مرحلة نحو فلسطين موحدة بـ « النضال السياسي السلمي ».

وقامت ثلاث مجموعات فلسطينية، أقلية جداً، متحدة في « جبهة رفض »، ومدعومة من ليبيا والعراق، بالتنديد بهذه الإستراتيجية الجديدة.

وفي تموز ١٩٧٤، منحت مصر للأردن حق تمثيل الفلسطينيين الحاملين للجنسية الأردنية. وبعد ذلك بشهرين، في ٢١ أيلول ١٩٧٤، إعترفت مصر وسوريا في بيانهما المشترك في القاهرة، بمنظمة التحرير « كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني ». ثم أجمع قادة الدول العربية، المجتمعين في مؤتمر الرباط المنعقد في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤، على ضمان السياسة الجديدة « المعتدلة » للمنظمة الفلسطينية. وفيما بعد، سيصبح هذا الإعتراف، وهذا الضمان، واقعاً في المنظمة الدولية : ففي ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤، تبنَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو منظمة التحرير للمشاركة بالمناقشة، ويكرِّسها، بهذا الشكل، ككيان شبه حكومي. إن هذا التحول هام : فبالرغم من الإنفراج الإسرائيلي ــ المصري، فإن تساهلاً في الموقف الإسرائيلي، تجاه الفلسطينيين، هو ضروري، من الآن وصاعداً، لكل تفاوض حول النزاع الإسرائيلي ــ العربي.

ج) الوجه الإقليمي : تصعيد السلام والردع النووي :

إن المستويين « المحلي » و« الدولي » لنزاع الشرق الأوسط كانا محتَّمين. فالمجابهة الفلسطينية ــ الإسرائيلية هي النتيجة الطبيعية للظروف التاريخية التي أنشئت فيها دولة إسرائيل : إلتزام الكبيرين مرتبط بالأهمية الإقتصادية والإستراتيجية للمنطقة. وبالعكس، فإن دوافع التعارض بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، ليست التعبير عن نزاع مباشر بين هذه الدول : فإذا ما

كان المستوى « الإقليمي » يمكن أن يتضمَّن نتائج عسكرية خطيرة، فإنه أيضاً معقد جداً. ولهذا السبب، ليس من غير الواقعي كلياً التفكير « بتصعيد للسلام » في الشرق الأوسط، يأخذ مكان التصعيد الطويل للحرب.

فهل يجب توضيح الإعتراضات المذكورة سابقاً ضد أطروحة إستبعاد الكبار على ضوء مبادرة الرئيس السادات للسلام ؟ إن الحوار المباشر المفتوح، من الآن وصاعداً، بين مصر وإسرائيل هو، بالطبع، أهم بكثير من كل « المساعي الحميدة »، إلا أن دور الكبيرين اللامتحيز يظل أساسياً. والدبلوماسية المصرية واعية لذلك : فسلام شرق أوسطي دون ضمان موسكو يبقى هشاً، ويدل على ذلك « الأسف العميق » الذي عبّر عنه بطرس بطرس غالي أمام الرفض السوفياتي للمشاركة بمؤتمر القاهرة التحضيري. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها تمتلك، بحسب موشي دايان « مفتاح نجاح أو فشل سياسة الرئيس السادات الإنفتاحية ». « فمع دعم واشنطن يستطيع رئيس الدولة المصري القيام بأي شيء والإستغناء كلياً عن دعم الدول العربية المتصلبة ». فهل كان عمل الرئيس السادات ممكناً دون النضوج البطيء الذي سمحت به سياسة هنري كيسينجر في « الخطوات الصغيرة » ؟

وأمام غياب تصعيد السلام، تبقى ثمة إمكانية للتفكير بإقامة نوع معين من التوازن النووي في المنطقة. وأن تمتلك إسرائيل أسلحة نووية، فإن أغلبية الخبراء قد تبنَّت مثل هذا الإفتراض في التقديرات الإستراتيجية للوضع في الشرق الأوسط. فالدولة العبرية تمتلك، في الواقع، بفضل مفاعل الديمونة موارد البلوتونيوم الضرورية لصناعة عدة قنابل ذرية من نوع تلك التي أطلقت على ناكازاكي، كما تمتلك الكادر التقني القادر على تصميم وتنفيذ هذه القنابل، ولقاذفة نووية رائعة هي الفانتوم. ولا ريب أن هذه القنابل لم تجرب بعد، وأن التساؤل لا يزال قائما حول فعاليتها الجيدة : ومع ذلك، فإن الردع النووي الذي يمكن أن تستفيد منه إسرائيل لم يلغَ كلياً ــ بإعتبار أن الشك قد وجد لدى الخصم. فهل يجب التفكير، دفعة واحدة، بـ « سباق للتسلح النووي » بين مختلف دول المنطقة المهتمة بتأمين ردع متماثل ؟

إن كاتباً هو، جمال الدين مأذون، يلاحظ مسبقاً، كتلميذ للجنرال الفرنسي، « تحريم » الأراضي الإسرائيلية، ويربط بهذه الحقيقة « الجديدة »، السلوك الجديد « النسبي » لعدد من الفرق الحكومية في الدول المجاورة [١٢]. بيد أن إستقرار مثل هذا التوازن النووي الشرق ــ أوسطي ليس أكيداً. فالحكومات العربية، كما يشير، جان بيار ديرينياك « قدَّمت البرهان، في الماضي، على قدرتها بإتخاذ قرارات مفجعة، ليس لإنها كانت تعتبر هذه القرارات عقلانية، وإنما لإنها كانت قد وضعت نفسها في موقف يجعلها عاجزة عن التحرك بصورة مغايرة » [١٣]. وأن الحكومة الإسرائيلية « بسبب العقلية الخاصة جداً لبعض أعضائها، المتأثرة بعقدة «الماسادا*» و«أوزوتيش*»، هي ولا شك الأعجز اليوم في العالم عن إتخاذ قرار بإستخدام الأسلحة الذرية».

قضية قبرص :

أ) الجذور المحلية والضغوط الدولية :

مكان متميز للترانزيت بين مختلف ضفاف المتوسط، وتقع على مقربة مباشرة من تركيا في الشمال، وسوريا ولبنان في الشرق، هذه هي قبرص، التي، بمساحتها، (٩٢٥٠ كم٢) تعتبر ثالث جزيرة في المتوسط بعد صقلية وسردينيا؛ أما سكانها، وعددهم ٦٠٠ ألف نسمة تقريباً، فيضمون ٨٠ ٪ من اليونان، ١٨ ٪ من الأتراك، و٢ ٪ من الأجانب (موارنة، أرمن، بريطانيين...) في عام ١٨٦٩، أعطاها إفتتاح قناة السويس قيمة جغرافية ــ إقتصادية،

---

١٢) جمال الدين مأذون، المرجع السابق، ص : ١٦٢ وتوابعها.

١٣) ج.ب. ديرينياك، المرجع السابق، ص : ١٣٤.

* قلعة في فلسطين، بالقرب من الضفة الغربية للبحر الميت، كانت آخر حصون المقاومة اليهودية (العام ٦٦ ــ ٧٣)

* معسكرات الإعتقال الألمانية بين (١٩٤٠ ــ ١٩٤٥) التي هلك فيها آلاف المعتقلين اليهود ولا سيما البولونيين منهم.

وإستراتيجية جديدة. وفي عام ١٨٧٨، تنازلت الأمبراطورية العثمانية عن الجزيرة لبريطانيا العظمى التي حصلت على حق « إحتلالها » و« إدارتها ». وبالمقابل، قدمت لندن حمايتها العسكرية لتركيا ضد إحتمال هجوم روسي ــ فروسيا كانت قد قهرت للتو الأمبراطورية العثمانية وسلخت عنها قارش وأردهان وباطوم. ومع هذا، فإن معاهدة حزيران ١٨٧٨ تحدد بإن على بريطانيا العظمى الإنسحاب من الجزيرة في حال قيام الروس بالجلاء عن قارش والمناطق الأخرى.

إذن، فسكان قبرص ليسوا مواطنين أو رعايا بريطانيين بإعتبار أن الجزيرة تخضع دائماً للسيادة العثمانية. ونفسياً فإن القبارصة اليونان يعتبرون أنفسهم كيونانيين : فأثناء الحرب اليونانية التركية في ١٨٩٧ كانوا قد إلتحقوا، بأعداد كبيرة، بالقوات اليونانية، دون معارضة من السلطة البريطانية المحلية. وقد أجلي الغموض، بالنسبة لنظام الجزيرة في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤، عندما أعلنت الأمبراطورية العثمانية الحرب على الحلفاء : حيث أعلنت لندن إلغاء معاهدة ١٨٧٨، وأعلنت ضم قبرص ــ هذا الضم الذي ستعترف به تركيا بعد النزاع العالمي الأول، في المادة ٢٠ من معاهدة لوزان ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٥ أصبحت قبرص « مستعمرة للتاج ».

في عام ١٩٢٣ كانت اليونان قد هزمت من قبل تركيا في آسيا الصغرى، وتبع ذلك تبادل في السكان. أما مطالب اليونان الوحيدة التي بقيت قائمة فقد تركزت حول قبرص والدوديكانيز. وبعد إنتقالها إلى الإدارة الإيطالية، بعد الحرب العالمية الأولى، فإن جزر الدوديكانيز ستعاد إلى اليونان بعد الحرب العالمية الثانية. وبقيت قبرص، التي سيناقش مستقبلها في إطار سياق جديد ابتداء من ١٩٤٥ : سياق إزالة الإستعمار.

ومنذ عام ١٩٥١، قامت حكومة أثينا بلغت إنتباه منظمة الأمم المتحدة إلى وضع قبرص. وفي عام ١٩٥٤، طلبت رسمياً تطبيق حق تقرير المصير على سكان الجزيرة ــ الأمر الذي قد يسمح لها بالإتحاد مع اليونان، وفي عام ١٩٥٥ إتخذ الكفاح، لتحرير الجزيرة، أبعاد ثورة ضد البريطانيين. وفي عام

١٩٥٥ نفسه إقترحت بريطانيا العظمى بإسم التضامن العسكري والسياسي للحلفاء الأطلسيين ــ محادثات ثلاثية مع اليونان وتركيا. وابتداء من ١٩٥٧، أعلنت أنقرة تأييدها لتقسيم الجزيرة ــ هذا التقسيم الذي يمكن أن يرتدي طابع إلحاق شمال قبرص بتركيا، أو إنشاء سلطة إقليمية تركية متحدة مع السلطة الإقليمية اليونانية التي ستقام في الجنوب، وإذا لم يتم التقسيم فإن الجزيرة يجب أن تعود لأحد إثنين من أصحاب الحق الشرعي عليها، بريطانيا العظمى وتركيا. أما بالنسبة لبريطانيا العظمى، التي تتمنى التخلي عن أعبائها السياسية والمالية، فإنها تريد الإحتفاظ في قبرص بالقاعدتين الجويتين ــ البحريتين في لارنكا وليماسول [١٤].

وقد أدت المفاوضات الثلاثية في عام ١٩٥٩ إلى إتفاقات زوريخ ولندن. ونلاحظ بين هذه الإتفاقات : معاهدة بين قبرص و« الدول الثلاث الحامية »، بريطانيا العظمى، اليونان، وتركيا، التي منحت الحق بالتدخل في الجزيرة مجتمعة أو منفصلة في حالة خرق إتفاقات لندن وزوريخ، ومعاهدة تحالف بين قبرص واليونان وتركيا تعطي الحق لهاتين الدولتين الأخيرتين بنشر قوات في الجزيرة، حددت على التوالي بـ ٩٥٠ و٦٥٠ رجل؛ إعلان من الحكومة البريطانية يتعلق بقاعدتي لارنكا وليماسول وضمان سلامتهما من جانب قبرص واليونان وتركيا، والإعلان عن تكوين لجنة دستورية مكلفة بإعداد المؤسسات المستقبلية لقبرص. وعلى هذا الأساس، تم وضع دستور الجمهورية الجديدة بين شباط ١٩٥٩ وآب ١٩٦٠، وأعلن إستقلال الجزيرة في ١٦ آب ١٩٦٠.

إن دستور ١٩٦٠ لن يطبق إلا خلال سنوات. وهو يقيم بنية متعددة الجماعات، متلازمة مع رعاية (وإمكانيات تجميد) للطائفة الأقلية : فرئاسة الجمهورية أوكلت إلى قبرصي يوناني، ونيابة الرئاسة إلى قبرصي تركي يمتلك حق الفيتو على قرارات رئيس الدولة، وعمّم هذا التنظيم للسلطة على كل المستويات الهامة في الدولة. وبعد أن تبين أن ممارسة السلطة بهذا الشكل،

---

١٤) فرانسوا كروزيه : نزاع قبرص، بروكسيل ١٩٧٣، مجلدين.

صعبة، ومثيرة للنزاع، بإعتبار أن إستخدام الفيتو قد أدَّى إلى نوع من الشلل الإداري، فقد تقدم الأسقف مكاريوس، رئيس الجمهورية، بمشروع لتعديل دستوري من ثلاث عشرة نقطة تهدف لإستبدال البنية متعددة الجماعات في الدولة ببنية إتحادية ــ ورفضت الجماعة التركية هذا المشروع. وهكذا، أصبحت المسألة الدستورية مفتوحة ابتداء من هذه المرحلة؛ وأدت الصدامات الخطيرة بين الجماعتين باليونان وتركيا إلى شفير الحرب، مثلما أدت إلى تدخل « قوة لتثبيت السلام »تابعة للأمم المتحدة، رابطت في قبرص، منذ قرار مجلس الأمن في ٤ آذار ١٩٦٤ [١٥] في الوقت نفسه، طرحت « المسألة الوطنية » بحدية على صعيد الجماعة القبرصية اليونانية : فمع أنه كان ولفترة طويلة مؤيداً للإتحاد مع اليونان، فإن الأسقف مكاريوس، إرتبط في ١٩٥٩، بمقولة الإستقلال القبرصي، ثم مارس بدعم قسم من الكنيسة، والنقابات، واليسار غير الشيوعي، والحزب الشيوعي، سياسة عدم حياد خارجية، كانت ذات صدى أكيد. إلا أنه دخل، في قبرص، في صراع مع مؤيدي الإتحاد مع اليونان(الأنيوسيس)، الذين لاموه على « خيانته »، وعلى توجهه الدبلوماسي؛ وابتداء من عام ١٩٦٧، في إثينا، مع نظام الكولونيلات الذين رأوا فيه رمزاً لهيلينية تقدمية. ونجا بأعجوبة من أول محاولة إغتيال في ١٩٧٠. ثم قام الجنرال غريفاس، مؤسس جماعات الأيوكا المسلحة، بالعودة، بصورة غير شرعية، إلى قبرص في عام ١٩٧١، ليخوض المعركة من جديد ضد الأسقف. ومع هذا، فإن مكاريوس أنتخب مرة أخرى رئيساً للجمهورية في شباط ١٩٧٣، غير أن جو الجزيرة المشحون بالمؤامرات كان ينبيء « بإنقلاب » ١٥ تموز ١٩٧٤، أي بسلطة سامبسون العارضة... وبالتدخل المسلح للقوات التركية.

ب) لعبة الكبار : مكيافيللي ضحية المكيافيلية :

---

١٥) حول دور الأمم المتحدة، أنظر ج.ج.أ.سالمون : قبرص والعجز، الموند الدبلوماسي، تشرين الأول ١٩٧٤.

حدَّدت مصير قبرص، فإن هذا لا يعني بإنه لم تكن لديهما رؤيا ذاتية حول مستقبل الجزيرة.

فالإتحاد السوفياتي، ملاحظاً الأهمية الإستراتيجية لقبرص، كان يتمنى، أساساً، إزالة، أو على الأقل إزعاج التحالف الأطلسي. والإتحاد مع اليونان، أو الإلحاق بتركيا، أو التقسيم الإقليمي بين اليونان وتركيا، لم تكن كلها بالنسبة للإتحاد السوفياتي سوى ثلاث طرق مختلفة لإبقاء الجزيرة في التبعية الغربية؛ وكانت حكومة موسكو تفضل على هذه الحلول الثلاثة تكوين جمهورية قبرصية مستقلة، وحتى الإنضمام، تحت قيادة الحزب الشيوعي المحلي، إلى « النضال المناهض للأمبريالية »، بحيث أن الشعار المرحلي كان إذن « النهوض الوطني للشعب القبرصي ».

أما هدف الولايات المتحدة فكان على نقيض ذلك، وبنفس القدر. إذ كان المقصود، بالنسبة لها، الحفاظ على التآلف الأطلسي، وإتقاء خرق سوفياتي جديد. بيد أن مطالب الحليفين الأطلسيين (اليونان وتركيا) المتناقضة جعلت من الصعب على الولايات المتحدة تحديد موقف واضح : فدعم تركيا أو اليونان معناه رمي الشريك الآخر خارج التحالف الأطلسي. كذلك، وبإمتناعهم عن القيام بأي تحكيم، فإن الأميركيين كانوا يتمسكون بأمنية الحوار اليوناني ـــ التركي، وبعدم الموافقة على قيام دولة قبرصية مستقلة. وبشكل متناقض، إلتقت الإستراتيجيتان، في تطبيقهما الملموس في ١٩٦٤ ـــ عندما كانت تركيا قريبة من التدخل عسكرياً في الجزيرة. فالولايات المتحدة لم تكن قادرة على دعم التهديد التركي دون المخاطرة بإنسحاب يوناني من الحلف، بالرغم من المضايقات التي يثيرها نشاط نظام مكاريوس على الصعيد الدولي، أي أنها أظهرت نوعاً من الحماس للحفاظ على الوضع الراهن (الستاتيكو). وقد وجد هذا الحماس مساندة غير مباشرة في تصميم حكومة موسكو التي وجهت للغزبيين الثلاثة، ولليونان وتركيا، نداء « للإعتدال والواقعية في التقدير العام لكل النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها تدخل عسكري في قبرص من جانبهم ». تصميم سوفياتي، مبرر بواقع أن « إذا لم يكن الإتحاد السوفياتي قريباً

من جمهورية قبرص فهو لا يمكن أن يظل لا مبالياً أمام الوضع الذي يتطور في قطاع المتوسط الشرقي، هذه المنطقة غير البعيدة جداً عن حدود الإتحاد السوفياتي المتوسطية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار تعدّل مفهوم المسافة في عصرنا هذا » ــ هل سبب الإشارة إلى « تقلص المسافات» يعود إلى الصواريخ النووية ؟

وبعد ذلك بعشر سنوات، تلاحقت القراءات، المتخمة بالمعلومات الجديدة، لإحداث صيف ١٩٧٤ المأساوية. ومن المهم الإشارة إلى « مكيافيلية » الولايات المتحدة : فبدعمها لضربة القوة التي قام بها أصدقاء كولونيلات أثينا، حصلت المخابرات الأميركية على إزاحة الأسقف مكاريوس عن السلطة؛ وبدعمها لتدخل تركيا، فإنها دفعت إلى عملية تقسيم الجزيرة « هذا التقسيم الواقعي كان يمنع تجسيد إستقلال قبرص ــ ونفوذ الإتحاد السوفياتي الفعلي في سياسة قبرص ». ولعل « يد واشنطن الخفية » شجعت أنقرة على هذا التصلب الذي عبَّر عنه التدخل العسكري التركي الثاني، لإن، غداة التدخل الأول، كان بمقدور تركيا الإستفادة « من تعاطف الدول الإشتراكية الفعال، والعالم الثالث، وأيضاً من تفهم أوروبا التسعة، لإنها لم تستجب للتوجيهات الأميركية »؛ وهكذا « عادت الأمور إلى طبيعتها... الأميركية، في أنقرة أيضاً » [١٦].

لكن هذه التفسيرات لا تصمد أمام التحليل. فمن المقبول أيضاً نسب حسابات دقيقة، من هذا النوع، لوزارة الخارجية، والدفاع، وأجهزة المخابرات الأميركية... كذلك لا بد من منح الإدارة الأميركية حداً أدنى من التناسق في سلوكها. والحال أنه بعد وضع هذه « الأوالية »، العشوائية، فإن لا شيء عاد إلى طبيعته؛ فالولايات المتحدة، دون أن تكون المنتصر الأكبر، ظهرت كالخاسر الأكبر للقضية : في أثينا، قامت الحكومة، بضغط من الرأي العام، بالإنسحاب من المنظمة العسكرية المتكاملة؛ وفي أنقرة، سيحاول المسؤولون، المنزعجين من « المقاطعة الإقتصادية » فيما بعد، البحث من جديد عن « مفهوم

---

١٦) عطا جيل : المفاوضات المفروضة، الموند الدبلوماسي، كانون الثاني ١٩٧٦.

للدفاع ». أما « الضربة المزدوجة » التي لعبت، بشكل جيد، نسبياً حتى الآن، فإنما كانت ضربة الإتحاد السوفياتي ـــ فموسكو أظهرت تضامنها مع الوطنيين القبرصيين، ضحايا التدخلات الخارجية، مثلما أبدت إهتمامها للمسؤولين الأتراك فيما يختص بإستقلالية تصرفهم..

وفيما وراء هذه المجادلات حول تفسير الأزمة القبرصية، فإننا سنأسف هنا، بإن حكومة أنقرة، بعد أن حصلت على الضمانات الأولى التي بدت لها ضرورية، لم تمد اليد لليونان، التي قضت على سبع سنوات من التوتاليتارية، وإلى الجالية اليونانية في قبرص، لتقيم قواعد سلام دائم في المنطقة ـــ بدل أن تتسع، بالعكس، الآفاق الأخرى للنزاع التركي ـــ اليوناني في بحر أيجه [١٧].

III ـــ قلق في التحالف :

تركيا والتحالف :

أ) قوة للغرب :

إن إصلاح تركيا، بعيد خروجها من الحرب العالمية الأولى، هو من صنع مصطفى كمال، هذا الضابط، ذو الأصل الألباني المتواضع، ونظرة النسر، والتقاطيع الصلبة المحفورة، التي حفظت لنا في الصورة الوحيدة المؤثرة، التي التقطت له على نافذة القطار الذي كان يعيده إلى إستانبول، حيث مات. وبفارق قرن من الزمن، فإن كمال كان قد وقف على نفس القراءات التي أهَّلت بونابرت : مونتسكيو، روسو، الأنسيكلوبيديا؛ ومثل بونابرت، فإن كمال سيكون نتاجاً حيوياً لروح القرن الثامن عشر، وسيتصرف كإبن لثورة ١٧٨٩. وعند وصوله للسلطة في ١٩٢٣، كان كمال قد لَمَعَ كمحررٍ للأراضي التركية.

---

١٧) ش.روسو : اليونان وتركيا، المجلة العامة للقانون الدولي، ١٩٧٥، ص : ٥٠٨. ك.هـ.كابرات : السياسة الخارجية التركية في المرحلة الإنتقالية، لايدن، ١٩٧٤. ج.بابا ديمتريو : مشكلة بحر أيجه في سياقها الدولي، مجلة السياسة الدولية، بلغراد، ٥ آذار ١٩٧٨.

فبعد إستسلام ١٩١٨، كانت تركيا، حليفة الأمبراطوريات المركزية، قد خضعت لقانون المنتصرين؛ حيث سُلخت عنها مقاطعاتها العربية، واحْتُلت إستانبول من جانب الحلفاء، وكيليكيا من القوات الفرنسية، وسميرنا من اليونان. ومرة أخرى، أُنقذت تركيا، بسبب منافسات فرنسا، وبريطانيا العظمى، وروسيا (السوفياتية الآن)، وأيضاً بفضل ديناميكية كمال الذي نظَّم الإنتفاضة الوطنية، في ١٩١٩، في الأناضول ، حيث قاتل اليونانيين بنجاح في ١٩٢١ و١٩٢٢، وحصل، بواسطة معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣، على تكريس وجود تركيا، المقلَّصة بالتأكيد، ولكن المُصانة من تفكيكٍ خطير جداً. وبتحوله إلى رجل العناية الآلهية، الذي سلّمه الشعب التركي مصيره، فإن مصطفى كمال سيقضي، بدون تردد، على ما تبقى من الأمبراطورية العثمانية القديمة، ليخلق ، من جديد، أمة عصرية. وعلى أنقاض السلطنة سيقيم دولة جديدة؛ وبالرغم من جاذبية، وطابع الإسلام العميق، فإنه سيبذل جهده لتكوين شعب حديث. وبفضل إندفاعه، فإن الشعب التركي، الذي بقي زمناً طويلاً تحت وصاية أوروبا، والذي كان على شفير الغرق في عذاب الحرب العالمية الأولى، إستعاد في ١٩٣٩، وضعا صلبا. وكان عليه، بالتاكيد، تحطيم جزء من تاريخه ومن نفوذه الخارجي، وأن ينحني أمام مجهود كمال الفائق الخيال. وعلى الأقل، فإن هؤلاء الذين كانوا في الشرق العربي، مستاءين، من الخيانة المزدوجة تجاه العروبة والإسلام التي كانت تشكلها التجربة الكمالية، إعترفوا، غداة وفاة كمال بنجاحه الذي لا شك فيه. [١٨]

ومع هذا، يبدو أن التجربة الكمالية قد أضاعت اليوم قسماً من قيمتها النموذجية : فإرادة التحديث التي كانت تعبر عنها إستولت على ما يبدو، خارج تركيا، على مجموع أمم الشرق. أما في تركيا نفسها، فقد تآكلت التجربة،

---

١٨) حول كمال أنظر : بول جانيتزون، مصطفى كمال أو الشرق في المسيرة، باريس ١٩٣٢؛ ستيفان رونار، تركيا اليوم، باريس ١٩٣٧؛ بنوا ميشان، مصطفى كمال أو. زوال امبراطورية، باريس ١٩٥٤؛ بيار روندو، الإسلام والمسلمين اليوم، باريس ١٩٥٨، الجزء الأول، ص : ٢٧٧ ــ ٢٨٨.

بسبب خلفاء كمال، من كل ما كانت توجه إليه النقد اللاذع، وما كان يمزق التقاليد بشدة.

وآنفاً، بين الحربين العالميتين، كانت تجارب مماثلة لتجربة تركيا قد رأت النور. فبلاد الفرس عرفت نفس نقطة الإنطلاق : مجاعة، فوضى، إحتلالات خارجية، ونفس الإستيلاء على السلطة من قبل عسكري مقتنع بإن الحكومة القائمة كانت عاجزة عن إنهاض الدولة، ونفس تحول البنية الداخلية للدولة؛ علماً بأن سيد فارس الجديد، رضى خان، كان قد إصطدم، في مشروعه لإقامة نظام جمهوري، بمعارضة الأوساط الدينية، بحيث أنه فضّل في النهاية خلع أسرة قاجار من حقوقها في الملك، وتتويج نفسه عاهلاً ١٩٢٥. كذلك كانت أفغانستان قد طُبعت بنفس إرادة عاهلها لتكييف البلد مع العالم المعاصر، وكانت هذه، ولا شك، محاولة مسبقة في بلاد بعيدة جداً عن التيارات العالمية الكبرى، إلا ان ثورة نشبت في ١٩٣١، ستطرد الملك المصلح، أمان الله. إلا أن هذه الحركة التجديدية تحدَّدت بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٥٢، أُخذت نخبة « الضباط الأحرار »، المكوَّنة في مصر، باللعبة، وبدأت، بدورها، ثورة من فوق. وفيما بعد، أصبحت مصر القطب الرئيسي في العالم العربي؛ فهي ستقدم مساعدتها لحركات التحرر السياسية في الدول الخاضعة، والمتطورة، غالباً، في بنياتها العميقة المحدثة من قبل القوى الإستعمارية، كما ستثير معارضات داخلية في الدول الإقطاعية القديمة. وفيما وراء المشرق العربي، فإن إرادة المساهمة في العالم المعاصر، لم تكوِّن، على ما يبدو، القاسم المشترك بين دول العالم الثالث الجديدة.

وفي تركيا نفسها، خضعت الكمالية لتآكل الزمن. فخلفاء مصطفى كمال أتاتورك لم يكونوا من نفس معدن مؤسس تركيا الحديثة « البطل »، بالمعنى الهيجلي للكلمة. وعصمت أينونو الذي أنتخب على رأس الدولة في عام ١٩٣٨، كان نقيضاً له. صحيح أنه كان اكثر رفاق كمال مجداً : فكمحارب إنتصر مرتين على اليونان في معركة أينونو، وعرف، كديبلوماسي، كيف ينجح في لوزان ضد نبذ الحلفاء له. ومع أنه بقي وفياً للمباديء التي طرحها كمال، إلا

أن أسلوبه كان مختلفاً : فهو لا ينكر الماضي، بل يبدو مستعداً للتسامح مع ما تبقى من مشاعر قديمة. ويبدو تراجع الكمالية هذا أيضاً، اكثر وضوحاً، عندما سيقوم « حزب الشعب الجمهوري »، بقيادة أينونو، والمستهلك من ممارسة طويلة للسلطة، بالتخلي عن مكانه، في عام ١٩٥٠، « للديموقراطيين »، بزعامة جلال بيار ومندريس : ليبرالية أينونو كانت قد سمحت بتجدد التأثيرات التقليدية، مثلما شجَّعت إنتهازية الديموقراطيين عودة الأوساط التقليدية إلى واجهة المجتمع والدولة. وأخيراً، ومع أن إنقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ العسكري قد أوقف الزوال البطيء للمباديء الكمالية، أفلا يعيد، أسلوب تدخل الجيش، الذي يذكرنا كثيراً بدسائس « العالم الثالث » وبعمليات الإستيلاء على السلطة من قبل هيئات الضباط في أفريقيا وآسيا، تركيا الكمالية إلى القواعد العامة للحياة السياسية في الدول العربية أو الإسلامية ؟ (١٩)

في الواقع، إن هذا التصميم الظاهري لإرادة التطور بين الدول الجديدة، وهذا الإنحدار الواضح للكمالية في تركيا، يسمح بفهم أفضل لإصالة وتعرجات التجربة الكمالية.

إذ ليس صحيحاً أن بمقدورنا أن نضع في نفس المستوى التحديث المرسوم لتركيا ابتداء من عام ١٩٢٣، وإنفتاح الدول الجديدة على العالم المعاصر منذ نهاية النزاع العالمي الثاني. ومفهوم التحديث نفسه قد تبدل بعمق من عصر لآخر. ففي عام ١٩٢٣، عندما كان الغرب منتصراً، كان التحديث يعني دستوراً وحريات أساسية اكثر مما يعني العلم والتقنية، لإنه كان يعبر عن مفهوم معين للإنسان يتجاوز الفعالية الإقتصادية.

وبعد ١٩٤٥، إقتصر هذا المفهوم على طموح الفعالية، بإعتبار أن نجاح المجتمع السوفياتي قد برهن على إمكانية الحصول على التطور التقني دون إحترام الحريات الأساسية. كما أن دوافع المصلحين قد إنحدرت بصورة متوازية : إذ

---

١٩) جاك أوستري : البنيات الإقتصادية والحضارة، باريس، ١٩٦٠ : ص : ٢٢١ وتوابعها.

أصبحت تكمن في إنجذاب عميق نحو الحضارة العصرية، ولم تعبّر بالضرورة عن إصلاح عجزٍ مادي واضح. وقد أراد كمال أن يعيد، كلياً، ليس فقط تأسيس الدولة، وإنما أيضاً المجتمع ليجعل من تركيا أمة غربية. وغالباً ما يُصر حكام الدول الجديدة على أن يستعيروا من الغرب الوهم الوحيد لمفهوم الأمة ـــ الدولة، الذي يشكل سلعة رائعة للتصدير كما لاحظ توينبي : فهذا الشعار يخفي جمود أشكال الحياة التقليدية. وعصر « العالم المنتهي »، الغالي على بول فاليري، قد بدأ. إلا أن مقابل مشاركة العديد من أمم العالم الثالث في النظام العالمي الجديد المتمثل بالأمم المتحدة، فإن كمال كان يرفع، مسبقاً، شعار الإنضمام الحماسي لمجموع قيم الغرب.

وليس أكيداً من جهة أخرى، بإنه يجب تسجيل، تخفيف الكمالية بعد كمال، على حساب خلفاء أتاتورك، فالجزر سمح برؤية أفضل للصخور التي تكسرت عليها الموجة، وبفهم أشمل لحدود صنيع كمال. ومع أنه كان قد تم استقطاب المدن، إلا أن الأرياف بقيت مرتبطة بالعادات السلفية. وفي كفاحها ضد كل أشكال المحافظة، فإن العلمانية الكمالية إختلطت مع الإلحاد. وكمال أراد أن يجعل من التركي إنساناً حراً، إلا أنه، كان مجبراً في الوقت نفسه، على حرمانه من حرية العبادة. وكان من الصعب على خلفاء كمال الإستمرار بتجاهل ثقل الإسلام.

آلا يكمن تقييم التجربة الكمالية، في النهاية، في جاذبية الغرب المكبوحة بثقل الإسلام ؟

ب) أزمة هوية :

بعد إختفاء كمال، في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٨، إستمرت صورة المصلح الكبير في الإرتسام على عمق الحياة السياسية التركية. ورسمياً، كان ثمة متابعة للأهداف الكمالية الكبرى. حتى أنها وجدت إستمراريتها في السياسة الخارجية : فمطامح الإتحاد السوفياتي في المضائق، وفي ولايات قارش

وأردهان، التي جعلت من تركيا إحدى الساحات الأولى لمعارك الحرب الباردة منذ ١٩٤٥، حثت خلفاء كمال على الدخول في التحالف الأطلسي منذ قيامه؛ وأصبحت تركيا، كأمة غربية، إحدى الدول الأعضاء الأكثر تشدداً في تحالف شعوب الغرب. [٢٠]غير أن مواقف السياسة الداخلية، لحكام أنقرة، بدت وكأنها في تراجع عن المواقف المتخذة في العهد الكمالي : فليبرالية، ثم إنتهازية خلفاء كمال سهَّلت التجدّد الإسلامي في المجتمع. وأصبح الدين، بعد ذلك بقليل، سلاحاً في المنافسة السياسية، وطرحت من جديد مشكلة مكانة الإسلام في الدولة. وهذا سيقود إلى إنقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠، الكمالي ــ الجديد.

فاللجنة العسكرية التي استولت على الإدارة المؤقتة للبلاد أرادت، طبقاً لمُثل الجيش التركي الإصلاحية، العودة إلى تطبيق المباديء الكمالية الكبرى، ولا سيما الفصل الحدِّي بين الإسلام والدولة. وحافظت على التعددية السياسية ومعها الرهان الأساسي على وعي الجسم الإنتخابي، الذي ترك له القرار الوحيد.

إن تدخل الجيش في الشؤون العامة قد وضع حداً للإتجاه اللاسياسي السائد فيه منذ تأسيس الجمهورية، إلا أن ذلك لم يكن مفاجئاً [٢١]. فالتاريخ جعل من الجيش التركي الممثل الرئيسي للتقدم الإقتصادي والإجتماعي في تركيا : فمن الجيش، المؤسسة الأولى التي كانت قد طورت من قبل السلاطنة الإصلاحيين، خرج الثوريون الأوائل « الشبان الأتراك » في ١٩٠٨، ثم عشر سنوات فيما بعد، كمال وصحبه. واكثر من ذلك، فإن نفس الأعداء، ونفس بؤس ظروف الحياة المشترك، قارب ما بين هيئات الضباط، والكادرات المدنية الشابّة المتخرجة من الجامعات؛ ومنذ ١٩٥٤، كان قد تم تشكيل أول لجنة ثورية ذات ولاء كمالي جديد، بوجه تصاعد التعصب الديني في الأرياف، والإنتهازية الإقتصادية في المدن.

---

٢٠) ر.لوتورنوا : الإسلام المعاصر، باريس، ١٩٥٠، ص : ١٤٥ ــ ١٤٨.

٢١) أنظر عرض الكولونيل شاربي، في ليوهامون، دور الجيش في العالم الثالث، باريس ١٩٦٥.

إضافة لهذا، فإن أطروحات اللجنة العسكرية التي وصلت إلى السلطة بقيادة الجنرال غورسيل (والتي أجبرتها حكومة مندريس الديموقراطية على الإنسحاب المبكّر من السلطة) واضحة جداً : فالمقصود بها تجديد الإنطلاقة الإصلاحية التي طبعت تركيا في عهد كمال. ومنذ مؤتمره الصحفي الأول، أعلن الجنرال غورسيل بأن الدستور الجديد سينص حرفياً على علمانية الدولة الكاملة. وفعلياً، فإن نص ٩ تموز ١٩٦١ الدستوري، الذي وضعته الجمعية التأسسية التي عقدت إجتماعاتها ابتداء من شباط ١٩٦١ بناء على دعوة اللجنة العسكرية، أعاد التأكيد على مبدأ الفصل بين الإسلام والدولة، وقدّم دعماً من الحواجز القانونية الموجهة لتجنّب أي مساس واقعي بهذا المبدأ. إن ممارسة العبادة حرة شرط آلا تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام : وبهذا الشكل يمكن منع النشاط الخارجي للجمعيات الدينية، من جديد. فالتعليم الديني الرسمي، المعفي منه رجال الدين، قد ألغي. إلا أن المشرّع برهن، في الوقت نفسه، عن قلقه بمنع العودة إلى الأساليب القديمة في المؤسسات الخاصة : وهذه الأخيرة يسمح لها القيام تحت مراقبة الدولة، وسوف تغلق إذا ما كانت المواد المدرَّسة فيها مناقضة للعلم اليوم. وأخيراً، فإن كل استغلال للمشاعر الدينية بهدف سياسي، وكل رعاية من أجل تنظيم الدولة على أساس التعاليم الدينية، ممنوعة : بيد أن المقولة عامة، لإنها ستسمح في آذار ١٩٦٢، عندما سيكرّس حزب العدالة كوريش للحزب الديموقراطي القديم، بطرد خمسة نواب أعضاء في هذا الحزب.

وإذا ما كان الهدف واضحاً، فإن العمل ليس سهلاً. فتفكيك الإصلاحات الكمالية الكبرى، خلال عشر سنوات من الحكم الديموقراطي، قد بيَّن إلى أي مدى كان الطابع العلماني سطحياً، قليل العمق في الواقع التركي.

ألم يكن من سلبيات العودة إلى نظام تعددية الأحزاب، حتى وإن كان هذا النظام قد طُهرّ مسبقاً عن طريق إدانة بعض المسؤولين الديموقراطيين القدماء أو حرمانهم من حقوقهم المدنية، السماح للمشاعر الإسلامية التقليدية القائمة بين الجماهير بالتعبير عن نفسها، وإطلاقها لمصلحة الحركات السياسية الرجعية ؟ وبالعكس، هل كان بمقدور الرأي العالم القبول بأن يكون موضوع تربية

حصرية، بعناية حزب وحيد، على حساب الحريات الأساسية التي كانت حكومة عصمت اينونو قد أعلنت عنها فيما مضى ؟ ومنذ تشكيلها، فإن اللجنة العسكرية بدت منقسمة بخطورة حول إختيار الوسائل : فأغلبيتها كانت مع تعددية أحزاب من النوع الغربي، إلا أن أقلية هامة، مؤلفة من أربعة عشر من اكثر أعضائها قيمة، خشيت من العودة إلى اللعبة القديمة، وقررت بذل كل ما في وسعها لمعارضة ذلك. وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠، تم تفشيل مشروع ضربة قوة « الأربع عشر » : فالمتآمرين تم نفيهم كملحقين عسكريين في مختلف السفارات في الخارج. إلا أن قلق قسماً هاماً من الأوساط العسكرية بقي مستمراً : وقد ظهر هذا القلق من خلال محاولتي إنقلاب، في ٢٢ شباط ١٩٦٢ و٢٠ أيار ١٩٦٣، بتحريض من رائد في سلاح المدرعات، تمكّن في المرة الثانية من جرّ طلاب الكلية العسكرية معه، كما ظهر مرة أخرى، من خلال إنذار رئيس الأركان، الجنرال سوناي، المتأثر من دعاية بعض الأحزاب المعادية لتطلعات الجيش الكمالية ــ الجديدة. [٢٢] إنه، بعد ثمانية أشهر ونصف من الحكم بواسطة لجنة عسكرية دون برلمان، ثم بعد عشرة أشهر من دورة لجمعية تأسيسية مختارة من بين أعضاء « حزب الشعب الجمهوري » القديم، عادت الحياة السياسية التركية للدخول، تدريجياً، في إطار نظام سياسي تعدّدي. صحيح أن إنتخابات ١٥ تشرين الأول ١٩٦١ التشريعية قد تمت تحت نظام الأحكام العرفية، إلا أن الإتجاهات السياسية عادت للتبلور. فالحزب الديموقراطي القديم بقى ممنوعاً : وقام تجمع جديد، حزب العدالة، بتبني شعاره، ونظّم حملة حول مفهوم العفو العام الذي يجب منحه للحكام القدماء، واسترجع شعبية الديموقراطيين الواسعة جداً. وفي ١٣ شباط ١٩٦٥، توصل حزب العدالة للتحالف مع مختلف الأحزاب الصغرى : وكان على الزعيم الجمهوري العجوز، عصمت أينونو، الذي جعل منه الجيش رئيساً لوزراء النظام منذ نهاية ١٩٦١، أن يترك مكانه لحكومة تقنيين تؤمن المرحلة الإنتقالية.

---

٢٢) ب. فرنييه : الجيش التركي والثورة الكمالية الجديدة، السياسة الخارجية، عدد رقم ١، ١٩٧٥.

إن نجاح حزب العدالة في إنتخابات ١٠ تشرين الأول ١٩٦٥ التشريعية، يذكّر، بإتساعه وبالمفاجأة التي أثارها بنجاح، الحزب الديموقراطي في إنتخابات ١٤ أيار ١٩٥٠. ويشير إليه أيضاً بأهمية معناه : ففي عام ١٩٥٠، كان الشعب التركي يثبت، بإقتراعه، بإن إتجاهاته العميقة لم تكن سوى مكبوتة، ومهتزة فقط من قبل إصلاحات كمال الكبرى. فبعد خمسة عشر عاماً كان الشعب يتخلى بوضوح عن محاولة التجديد الكمالية، التي قام بها الجيش. وللمرة الثانية في خمسة عشر عاماً، بدا المصلحون وكأنهم خسروا رهانهم : أي التوافق الممكن بين الإصلاحات والحريات. ومع ذلك، فإن التجربة الحكومية، التي بدأت في تشرين الأول ١٩٦٥، لن تكون تكراراً دقيقاً لتجربة سنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠؛ فمن جهة، حافظ الجيش على نوع من الوصاية على أجهزة الدولة؛ ومن جهة أخرى، فإن حزب العدالة عبَّر في الوقت نفسه، الذي عبَّر فيه عن ردة فعل لتركيا التقليدية، عن محاولة التسوية بين التركيتين.

الجيش حافظ على نوع من الوصاية على أجهزة الدولة. ولكنه، بالتأكيد، لم يكن يمتلك حلاً مدنياً مقابلاً : فالمنهزم الأكبر، في المنافسة الإنتخابية، هو حزب الشعب الجمهوري، الذي كان مرتبطاً بشكل وثيق بنشاط الجيش خلال المرحلة الكمالية الجديدة في سنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥؛ فضلاً عن أن الأحزاب الصغرى، مثل حزب الفلاحين الوطني الجمهوري، والتي كانت قد وضعت على رأسها محركي مجموعة « الأربع عشر »، لم تلاقِ قاعدة إنتخابية على قدر طموحات مسؤوليها الجدد. إلا أن أغلبية اللجنة العسكرية كانت منذ ١٩٦١، مهتمة بضمان سيطرتها على الجهاز الحكومي : في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦١، كان الجنرال غورسيل قد أنتخب رئيساً للجمهورية، في حين أُدخل أعضاء لجنة الإتحاد الوطني القدماء، « كأعضاء حق » إلى مجلس الشيوخ.

وبسبب إفتقارهم للشعبية في البلاد، فإن رجال ٢٧ أيار ١٩٦٠، إحتفظوا إذن، بمكان في المؤسسات، وبلقب شرعي لتوجيه نداء لتدخل محتمل من جانب القوات المسلحة التي استمرت بالظهور « كملجأ أخير ». إضافة لذلك، فإن حزب العدالة لم يكن فقط المعبر عن المحافظية القروية والدينية التي كان

أتاتورك قد هاجمها بقوة، وإنما أيضاً عن رأسمالية ديناميكية مسحورة بليبرالية إقتصادية لم تكن موجودة أبداً في العهد الكمالي. وطبعاً، كان إنتصار حزب العدالة يبدو كثأرٍ من الديموقراطيين : فأين رئيس الدولة القديم جلال بايار، وإبنة رئيس الوزراء السابق مندريس، أنتخبا في المجلس؛ إلا أن هذا الإنتصار هو، في الوقت نفسه، إشارة وصول جيل جديد إلى السلطة، مسحور بالتحديث الكمالي. ألم يكن هذا الجيل الجديد من الحكام، الممثلين برئيس الوزراء الجديد المهندس سليمان ديميريل، قادراً، بالتحديد، على ربط الجماهير الإسلامية بتركيا علمانية حديثة، مثلما نجحت الأحزاب الديموقراطية ـــ المسيحية، في فرنسا وإيطاليا، بعد الصدامات الناجمة عن العلمنة، بربط القاعدة الإنتخابية الكاثوليكية بالنظام الجمهوري ؟

إن سياقاً صعباً سيقوم مرة أخرى، في عام ١٩٧١، بتأجيل تطبيق هذا التوفيق المثالي. ففي نهاية ١٩٧٠، شلت التناقضات الداخلية النظام البرلماني : قام أقصى اليمين بإنشقاق هام ضرب حزب العدالة، الذي لم يعد يمتلك سوى صوت واحد للأغلبية في البرلمان. كما أن تدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي كان واضحاً : فتركيا هي فريسة التضخم (خُفِّضت الليرة بنسبة ٦٦ ٪ في ١٠ آب ١٩٧٠). ولم تتوقف الحمى الإجتماعية عن الصعود، يدفعها لذلك تصنيع فوضوي لا يفيد إلا أقلية من أصحاب الإمتيازات. وتحولت التظاهرات العمالية إلى صدامات دامية في حزيران ١٩٧٠، واشتد الإنزعاج الفلاحي، الذي كان حكام أنقرة قد وعوه لكن دون أن يجيبوا عليه بإصلاح زراعي حقيقي، والغليان المتناهي في الجامعات والثانويات : كل شيء كان يبقي، في المدن كما في الأرياف، على جو من التوتر. وبعد الإنذارات التي أطلقها الرئيس سوناي، الذي خلف الجنرال غورسيل على رأس الدولة، والجنرال تاغماك، ورئيس الأركان، تدخل الجيش في ١٢ آذار ١٩٧١، ليقيل ديميريل، وليفرض على البرلمان رئيس حكومة سيكون « منتخباً » من العسكريين : على التوالي، البروفسور نهاد أريم، قانوني لامع، لم يكن يحتل

سوى مركز هامشي بين جمهوريي الشعب، وفريد ميلان، زعيم حزب صغير من اليمين المعتدل.

إلا أن معنى الديموقراطية كان قد أصبح متجذراً جداً في الأمة التركية كي يطوِّق هذه « الديكتاتورية الرومانية » الجديدة، ويستوعبها جدياً، مع مرور الوقت. فالإعلان، من قِبل ميلان، عن تنظيم إنتخابات عامة لشهر تشرين الأول ١٩٧٣، أثار حماس كل الأوساط السياسية... في الواقع، إن إنتخابات تشرين الأول ١٩٧٣، ومن ثم إنتخابات حزيران ١٩٧٧، أعطت أغلبية ــ ببساطة نسبية... لحزب الشعب الجمهوري بقيادة أجاويد، يتبعه عن قرب، حزب العدالة بزعامة ديميريل. وتوالت التحالفات اللامتجانسة ــ التي كانت أحزاب اليمين المتطرف الصغيرة تمتلك فيها نفوذاً يتجاوز بكثير ثقلها السياسي الحقيقي ــ تحت رئاسة أجاويد من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥، وديميريل حتى كانون الثاني ١٩٧٨، ومن ثم أجاويد ابتداء من هذا التاريخ... ونسج شبه التجميد المؤسسي، والتخريب الإرهابي، ودخول تركيا في الأزمة الإقتصادية العالمية، جواً من اللاإستقرار ــ زادته ردود فعل الرأي العام التركي على أزمة قبرص.

وفي الميدان الدولي، كانت النبرة قد شُدِّدت منذ سنوات الخمسين، من قبل الحكام الديموقراطيين، ليس على التحالف الغربي، وإنما على الدعم الذي يجب تقديمه لقضية الأتراك القبارصة، هذه الجماعة التقليدية التي لم تعرف ابداً تجربة من النوع الكمالي. وتركت الجذوة التعصبية، التي راح ضحيتها في تركيا، في نهاية صيف ١٩٥٥، الأقلويين غير الإسلاميين، مجالاً للإعتقاد بإن الرابط الثيوقراطي أصبح من جديد أساس تلاحم الشعب التركي. ووجد حكام أنقرة « رؤيتهم للعالم » تتغيَّر. فبإستغراقهم في عقائدية الحرب الباردة، كان حكام تركيا الكمالية قد ألقوا على مسألة تحرير شعوب آسيا وأفريقيا، ليس نظرة الرائد الأخوية تجاه حركات التحرر الجديدة، وإنما نظرة هذا الغرب، الذي تريد تركيا أن تكون جزءاً أساسياً منه، والذي كان، آنذاك، يظهر بمظهر القلعة المحاصرة. وبالعكس، يمكن التمييز، في سنوات الستين، بين ظاهرتين مختلفتين جداً :

وعي مناويء للإستعمار شجعه الإنفراج الدولي، وتحرر نظام أنقرة، إنطلاقاً من تدخل الجيش في عام ١٩٦٠، وتمثل في تطور الموقف التركي من النزاع الجزائري؛ وفي إستراتيجية تطوعية للتقارب مع العالم الثالث إنطلاقاً من إعادة طرح المسألة القبرصية في عام ١٩٦٥. [٢٣] فهل كانت المجموعة الأفرو ــ أسيوية إتخذت موقفاً اكثر تأييداً لتركيا في قضية قبرص لو أن أنقرة تبنَّت دبلوماسية أكثر إنفتاحاً على العالم الثالث ؟ تساؤل محرج بالنسبة للمسؤولين الأتراك ــ الذين قللوا هنا من تقدير خُصوصية المشكلة القبرصية الأكثر إقتراباً من مشكلة إيرلندا الشمالية منها من قضية نزع الإستعمار بالمعنى الجذي.

ج) مفهوم جديد للدفاع ؟

وبعد أن كانت شريكاً نموذجياً للتحالف الغربي في سنوات « اليقين » ــ سنوات الحرب الباردة ــ فإن تركيا عرفت مع تعميق « الإنفراج » كثيراً من دوافع الإنزعاج. ومُعْتبرة كمجرد « عملة مقايضة » عندما سحبت الولايات المتحدة صواريخها من نوع جوبيتر، من الأراضي التركية، في ١٩٦٣، مقابل سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا، فقد تولد لدى تركيا شعور بإن مصالحها الوطنية لا تتطابق بالضرورة مع مصالح التحالف الأطلسي، وأن إنضمامها لبنيات الغرب السياسية، والإقتصادية، والعسكرية، كانت في طريقها لتحديد حرية حركتها وقرارها. وتحول الإنزعاج إلى أسىً ابتداء من ١٩٧٥. ففي شباط قرر كونغرس الولايات المتحدة ــ آملاً بهذه الطريقة تليين المواقف التركية في المفاوضات حول مصير قبرص، وتسريع رحيل القوات التركية من الجزيرة ــ حظراً على الأسلحة الموجهة لتركيا : أنقصت المساعدة العسكرية إلى الحد الأدنى الضروري للصيانة الدائمة. وبعد تأكيد الحظر من قبل الكونغرس في تموز، قامت حكومة أنقرة بإغلاق بعض

---

٢٣) م. غوك : موقف تركيا تجاه نزع الإستعمار، أطروحة، باريس، ١٩٧٨.

القواعد والمنشآت الأميركية في تركيا. وفي آذار ١٩٧٦، أدت مفاوضات في واشنطن لإستعادة محدودة للمساعدة، وإلى إتفاق دفاعي ينص على مساعدة عسكرية هامة على مدى أربع سنوات ــ إلا أن الكونغرس رفض التصديق عليه. وفي نيسان ١٩٧٨، قام وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس، بالإعلان عن التفاوض على إتفاق جديد للدفاع، وطلب من الكونغرس التصويت على عودة المساعدة العسكرية لسنة ١٩٧٩. وانقسم الكونغرس : فلجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي الممثلين والشيوخ إتخذنا موقفا متناقضا، إحداها مع رفع الحظر، والأخرى ضد ذلك. وتدخل الرئيس كارتر شخصياً في هذه القضية ــ في نفس الوقت الذي قام فيه وزراء الدفاع، في المنظمة العسكرية المتكاملة، ودعماً لجهود الرئيس كارتر، بالمطالبة، في إجتماع عقد في بروكسيل في أيار ١٩٧٨، بعودة المساعدة العسكرية لأنقرة. وفي ٢٥ تموز، صوَّت الشيوخ على رفع الحظر.

وإذا ما كانت الأسباب التي برَّرته خطيرة، ويجب أخذها بعين الإعتبار، فإن من المؤكد بأن قرار الحظر لا يتلاءم مع مفهوم التحالف نفسه، وكان يجب أن يتخذ البحث عن حل للنزاع اليوناني ــ التركي أشكالاً أخرى بين دول أعضاء في نفس النظام الإقليمي للأمن الجماعي، الذي ينص على التسوية السلمية للمنازعات بين الأطراف المتعاقدة (المادة ١ من الميثاق الأطلسي). لا بل اكثر من ذلك، أن الحظر يضر بمجمل مصالح الحلف : فالدفاع التركي يخسر من مصداقيته، إن أهمية القوات وقيمة الرجال لا توازي ابداً قِدَم العتاد؛ فالقواعد الأميركية أُهملت ومعها ليس فقط المنشآت التقليدية (مطارات، مستودعات. مراكز إتصال)، وإنما أيضاً محطات الإستماع والمراقبة المستخدمة للإشراف على تطبيق إتفاقيات سالت الأولى؛ وأخيراً، كان الحظر يصيب عنصراً أساسياً في نظام التطويق، الذي أنشيء ابتداء من عام ١٩٤٧، ويكشف عن الخاصرة الجنوبية لحلف الأطلسي.

ولم يمحُ تصويت مجلس الشيوخ كل آثار الحظر. فالثقة بالغرب إهتزت بقوة في الطبقة السياسية التركية ــ بشكل ظالم، جزئياً، إن ألمانيا الإتحادية

كانت قد حلت، منذ ١٩٧٥، محل الولايات المتحدة بتوريد مختلف التجهيزات والأعتدة. وأعدَّ أجاويد، رئيس الوزراء، تقريراً، واستخلص نتائج : « ومع أن تركيا ساهمت خلال عدة سنوات، وفي ما يفوق بكثير إمكانياتها الإقتصادية، في نظام الدفاع الذي تنتمي إليه، فقد وُضعت مؤخراً في موقف ستلاقي فيه صعوبات بالحصول، حتى نقداً، من حلفائها، على أسلحة الدفاع، والتجهيزات، وقطع الغيار اللازمة. هذه التجربة المريرة كشفت بوضوح عن المخاطرة الناجمة عن إخضاع أمننا الوطني، لأبعد من نقطة معينة، إلى المصادر الوطنية الأجنبية، وخاصة لمصدر واحد ».

من هنا أصبح البحث عن « تقوية إستقلال تركيا » على جدول الأعمال في أنقرة، وأن رئيس الوزراء الحالي يريد ترسيخه على « تصور جديد للدفاع » [٢٤]، لم يُحدَّد إلا قليلاً. فوزير الدفاع، السيد أيزيك، إكتفى بالإشارة إلى أن الإنتماء إلى التحالف العسكري لا يكفي لضمان أمن البلاد : أي أن المفهوم الجديد سيفرض إذن، تدعيماً عسكرياً، وتطويراً إقتصادياً على أساس قواعد وطنية؛ وسوف يترجم هذا المفهوم، خارجياً بمتابعة سياسة « الصداقة والإحترام المتبادل » ــ التي بدأت آنفاً، في عهد حكومة ديميريل، تحت تسمية « الإنفتاح في كل الإتجاهات »، مع الدول المجاورة.

وبعد أن قيَّمت تركيا عزلتها تجاه العالم الثالث، بمناسبة قضية قبرص، أحسَّت، في الواقع، بالحاجة الملحَّة لتحسين علاقاتها مع العالم العربي. وهي علاقات غير خالية من الغموض : فذكريات العهد العثماني تطفو على السطح... وتركيا تخضع اليوم، في عملية تموينها بالطاقة، لحسن إرادة بعض المقاطعات القديمة المتخلفة في الأمبراطورية؛ كما أن إرادة الحفاظ على موقف متوازي في النزاع الإسرائيلي ــ العربي لا يسهِّل تقارب أنقرة مع الدول العربية « الراديكالية »، وأن العلاقات مع الأنظمة المعتدلة، مثل نظام القاهرة تشكو ــ مؤقتاً ؟ من علاقات القاهرة القديمة مع اليونان وقبرص. ومع ذلك،

---

٢٤) ج. كولوانييه : تركيا في عالم اليوم، الدفاع الوطني، تموز ١٩٧٨.

فإن النتائج الأولى كانت ملموسة : سياسياً، تجسّد إنتماء تركيا إلى العالم الإسلامي بعقد المؤتمر الإسلامي في أيار ١٩٧٦ في استانبول؛ وإقتصادياً بروابط... أقيمت مع العراق (خط أنبوب كركوك ــ الإسكندرون)، ومع ليبيا، المشاركة في أشغال مرفأ طرابلس.

وطورت العلاقات الإقتصادية والسياسية مع الإتحاد السوفياتي : فإتفاقات التعاون السوفياتي ــ التركي في ١٩٦٧ و١٩٧٥، وضعت المساعدة الإقتصادية السوفياتية في نفس مستوى مساعدة الولايات المتحدة (٣ مليارات دولار)، وسمحت بإنجازات مدهشة، مثل مصفاة إزمير، أو مصانع فولاذ الإسكندرون، وكانت الزيارات المتبادلة لرؤساء الدولتين أو الحكومتين مستمرة ــ زيارة كوسيغين في ١٩٦٦ و١٩٧٥، وبودغورني في ١٩٧٢؛ وزيارة رؤساء الوزراء أورغوبلو، ديميريل، وأجاويد في ١٩٦٥، و١٩٦٧، و١٩٧٧، وزيارة الرئيس سوناي في ١٩٦٩، وفيما وراء العلاقات الطبيعية لحسن الجوار، فإن أنقرة لم تقدم أي تنازل جوهري للإتحاد السوفياتي، و« الوثيقة السياسية للتعاون والعلاقات الودِّية »، التي اقترحها كوسيغين في ١٩٧٠، على المسؤولين الأتراك، لا تزال قيد الدرس... ولا شك بإن الإتحاد السوفياتي يتمنى تجسيد « سيناريو » من نفس طبيعة السيناريو الذي سمح، منذ عشرين عاماً، بتقارب حاسم بين موسكو والقاهرة : ألم يقترح المارشال أوغاركوف، نائب وزير الدفاع السوفياتي، على المسؤولين الأتراك، في أيار ١٩٧٨، تعاوناً في الميدان العسكري، وبيعاً للسلاح ؟ إن الشروط الموضوعية لحيادٍ إحتمالي، مقابل توجه تركيا الحالي، الموالي للغرب، لا تزال قائمة، وأن تطبيعاً لعلاقات تركيا مع التحالف الأطلسي هو أمر ملحّ : إذ سيسمح، بعد تسوية قضية قبرص، والنزاع اليوناني ــ التركي بتحويل تركيا إلى قطب للسلام والأستقرار في المتوسط الشرقي.

اليونان والتحالف الأطلسي :

أ) الديموقراطية المتجدِّدة :

تموز ١٩٧٤ : النظام العسكري اليوناني ينهار تحت ضربة التدخل التركي في قبرص مثلما انهارت الامبراطورية الثانية في فرنسا بعد معركة سدان. فالتعبئة العامة تمت في فوضى كبيرة. ورفضت قيادة الجيش الثالث في سالونيك التوجه إلى الحدود التركية، وهددت بالمسير إلى أثينا، واستقال وزراء اللجنة العسكرية واحداً بعد الآخر. السلطة شاغرة... وفي خضم النكبة قام الجنرال غيزيكيس، رئيس الدولة بدعوة المعارضين : في اليوم التالي، استقبل جورج مافروس، زعيم إتحاد الوسط، الذي كان قد نجا من الإعتقال في ٢٢ تموز، في « البنتاغون »، مركز الديكتاتورية، مع كل مظاهر الإحترام العسكري. وكان السؤال المطروح : من سيترأس الحكومة المدنية المقبلة ؟ وبدا آنذاك، وكأن ثمة إتفاقاً قيد الإنجاز حول اسم بانايوتيس كانيللوبولوس، رئيس الوزراء المخلوع بإنقلاب ١٩٦٧، والناطق المتشدد بإسم كل التجمعات الديموقراطية في عهد الديكتاتورية. وفي ٢٣ تموز، بين الساعة ١٧ و١٨ قام المسؤولون العسكريون بتوجيه نداء إلى قسطنطين كرامنليس ــ هذا الحل الذي كانوا يستبعدونه حتى الآن. ولا يزال السر يحيط بهذا التغيّر المفاجيء في الموقف. والسبب الأكثر إحتمالاً هو بحث داخلي : فقادة الجيش الذين فكروا بالساعة التي سيُحاسبون فيها على أعمالهم فضلوا الرهان على إرادة الوفاق لدى كرامنليس، المنفي في باريس منذ خمس عشرة سنة، والنجاة من القساوة المفترضة لدى زعماء المعارضة الداخلية.

لقد « أقيمت » السلطة الجديدة من قبل الديكتاتورية. وفي هذا الإطار الغامض كان على قسطنطين كرامنليس أن يقوم بعودة صبورة، ولكن مصممة، إلى دولة القانون : إعادة العمل بدستور ١٩٥٢ (ما عدا النصوص حول الملكية)، وإعادة الحريات العامة، والسماح بعودة المبعدين. وفي أقل من سنة،

سهَّلت ثلاثة إقتراعات، مسألة إعادة تأهيل الحياة الديموقراطية : الإنتخابات التشريعية، الإستفتاء حول إصلاح النظام، والإنتخابات البلدية. وناشراً حصيلة عام من الحكم، فإن رئيس الوزراء، لم يخفِ في رسالته بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٧٥، نبذة من الإنتصارية : « من الممكن، آلا يكون أنجز، في اليونان، في الماضي، وفي مثل هذه الفترة القصيرة من الوقت، مثل هذه الأمور ذات الأهمية التاريخية... »

وكانت إنتخابات ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ ــ وهي الأولى في اليونان منذ عشر سنوات ــ قد جرت في حرية كاملة : فالأحزاب الشيوعية دخلتها رسمياً؛ والذين يحنّون إلى اللجنة العسكرية، والمجتمعين في « الإتحاد الديموقراطي الوطني » بزعامة غاروفالياس، نظموا حملة عامة، وحصلوا على ١,١١ ٪ من الأصوات...

وأظهرت نتائج الإنتخابات وجود أربع عائلات سياسية : « الديموقراطية الجديدة » بزعامة قسطنطين كرامنليس ٥٤,٤٧ ٪ من الأصوات، « إتحاد الوسط ــ القوى الجديدة »، بزعامة جورج ماقروس، ٢٠,٤٢ ٪ من الأصوات، الحركة الإشتراكية اليونانية القومية، بزعامة أندرياس باباندريو ١٣,٦٨ ٪ من الأصوات، واليسار المتحد، ٩,١٤ ٪ من الأصوات. لكن وفيما وراء إنقشاعات قوس القزح السياسي اليوناني، فإن السؤال الأساسي لمستقبل الديموقراطية الهيلينية كان عن طبعية القوى السياسية الجديدة. فكأحزاب وجهاء تقوم على « الزعامة » والمؤيدين، دون أجهزة حقيقية، وشبيهة بتجمعات وفئات أوروبا قبل التوسع الصناعي الكبير، فإن الأحزاب اليونانية لم تعرف ابداً، حتى مجيء الديكتاتورية، تحمّل مسؤولية التأطير والتوعية، وتجذير الفكرة الديموقراطية في القاعدة الإنتخابية. فهل سمحت الظروف الجديدة للحياة السياسية بتطور الكادر السياسي والهياكل الحزبية لدرجة مشاركة مجمل المواطنين في اللعبة الديموقراطية ؟ [٢٥]

---

٢٥) المراجع : محادثاتنا في أثينا مع بانايوتيس كانيللو بولوس، جورج ماقروس، جان باز مازوغولو، بانايوتيس لامبرياس، جان بابا تيودورو الخ...

وبالطبع، إستفادت « الديموقراطية الجديدة » من المكانة الشخصية لقسطنطين كرامنليس : فبالنتائج التي حصلت عليها في تشرين الثاني ١٩٧٤، كانت الديموقراطية الجديدة تتخطى بكثير القاعدة الإنتخابية، المحافظة، التقليدية، أي بمعنى آخر، أنها تشكل التجمع الرابع المعاصر لليمين اليوناني ــ بعد الحزب الشعبي، والتجمع الهيليني بزعامة المارشال باباغوس، والإتحاد الوطني الراديكالي، الذي كان كرامنليس قد أسَّسه، آنفاً، في كانون الثاني ١٩٥٦. إلا أن اليمين اليوناني قد تطهّر من جناحه الفاشي، وأصبح اكثر قرباً من « المحافظين » الانكليز.

وفي عام ١٩٧٤ كانت المجموعة البرلمانية « الديموقراطية الجديدة » تضم اكثر من مائة نائب جديد، أنتخبوا، دون أن يكونوا وجهاء أو ملَّاكين في دوائرهم الإنتخابية، على اسم كرامنليس لوحده. وبما أنهم، بسبب أصولهم الإجتماعية، لم يكونوا مرتبطين جداً بالأوليغارشية السياسية ــ الإقتصادية التقليدية، فإن البرلمانيين الجدد سيكونوا مقتربين، آيديولوجياً، من الديموقراطية الإجتماعية؛ أما من حيث عمرهم، فإنهم سيشكلون أصغر مجموعة في البرلمان...

وكحزب محافظ حديث، فإن « الديموقراطية » تريد تقديم نفسها كتحالف إجتماعي سياسي واسع. ولعل الأمر الأساسي هو تصميم محركيها على دمقرطة إدارة الحزب الداخلية : فلاول مرة في تاريخ اليمين الهيليني يعقد مؤتمر مؤلف من مندوبين منتخبين. وبالعكس، بقي الحذر مسيطراً فيما يتعلق بتنظيم « قاعدة » الحزب : فالجهاز الحزبي المقبل سيتكوّن من « المناطق » الكبرى ــ وهذه البنية لا تتوافق إلا قليلاً مع الإنطلاقة النضالية...

« إتحاد الوسط ــ القوى الجديدة » : هذه التسمية المركبة تشير آنفاً، إلى « عملية نقل الدم » الناجمة في ١٩٧٤. فإتحاد الوسط، المؤسس في أيلول ١٩٦١، كان يضم وجهاء وسط اليسار الذين كانوا يرتبطون بتقليد ألويتر فينيزيلوس، الليبرالي الكبير : وقد عاش، في سنواته الأولى، توترات داخلية سرعان ما تم التغلب عليها بفضل سليل جورج باباندريو. فزعيمه الجديد،

جورج ماقروس، عرف كيف يشترك، ثم يدخل في « إتحاد الوسط »، « القوى الجديدة »، وهي إتحاد لمختلف حركات المقاومة، يحركها جان بازمازو غولو، وجورج ألكسندر مانفاكيس. وكصاحب أغلبية في ١٩٦٣، مع ٤٢٪ من الأصوات، ولا سيما في ١٩٦٤، مع ما يقارب ٥٣٪ من الأصوات، فإن اتحاد الوسط لم يسترجع سوى النواة الصلبة في قاعدته الانتخابية : لكن نفوذ كتلته كان كبيراً جداً في مجلس النواب بسبب الجدارة الشخصية لمعظم أعضائه الواحد والستين.

أما الحركة الاشتراكية الهيلينية (بازوك) فهي، في الواقع، تشكيل متنافر يضم وجهاء معتدلين، مخلصين لذكرى جورج باباندريو، ومحركي حركات المقاومة، ومناضلي التجمعات التروتسكية. وكشخصية قوية، لا يمكن معرفة ما تريده، فإن أندرياس باباندريو يساهم، الى حدٍ ما، في « تشويش » صورة حزبه. ولعل موقفه « الراديكالي » بالمعنى الأميركي، أثناء الحملة الانتخابية، هو الذي أخاف الناخب الوسط، وسهَّل إنتصار كرامنليس؛ ولكنه، منذ دخوله البرلمان، تمسَّك بمواقف معتدلة بشكل خاص. وله مأثرة في أنه كان أول من نظّم « حزباً جماهيرياً » في اليونان، دفع بفروعه ألى أحياء المدن، وأصغر القرى؛ ولكنه حلّ لجنته المركزية، بشكل تعسفي، طارداً منها عدة محركين للمقاومة الداخلية مثل لايدي فلامنغ والبروفسور كاراغيورغاس. وكانت هذه المسألة عبارة عن خلاف أثيني بحت كفيل بتحريك مقاهي ساحة كالوناكيس دون أن يستثير مشاعر الفروع الريفية. كذلك، بامكاننا الاعتقاد بإن ثمة تناقضاً بين وجود زعيم جذاب « كاهن ــ منقذ »، وبين نشاط مناضلي اليسار، الذين يريدون لعب دور ما، وينتهون بالوقوف ضد قائدهم. وبدلاً من الانضمام إلى البازوك، فإن محركي الحزب الاشتراكي اليوناني القديم ــ الذي يتميز وضعه التاريخي بنوع من الغرابة لأنه كان قد تأسس في ١٩٣٠، بعد الحزب الشيوعي ــ فضلوا الارتباط بإتحاد الوسط ــ القوى الجديدة، وشكلوا فيه الجناح اليساري.

ويسيطر غموض شديد في أقصى اليسار. فالانفصال بين شيوعيي الداخل

الذين يقودهم الشاب، ليونيدس كيركوس، وشيوعيي الخارج الذين يقودهم أمينهم العام السيد فلوراكيس، الذي كان منفياً لمدة طويلة، حصل أثناء انعقاد اللجنة المركزية في بوخارست في عام ١٩٦٨؛ فهؤلاء (شيوعيي الداخل) المؤيدين لخط « إيطالي » كانوا يلومون أولئك (شيوعيي الخارج)، الموالين للسوفيات بدون شروط، على تواطؤ مختلف الدول الاشتراكية مع نظام الكولونيلات. ومنذ ذلك الحين، إستمر نزاع الحزبين بالتصاعد، تزيده خطورة مناورات شيوعيي « الخارج » الانتخابية، الذي نجحوا بإدخال خمسة من رفاقهم إلى البرلمان.

إلا أن حزباً شيوعياً ثالثاً قد نشأ، عملياً : فاليسار الديموقراطي المتحد، المكوَّن خلال فترة طويلة من تفاهم عدة أحزاب، و« بغطاء » إنتخابي من الشيوعية المحظورة، تحوّل، حديثاً، إلى تشكيل توحيدي حول إثنين من قادته التاريخيين : الأمين العام السري السابق للحزب الشيوعي، الياس إيليو، ومن بطل المقاومة ضد الألمان السيد غليزوس. ومتقاربين، نفسياً، مع شيوعيي الداخل، فإن محركي اليسار الديموقراطي المتحد ينادون بتهدئة علاقات اليسار المتطرف مع السلطة. وهم يأملون، تكتيكياً، بالبروز يوماً كوسطاء بين الشقّين العدوِّين. ولكن، حتى الآن، يبدو أن شيوعيي الخارج هم الأفضل تنظيماً، والأكثر ديناميكية.

وفي ٨ كانون الأول ١٩٧٤، فإن ما يقارب الـ ٧٠٪ من اليونانيين صوَّت لصالح الجمهورية. وعلى غرار رئيس الوزراء، فإن قادة الأحزاب الرئيسية إمتنعوا عن أي تدخل في حملة الاستفتاء : إذ كان من المهم ترك الجسم الانتخابي يحسم لوحده، وبطريقة إحتفالية، « مسألة النظام ». وكانت التجمعات الملكية نشيطة : فقط إستفادت من إمكانية مادية هامة ــ وأشار البعض الى مساهمة كبرى من قبل شاه إيران ــ ومن دعم كبريات الصحف المحافظة. وفي خطابه المتلفز الوحيد، قدَّم قسطنطين الثاني نفسه كديموقراطي مخلص، وكبطل للسيادة الشعبية؛ إلا أن الناخبين لم يثقوا بنزعة التاج الديموقراطية الحديثة جداً. في الواقع، إن مسؤولية الملكية، التاريخية، عن مصاعب اليونان السياسية قابلة

للنقاش. فمن قرن لآخر، إصطدم الملوك المتتابعين برجال الدولة المجدِّدين، وأجبروهم على الإستقالة دون أن يأخذوا رأي الشعب بعين الاعتبار. فجورج الأول إصطدم بشاريلوس تريكوبيس الذي إستنكر تجاوزات الملك « زعيم الحزب »، وقسطنطين الأول أقال أيلوتير فينيزيلوس مرتين خلال ثمانية أشهر، وجورج الثاني فرض ديكتاتورية مؤيد الملكية القديم، جان ميتكساس... وبعد الحرب العالمية الثانية ضاعف بول الأول من مؤامرات الكواليس لإضعاف رؤساء الحكومات الذين اصبحوا غير مرغوب فيهم : في عام ١٩٦٣، وقع كرامنليس ضحية لدسائس القصر علماً بأنه كان « مُنتخَبْ » الملكية قبل ذلك بثمان سنوات، على اثر وفاة المارشال باباغوس. ولا بد من الإشارة إلى ضربة القوة التي قام بها قسطنطين الثاني ضد جورج باباندريو، في ١٥ تموز ١٩٦٥، مع ما تبع ذلك من إنتهاكات متكررة للمؤسسات والأصول البرلمانية من قبل الملك : هذا الفساد للأخلاق السياسية، وهذا التدهور للآواليات الديموقراطيات، سيعطيان الكولونيلات، بعد ذلك بعامين، أفضل المبررات. ومع هذا، فإن قسطنطين الثاني سيمنح دعمه للديكتاتورية حتى « الإنتفاضة الملكية » في كانون الأول ١٩٦٧ ــ التي ستؤدي إلى غزارة التشريعات الإستثنائية التي ستثبت قواعد النظام الجديد.

ومع سقوط الملك، إختفت إحدى المقوِّمات الأساسية للحياة السياسية الديموقراطية ــ باعتبار أن المقوِّمات الأخرى كانت تتمثل في ضعف الأحزاب وضغوط المؤسسة العسكرية. وهذه نتيجة متناقضة لقسطنطين كرامنليس : فصعوده إستمر في المؤسسات، وسيبقى وحيداً على رأس إدارة الدولة. إلا أن واحداً من إثنين من « ناخبي الديموقراطية الجديدة » صوَّت لصالح الملكية؛ وكبر الشق بين قسطنطين كرامنليس وبين معظم مؤيديه، في الوقت الذي كانت تترسخ فيه صورته التاريخية.

« ملكية بدون ملك » ؟ إن الانتقادات القاسية الموجّهة من المعارضة ضد النص الدستوري الجديد ــ الذي تم التصويت عليه في ٩ حزيران ١٩٧٥، ودخل حيِّز التنفيذ في ١١ منه ــ قد تبدو مفرطة. أولوية القانون الدولي، المناداة

بأوسع الحريات العامة إلإدانة المتشددة للتعذيب ولإنتهاكات حقوق الإنسان : فبعد سنوات من التوتاليتارية، مَهَرت الجمهورية اليونانية الشابة نفسها بشرعة أساسية، تقدمية بشكل خاص، جعلت منها « ديموقراطية مختبر » ــ كي نستعيد المقولة المطبَّقة، غداة النزاع العالمي الثاني، على ألمانيا الفدرالية ــ في المجموع الأوروبي. المناقشة البرلمانية إستمرت اكثر من شهرين وسمحت بتحسين المشروع الحكومي حول نقطتين : حق الاضراب، الذي لم يشر إليه ابداً في النص إلا بشكل غامض، كرِّس هنا؛ والنصوص المتعلقة « بالتوقيفات الإدارية »، المرتبطة بفساد دولة القانون الذي تبع الحرب الأهلية، إختفت هنا. أما العنصر القديم الوحيد : فهو التذكير المستمر بالوضع المقبل للكنيسة الأرثوذكسية في الدولة، الذي لم يكن وارداً في المشروع؛ في الواقع أن زعماء الكنيسة ــ الذين كانوا في الماضي مرتبطين باللجنة العسكرية، والذين بقي بعضهم قريباً جداً من الشرعية الفاشية في الجيش، إذا ما صدقنا الشائعات التي تبعث محاولة إنقلاب شباط ١٩٧٥ ــ تصرفوا، بنجاح، كمجموعة ضاغطة لدى مختلف الفئات البرلمانية.

وقد تركزت المناقشة الحقيقية حول صلاحيات رئيس الجمهورية؛ وكانت حامية، لا سيما، وأن نية كرامنليس تمثلت بالسعي، منذ دخول الدستور حيِّز التطبيق، إلى الرئاسة العليا. لكن رئيس الوزراء رأى بأن من الأفضل في النهاية أن يضع على رأس الدولة ــ لبعض الوقت ؟ ــ أحد أصحابه الأوفياء. السيد تساتسوس، أستاذ جامعي مشهور، ولكنه رجل سياسي ذو قدرة محدودة.

في الواقع، أن رئاسة الجمهورية الهيلينية، ترجع، فيما يختص بالأساسي، إلى التقليد الذي يحصر رئيس الدولة البرلماني في دور تشريفي. وينتخب الرئيس من قبل المجلس بأغلبية الثلثين ــ دون هذه « الشرعية » الخاصة التي كان يمكن أن يمنحه إياها الاقتراع العام المباشر. وهو، تلقائياً، يعيِّن لرئاسة الوزارة زعيم الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد المطلقة. وليس لقراراته قيمة، و لاتنفذ، دون مصادقة الوزير المختص. ويستطيع، بالطبع، أن يطلب تداولاً تشريعياً ثانياً من

المجلس : هذا النص أثار البرلمانيين ــ وقد يكون عديم الفائدة، إلا أنه لم يكن ضد الديموقراطية. وأخيراً، وفيما عدا الظرف الاستثنائي، فإنه لا يترأس حتى مجلس الوزراء ــ وهو على هذا الصعيد اكثر قرباً من رئيس جمهورية ألمانيا الفدرالية منه لرئيس الجمهورية الرابعة في فرنسا. لكن، في الحقيقة، تبقى صلاحيات الرئيس إبان الأزمات : إن قانوناً دستورياً حقيقياً يظهر وراء الفقرات، غير ذات القيمة، حول « القرارات المعفية من التوقيع الوزاري ». ففي فترة الأزمة ــ التي قد تكون ببساطة تلك التي لا يمتلك فيها أي حزب الأغلبية المطلقة للمقاعد في المجلس ــ يستطيع الرئيس أن « يوجِّه » تكوين أغلبية، عن طريق تعيين شخصية من إختياره، كوزير أول، بعد أن يفشل رئيس الكتلة الأكثر أهمية في المهمة الأستكشافية الموكلة إليه. وفيما وراء هذا، فانه يستطيع « الاعلان بمرسوم عن استفتاء حول المسائل الوطنية الشائكة »، وتوجيه الرسائل إلى الأمة، وحل البرلمان ليس فقط « إذا كان تكوينه لا يؤمن الأستقرار الحكومي »، ولكن أيضاً في الحالة التي يكون فيها « على خلاف واضح مع الشعور الشعبي » ـوفي غياب أي معيار ألا يمكن أن يميل الرئيس إلى التقدير الذاتي لهذا الخلاف ؟ لا سيما، وأنه يستطيع إقالة الحكومة : أليس هذا تأسيساً (وضعها في إطار مؤسسي) لتدخلات الملكية في الماضي ؟

ولا شك بأن الدستور هو مجرد إطار، وهو لا يستطيع أن يخلق واقعاً تاريخياً. وحالياً، تنبع مخاوف زعماء المعارضة من سياسة واهمة. وثمة نص يمكن أن يشغلهم بصورة خاصة : فالرئيس يستطيع دائماً الأستقالة، وخلفه « منتخب » في كل الأحوال، لولاية دائمة ، أي لفترة خمس سنوات. والتشخيص المطروح غالباً في الأوساط الأثينية يتلخص بالقول بإن كرامنليس سيقوم بالوصول للرئاسة العليا، قبل نهاية الولاية الأولى بقليل، عن طريق الأغلبية العظمى « الديموقراطية الجديدة »، وبعد إستقالة مدروسة للسيد تساتوس : وهكذا سيحافظ على الرقابة على البرلمان التالي حتى وإن كان توزيع القوى السياسية مختلفاً عن توزيع ١٩٧٤؛ وبما أن أسطورة كرامنليس قد لعبت دورها وأنتهت، فأن ليس صعباً تفشيل هذا التشخيص في عام ١٩٧٧.

إن المجتع العسكري الهيليني لم يكن دائماً تلك الجماعة الموالية لليمين المتطرف، والتي تطرح مشكلة دائمة على مجمل القوى السياسية.. وناشئاً عن إنتفاضة الأمة اليونانية المسلحة ضد الأمبراطورية العثمانية، فإن الجيش النظامي سيحتفظ، منذ تكوينه، ولفترة طويلة، بحساسية شعبية وديموقراطية. وبإنتفاضة في ١٨٤٣، سوف يجبر الملك أوتتون، الذي كان يحكم، كعاهل مطلق، على منح دستور للشعب. وفي ١٩٠٩، سيطرد ــ مؤقتا ــ قسطنطين الأول، من اليونان، وسيأتي الى السلطة، بمصلح اليونان الحديثة ألويتر فينيزيلوس، الذي سيحرر مقدونياً، ويخلق حياة عامة تعددية. وفي عام ١٩٢٢، ستؤدي ثورة عسكرية جديدة إلى خلع قسطنطين للمرة الثانية، ومن ثم خلفه جورج الثاني، وستعلن الجمهورية بعد ذلك، عندما وضع الكولونيل بلاستيراس السلطة بين « أيدي ممثلي الشعب السيد »، بعد إنتخابات ١٩٢٤ التشريعية. وكان المنعطف في ١٩٣٥ : بعد فشل إنقلاب الضباط المؤيدين لفينيزيلوس، حيث طُهِّر الجيش من عناصره الديموقراطية؛ وتصلَّب، بسبب ديكتاتورية متكساس، والحرب الأهلية؛ ومنذ نهاية النزاع العالمي الثاني سيشهد الجيش ولادة منظمة سرية في صفوفه، « مناهضة للشيوعية »، ستقاوم محاولات إصلاح هيئة الضباط، التي أوضحها جورج باباندريو في ١٩٦٤، والتي ستكون سبباً لسيطرة الجيش على السلطة في ١٩٦٧.

إنزلاق سياسي، ولكن ليس سوسيولوجياً : ففي غالبيتهم ينتمي الضباط إلى الجذور الفلاحية والريفية؛ ويعرفون بإنهم محتقرين، نسبياً على اكثر من صعيد، من قبل برجوازية غير وطنية لم يعتد أبناؤها ممارسة الحياة العسكرية. هذه المسافة بين المجتمع العسكري والطبقة السياسية سهَّلت، بالأمس، المغامرة الفاشية للجنة العسكرية؛ وهي يمكن أن تثير، غداً، لدى صغار الضباط، الذين أستخلصوا العبر من .فشل « السنوات السبع »، إغراء الوصول الى السلطة « على اليسار » ــ على الطريقة البرتغالية أو البيروتية. إذا، على الأقل، لم يستطع الحكام الحاليون التوصل للإجابة على التحدي الديموقراطي الذي يقتصر على التجذر الحقيقي، الإجتماعي، للنظام التعددي. وعلى هذا الصعيد، يمكن

القول بإن الوظيفة التربوية، التي عبَّرت عنها محاكمات المتعاونين مع الديكتاتورية، كانت مشجعة : فأمام الكشف عن ابتزازات اللجنة العسكرية، تحولت سلبية ١٩٦٧ الشعبية إلى عداء مرتد إلى الماضي، ولكنه متحمِّس.

ب) الأنسحاب من المنظمة الأطلسية المتكاملة :

إعادة النظر في العلاقات مع المنظمة الأطلسية، التعاون مع الجيران البلقانيين، الأنضمام إلى الجماعات الأوروبية : هذه هي المحاور الثلاثة للسياسة الخارجية الهيلينية.

لوح ثلاثي الأجزاء تظهر إحدى طياته فقط وكانها نابعة من السياسة الواقعية التقليدية : ففيما وراء إختلاف الأنظمة السياسية، فإن التعاون البلقاني يقوم على المصالح المشتركة لدول المنطقة. ومرسوماً منذ سنوات الخمسين، أثناء ظهور أول نظام شيوعي وطني في بلغراد، فإن التعاون الثنائي مع الدول الإشتراكية المجاورة قد تعمَّق من قبل « الكولونيلات »، الذين طوروا العلاقات مع بلغاريا ورومانيا، ووضعوا حداً لحالة الحرب مع ألبانيا. وفي ٢٠ آب ١٩٧٥، أثار كرامنليس ــ في رسالة موجهة للمسؤولين الرومانين، واليوغوسلافيين، والبلغاريين، والأتراك، والألبانيين ــ مسألة عقد مؤتمر بلقاني على مستوى الوزراء، مع جدول أعمال محدد بالقضايا الأقتصادية، والثقافية، والبيئوية : وهكذا يمكن ان تطبق و« تختبر » مبادىء هيلسنكي، على المستوى الأقليمي.

حلف الأطلسي، أوروبا : هاتان الفكرتان السائدتان في دبلوماسية أثينا تعكسان، من جهة، الشعور الحار البارز ضد الولايات المتحدة بسبب تواطؤها مع النظام العسكري، والمسؤولية ــ المفرطة ــ الملقاة عليها في قضية قبرص؛ ومن جهة أخرى، العرفان بتضامن أوروبا الفعال خلال « الليل الطويل » إبان العهد الديكتاتوري، والايمان بالمؤسسات الأوروبية كضامنة مستقبلية للنظام التعددي؛ من هنا، ظهرت سياسة اليونان الخارجية كإستمرارية وطنية لإعادة بناء الديموقراطية.

وفيما يتعلق بالانسحاب من المنظمة الأطلسية المتكاملة، كان الإتفاق شاملاً في المجتمع السياسي اليوناني. « إن رحيلنا من حلف الاطلسي كان ضرورة. فقد كنا مهددين من جانب تركيا. وكان التحالف يحمينا من عدوان سوفياتي، وليس من عدوان من قبل أحد حلفائنا ــ الأمر الذي كان يدهشنا. ولذا كان لا بد لنا من إستعادة سيطرتنا على قواتنا المسلحة، التي كانت، باستثناء فرقة واحدة، جزءاً متكاملاً من حلف الأطلسي ». هذه هي أقوال جورج ماقروس الذي إستطاع، كوزير للشؤون الخارجية، إقناع الحكومة بالإنسحاب من حلف الأطلسي؛ ومن هو الرجل السياسي، بين كل التجمعات الممثلة في البرلمان، الذي لا يريد نسب هذه الكلمات لنفسه ؟

وسياسة اليونان الأطلسية هذه منقولة، في مبدئها، عن سياسة الجمهورية الخامسة في فرنسا : فهي تميز بين المشاركة في معاهدة شمال الأطلسي، الموقعة في ٤ نيسان ١٩٤٩، وبين الأنتماء الى المنظمة الناجمة عن المعاهدة. إلا أن الأطروحة الفرنسية لا ترتكز ابداً على وضوحٍ قانونيٍ. فهل يمكن فعلياً فصل المنظمة عن المعاهدة ؟ فالمنظمة ليست شخصا قانونيا في النظام الدولي، وإنما ببساطة، مجموعة من الوسائل، والإدارات، والمصالح التي منحتها إتفاقية أوتاوا في ١٩٦١، الشخصية الداخلية، لغايات الجانب القانوني في نظام الدول الأعضاء. إلا أن التمييز كان، مقبولاً، ضمنياً، ولعل ذلك من أجل التهدئة الدبلوماسية التي أرادها شركاء فرنسا الأربع عشر، في تصريحهم المشترك بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٦.

إن النتائج الملموسة للانسحاب لن تظهر إلا بعد إختتام المباحثات بين اليونان ومنظمة الأطلسي. وحتى الساعة، فإن نوعاً من الحذر يفرض نفسه؛ و« اليونان ليست فرنسا »، وموقعها الجغرافي ــ السياسي اكثر إنكشافاً، وإستقلالها العسكري الذاتي أقل أهمية. وإذا ما كانت اليونان تريد الانسحاب من بعض أجهزة الحلف التقنية؛ فإن مشاركتها في البنية التحتية الأطلسية ستبقى هامة، مع ذلك. وإذا ما طالبت بإعادة النظر بإمتيازات وحصانات قوات الولايات المتحدة، فإنها تفعل ذلك ضد الرموز المرئية، الوحيدة، للوجود الأميركي ــ قواعد

هيلينيكون وألوسيس في ضاحية أثينا، في حين تستمر قواعد كريت ومقدونيا بالعمل. لقد سمح إنسحاب اليونان بإعادة وضع القسم الأعظم من القوات الجوية والبحرية والبرية تحت العلم الوطني، ولم يكن له حتى الآن، أي تأثير على وضع وسلوك الممثلين الهيلينيين في مجلس حلف الأطلسي. أما أسباب الترشيح للدخول في أوروبا فهي سياسية. إذ أن معظم المنافع الاقتصادية كانت مضمونة، آنفا، بواسطة معاهدة المشاركة، الموقعة في ٩ تموز ١٩٦١ : فالاعفاء الجمركي كان قد تحقق بنسبة ٨٠٪، وتنسيق السياسة الزراعية، وبروتوكول التمويل، دخل حيِّز التنفيذ بعد سبع سنوات من تعليقه ــ ومع هذا، فإن إنضمام اليونان سيؤدي إلى زيادة كلفة السياسة الزراعية المشتركة. ولكن، سياسياً، يريد حكام اليونان، وضع حد لعلاقاتهم الحصرية مع الولايات المتحدة عن طريق المساهمة بالبحث عن هوية أوروبية، وإرضاء الضرورة الديموقراطية بأسباغ نوع من الشرعية الأوروبية عليها.

الترشيح للجماعة الأوروبية، النزاع اليوناني ــ التركي حول بحر أيجه وقبرص، مكانة اليونان في التحالف الأطلسي، والوضع المتعلق بالقواعد الأميركية : كل هذه المشاكل الخارجية حثت حكومة كرامنليس على إلتماس تجديد ثقة الجسم الإنتخابي، في ٢٠ تشري الثاني ١٩٧٧، أي قبل عام من النهاية الطبيعية لفترة حكمها.

الرئيس تساتسوس قرر، إذن، بناء على إقتراح من الحكومة، وطبقاً للمادة ٤١، الفقرة ٢ من الدستور، حل البرلمان. المعارضة كانت قد أقترحت تعديلات مختلفة للنظام الانتخابي ــ لا سيما إلغاء إثني عشر « نائباً للدولة »، ينتخبون على اللوائح الوطنية التي تقدمها الأحزاب السياسية. وأخيراً، فإن القانون الانتخابي الذي تمَّ التصويت عليه في تموز ١٩٧٧، كان يكرِّس التمثيل النسبي : وحدها الأحزاب التي حصلت على ١٧٪ من الأصوات ــ وحتى على ٢٥ و٣٠٪ من الأصوات إذا كان المقصود تآلف حزبين أو أكثر ــ يمكن أن تشارك في تعيين الباقين، بعد أول توزيع للمقاعد. ويمتاز قانون ١٩٧٧ الانتخابي عن قانون ١٩٧٤ بنقطتين هامتين : أن الأهلية الانتخابية خفضت من ٢١ إلى

٢٠ سنة؛ وأن النسبة الأنتخابية (أول توزيع) لم يعد يتم الحصول عليها عن طريق تقسيم مجموع الأصوات على عدد المقاعد التي يجب شغلها وإنما بهذا العدد زائد واحد ــ وكان هذا إجراء يشجع الأحزاب الصغيرة التي لا تزال ذات أهمية ثانوية جداً في الدوائر الانتخابية الكبرى (أثينا، البيري، تسالونيك، باتراس...).

وكانت السياسة الخارجية وراء حل البرلمان. فقد سيطرت على المناقشة الإنتخابية ــ وهذا وضع نادر جداً اليوم في حياة الدول الأوروبية السياسية. ووقف إتحاد الوسط الديموقراطي، مثل الديموقراطية الجديدة، بزعامة كرامنليس، إلى جانب الدخول في أوروبا المتحدة : فزعميه جورج ماقروس يعتبر بإن المشاكل التي يطرحها إنضمام اليونان ليست حادة اكثر من تلك التي نشأت مع نظام المشاركة الحالي (فالإتحاد الجمركي سيكون فعلياً بنسبة ١٠٠٪ بعد مرحلة إنتقالية... وفي القطاع الزراعي، ستكون اليونان مستعدة، فور إنضمامها، لقبول التعاليم والأسعار المشتركة بالنسبة لكل المنتجات الداخلة في السياسة العامة)؛ فضلاً عن ذلك، وبحسب المسؤول الوسطي، لا يمكن إنقاص مستقبل القارة إلى حجم مشاكلها الزراعية، فهذا المستقبل يتطلب « سياسة دفاع أوروبية تكون أوروبا الموحدة كفيلة، لوحدها، بأنشائها ». أما تحالف القوى التقدمية، وهو تجمع التشكيلات الصغرى ذات الدعوة « الشيوعية الأوروبية »، والتي يحركها الحزب الشيوعي، المسمى بالداخلي، واليسار الديموقراطي المتحد بزعامة الياس إيليو، فقد وقف، بشروط، إلى جانب آفاق الأنضمام إلى الجماعة الأوروبية. وبالعكس، فإن الحزب الشيوعي الخارجي، والحركة الاشتراكية الهيلينية (بازوك)، اكدا معارضتهما لسياسة الحكومة الأوروبية. فبالنسبة لإندرياس باباندريو، ستكون اليونان « بلداً محيطياً »، « دولة زبوناً» مهددة بالأطلسي الذي هو « أداة قمع فوق وطنية في خدمة الولايات المتحدة »، والجماعية الإقتصادية الاوروبية التي هي « اوالية لتدعيم السيطرة الرأسمالية الأميركية ــ الألمانية في أوروبا ».

الانتخابات التشريعية، التي جرت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧، عدّلت

بنتائجها الصورة السياسية للجمهورية اليونانية الشابة. فالديموقراطية الجديدة حافظت على الأغلبية المطلقة في البرلمان، ولكنها خسرت ٤٧ مقعداً، واكثر من ١٢ر١٪ من الأصوات. وكانت ضحية لأستمرار التيار الملكي (حزبين جديدين لليمين المتطرف، التجمع الوطني والليبراليون الجدد، حصلا على سبع مقاعد)؛ من جهة أخرى فإن نواب «الديموقراطية الجديدة» المعروفين بمشاعرهم الموالية للملكية كانوا غالباً ينتخبون بسهولة أكبر من إنتخاب زملائهم من ذوي القناعات الجمهورية المؤكدة؛ كما كانت أيضاً ضحية لتقدم البازوك في عدد من الدوائر المحافظة والريفية. بحيث أن البازوك، الذي حصل على ٢٥,٣٣٪ من الأصوات، أصبح مع ٩٢ نائباً الحزب الأول في المعارضة، وحلَّ محل إتحاد الوسط (الذي كان تراجعه واضحاً : من ٢٠,٤٢ إلى ١١,٩٥٪ من الأصوات ومن ٦٠ إلى ١٥ نائباً) والذي حيَّرت صورته « الديموقراطية ــ الاجتماعية » الجديدة، الجسم الانتخابي. وتخلى حزب « الخارج » الشيوعي، المهتم بتعداد أصواته، عن التكتل الذي كان يؤلفه في ١٩٧٤ مع الفئتين الشيوعيتين الأخريتين : فقد حصل على ٩,٣٦٪ من الأصوات، و١١ نائباً، في حين خاب أمل التحالف الشيوعي الأوروبي (٢,٧٢٪ من الأصوات ومقعدين).

وتشكلت حكومة كرامنليس جديدة في ٢٨ تشرين الثاني ــ وستحصل على الثقة بـ ١٦١ صوتاً ضد ١٢٦ صوتاً. ومن ٢٥ إلى ٣١ كانون الثاني ١٩٧٨ سيزور رئيس الوزراء العواصم الأساسية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وسيكون من حقه، من الآن وصاعداً، تحضير إستحقاقات السياسة الخارجية ــ قبرص، أوروبا، حلف الأطلسي ــ بمواجهة الخط الحيادي، والوطني المتصلب، وبوجه هذه المرافعة من أجل يونان « ناصرية »، ومرتبطة «بالعالم الثالث» والتي وجدت أصداء لها في أوساط جديدة من الرأي العام اليوناني.

الفصل الرابع

الأمن بواسطة إعتدال الكبار ؟

I ــ عقيدة كيسينجر :

عقيدة كيسينجر معروفة جداً. وهي تدين كثيراً لرؤية المؤرخ للتناغم الأوروبي. فكيف يمكن إقامة نظام دولي مستقر إنطلاقاً من هذه الوحدات السياسية؛ السيدة، التي هي الدول، ذات الطبيعة غير الخاضعة، والتي تستبعد كل عقد إجتماعي دولي، ويفرض سلوكها، آحادي الجانب، قانوناً أبدياً للغابة الدولية ؟ هذا السؤال هو في صلب تأملات هنري كيسينجر في المجتمع الدولي. وهو مطروح منذ الرسالة التي كرسها، في ١٩٥٧، لمؤتمر فيينا والتحالف المقدس [1]. وكان الجواب مضموناً مسبقاً : لا يمكن للسلام أن يولد في السلمية التي تجرد الجماعة الدولية من سلاحها، وتخضعها، لا إرادياً، لأكثر أعضائها قسوة؛ ولا يمكن ترسيخه إلا على قيام « توافق » دولي، وعلى بروز مبدأ « شرعية » يعترف به الجميع. أي ضرورة الاتفاق حول قواعد اللعبة الدبلوماسية، ووسائلها، وغاياتها : والمقصود هو الحصول على إنضمام القوى العظمى إلى نوع من البنيات الدولية، ومن تقوية النسيج الاجتماعي الدولي، بحيث أن « الترتيبات » التي لا بد منها، تتم في المستقبل، في إطار النظام القائم، ويغدو كل نزاع كبير مستحيلاً من الناحية الطبيعية. ومحدداً بهذه الطريقة، فإنّ « طريق السلام » صعب إلاتّباع. فمشاركة الدول ــ الممثلة، العامة، في قواعد اللعبة الدبلوماسية يفترض تناسق المجتمع الدولي، ويستبعد

---

١) طريق السلام، دونويل، باريس، ١٩٧٢.

تسلل « قوة ثورية ». في الواقع « أن من طبيعة القوة الثورية نفسها أن تمتلك شجاعة قناعاتها. وهي مستعدة، لا بل توَّاقة للسير على المبادىء التي تحركها حتى نتائجها القصوى ». وآنذاك، فإن الدبلوماسية « المعتبرة كفن إستخدام وسائل القمع بدقة » تصبح مستحيلة. وكيف يمكن التوجه إلى « النية الحسنة » و « إرادة التفِاهم »، إذا لم يكن الممثلون يتكلمون نفس اللغة؟ فالدبلوماسيون يمكن أن يلتقوا، وأن تقتصر إجتماعاتهم على « اجترار عقيم للمواقف الأساسية، وعلى إتهامات ذات نية سيئة، أو غير واقعية، حتى الأفراط.. ». وإذا ما جربت سياسة التهدئة، فإنها لن تضعف عدوانية الخصم « الذي لا يريد وضع أي حد لأهدافه ». إن الاختلاف العميق في طبيعة الأنظمة الدولية « المتناسقة » و« المتنافرة » قد تم توضيحه، غالباً، من قبل منظري العلاقات الدولية. ففي نظام متناسق، تنتظم مختلف الدول بحسب نفس المبادىء، وتنتسب إلى نفس القيم. وإذا ما كان المجتمع الدولي متناسقاً جداً، فإن بإستطاعته تسهيل تحديد محافظ للعنف الداخلي، باعتبار ان المتمردين هم أعداء مشتركين لكل الحكومات. وبالعكس، في نظام متنافر، فإن دول كل تحالف قائم تدعي لنفسها قيماً معينة، وتنتظم بحسب مبادىء متناقضة. ودون أن تميل لاعتبار أن ثوار المعكسر الآخر قد يشكلون تهديداً للنظام العام، فإنها ترى من الطبيعي إثارة الشقاق لدى العدو..

إلا أن كيسينجر يتعلق بتنافر الحكام اكثر من تنافر الدول : فاختلاف نماذج الحكام هو التحدي الحقيقي لإقامة نظام دولي مستقر. « رجل الدولة » (مترنيخ، كاسترليج)، يعيش في الحاضر، في التناغم؛ ويؤمن بالتفاوض لأنه يعتقد بإمكانية التسوية بين المطالب المتعارضة؛ وهدفه هو الأستقرار. وبوجهه، يقف الثوري « النبي »، مثل القيصر ألكسندر، أو « الفاتح » مثل بونابرت، فهذا يوجه نشاطه نحو السيطرة الشاملة؛ وذاك يدعو إلى وفاق الانسانية. في الحقيقة، أن تبرير الثوري هو دائماً لاذع : فاتح أم نبي، إنه يريد « تكييف العالم على صورة إرداته »، وهدفه هو التكامل؛ والتفاوض، بالسنبة له، لا يمكن أن يلبي سوى دوافع خبيثة، ولذا فإن النزاع بين رجل الدولة والثوري هو حتمي،

ولا بد للقائهما أن يكون مأساوياً : فكيف يمكن «تخفيض رؤية الثوري حتى الإجراءات العملية ؟ ». وكيف يمكن تقييم مسيرة رجل الدولة بحسب المعايير السامية ؟. وكيف يمكن التوفيق بين « إرادة الهرب من الزمن » و« ضرورة الحياة في الإطار الآني ؟ ». هذا البحث في سوسيولوجية الحكام سيقوم هنري كيسينجر بتكراره في دراسة حول الروابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، سينشرها في ربيع ١٩٦٦ في مجلة ديداليس [٢] : حيث يميز بين المسؤولين « الذرائعيين — البيروقراطيين »، وبين « الثوريين »، و« الأيديولوجيين ». وسيكون تشخيصه هو نفسه : إن تنافر نماذج الحكام هو أحد العقبات الرئيسية لظهور توافق حقيقي حول البنيات الدولية.

ان السلوك المنتظر من الدول الرئيسية لاقامة نظام دولي مستقر هو أمر فيه إرغام، لا سيما وانه يستبعد البحث عن « الأمن المطلق ». وكضمانة عليا، فإن الأمن المطلق هو إغراء بعالم يقوم على تعايش وحداته الدولية السيدة، أي تسيطر عليه الخشية؛ إلا أنه يفترض تحييد الخصم. وهكذا، فإن « الأمن المطلق الذي تحلم به أية قوة ينتهي باللاأمن المطلق لكل القوى الأخرى ». إذن، يجب إدانة إلتماس الأمن المطلق، خاصة، إذا ما كان من صنع قوة ثورية : « فمن المحتمل جداً أن يكون حافز القوة الثورية دفاعياً، وأن تكون مخلصة عندما تعبر عن خشيتها من التعرض لاعتداء. ولعل ما يميز القوة الثورية، أحياناً.. هو أن لا شي يمكن أن يطمئن مسؤوليها ». لا سيما وأن المطالبة المسحورة بالأمن المطلق لا بد من أن تؤدي إلى بروز قوى ثورية جديدة.

إن الدول المنتصرة، المشاركة بتأسيس نظام دولي جديد مدعوة لأن تجعل من عدو الأمس « حليفاً مقبولاً » للغد، وعليها الحذر من تسهيلات السلام « الاستعادي » الذي يميل لسحق المنهزم. فالإذلال سيمنع نشوء إتفاق حول شرعية اي تسوية سلمية : « وفي هذه الحالة، فإن شرعيتان متنافستان تتعايشان : الإجراءات المتفق عليها بين القوى المنتصرة، ومطالب المهزوم ». وتأتي

---

٢) المجلد ٩٥، عدد رقم ٢.

الإشارات الى الوضع الأوروبي في ما بين الحربين لتكشف عن العذاب الذي تحمله الشاب الألماني، اللاجىء فيما وراء الأطلسي، كضحية غير مباشرة للسلام الثقيل جداً، لسلام « العقاب » الموقع في فرساي.

إن النظام الثابت يتأسس، إذن، في الوقت نفسه، « على الأمن واللاأمن النسبيين لكل من المشاركين»: وبهذا الشرط الوحيد، يمكن الاعتراف بشرعية بنياته من قبل القوى الرئيسية. ومع ذلك، فإن هذا السلام الشرعي، القائم على توازن القوى، لم يعد يثير حماس الرأي العام : ويعترف كيسينجر، بهذا، بوضوح، فالتوازن الكامل هو، قبل كل شيء، غير قابل للتحقيق. وكل أمة تعتبر في النظام الدولي « كأحد عناصر معادلة أمنية »، وفي النظام الداخلي « كتعبير عن الوجود التاريخي ». والحال، أنه لا يمكن أن يكون ثمة تطابق كلي بين الرؤية التي تمتلكها قوة ما عن نفسها، وما يتمثله الآخرون عنها. خصوصاً، وأن التوازن المحقَّق « ليس رديفاً للعدالة »؛ وهو إذا لم يمنع التغيير، فهو يميل، عفوياً، لجعل الستاتيكو (الوضع الراهن) مثالياً. وهكذا، فإنه يشجع الاستخفاف، ولا يترك أي مكان للأخلاق ــ « وعلى الفلاسفة التخاصم حول هذه النقطة ».

العودة إلى نظام التوازن :

هذه الرؤية لتوازن مرتكز على إعتدال القوى الرئيسية، على غرار توازن القرن التاسع عشر، دفعت بهنري كيسنجر لبذل أقصى الجهد من أجل إدخالها في الوقائع. آلم يفسر الإتفاقات الموقعة، في حزيران ١٩٦٧، من قبل نيكسون وبريجنيف ــ ومن بينها الاتفاقات لتجنب الحرب النووية ــ على أساس أنها تشكل « تعديلاً كلياً لبنية السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب »؟ أي نهاية العالم الثنائي القطب، ووضع « بنية سلام » جديدة؛ فنظام يالطا قد بلغ أجله؛ والأمم الصغيرة ستجد أمنها، ليس إطلاقاً في الانحياز الى قوة موجهة، وإنما في توازن السلطات نفسه؛ والكبار الذين لن يتورطوا، بالضرورة، في أصغر نزاع محلي، بإمكانهم الانصراف، لمتابعة مصالحهم الوطنية...

إن عقيدة كيسينجر مغرية، على الأقل، بالايحاء الأساسي الذي تتضمنه : إمكانية إعادة إدخال الاتحاد السوفياتي، والصين في اللعبة الدولية، وإمكانية إخضاعها لقاعدة سلوك عامة. وبسبب تآكل إندفاعه التبشيري مع الزمن، فإن الاتحاد السوفياتي لن يكون ابداً قوة ثورية، وأن مسؤوليه سيفضلون، على الثقة الأيديولوجية، إغراء تطوير المبادلات الاقتصادية مع الغرب. خاصة، وأن الوعي بالمسؤولية النووية المشتركة سيعيد ــ الى مستوى وحيد ــ التناسق الحقيقي إلى التناغم السوفياتي ــ الأميركي. أما بالنسبة للصين، فإن كيسينجر كان قد لاحظ، فيما وراء الإندفاع الايديولوجي، المرونة التكتيكية التي يمكن إنتظارها من الحكام « السحريين » : « من جراء قيام هؤلاء المسؤولين بتركيز سلطتهم على هيبة تسمو على كل سلطة بيروقراطية، وهم لم يعطوا الكثير من الضمانات للإدارة. وفي حالة تغير المسؤولين، أو تعديل موقفهم، فإن بإمكان بكين تبني سياسة مختلفة جذرياً عن سياسة الدول الشيوعية المؤسسية [٣] ».

ومع ذلك، أليست فكرة العودة إلى نظام التوازن، وهمية، في المجتمع الدولي المعقد جداً اليوم ؟ لقد رفض هنري كيسينجر، مسبقاً، كل مقارنة ملحة جداً : « إن من المستحيل اللجوء إلى معظم عناصر الاستقرار التي كانت تميز التناغم الدولي في القرن التاسع عشر. لأن هذا معناه الإنتهاء إلى الأبد من ثبات التكنولوجيا، وتعددية القوى العظمى، والحواجز المفروضة على المطالب الداخلية، والحدود التي تسمح ببعض التعديلات [٤] ». وبصورة أعم، ومع أن إندفاع « اللاعب المتوحد » في البيت الأبيض كان قد سحر الرأي العام الأميركي لفترة طويلة، بالرغم من إنهيار الإتفاق الداخلي حول الخيارات الدبلوماسية، فإن عقيدة كيسينجر أفرزت تيارها الإنحرافي الخاص : وقام دبلوماسيون، وجامعيون ورجال سياسة بالتعبير عن شكهم بها. ولنعدِّد إنتقاداتهم [٥].

---

٣) ه. كيسينجر : نحو سياسية أميركية خارجية جديدة، فايارد، ١٩٧٠، ص : ٤٢ ــ ٤٣.

٤) المرجع السابق، ص : ٦٥ وتوابعها.

٥) أنظر بشكل خاص إنتقادات ستانلي هوفمان : هل ثمة توازن في البيت ؟ السياسة الخارجية، ١٩٧٢، عدد رقم ٧ ثقل ميزان السلطة، السياسة الخارجية، ١٩٧٢.

إن دبلوماسية التوازن تفترض وجود ثلاث ممثلين رئيسيين، على الأقل، ذوي قوة متماثلة : فتناغم القرن التاسع عشر كان ذو مساواة نسبية مع « كباره »، الملتزمين، كلهم بالشؤون الأوروبية. وعلى هذا الصعيد فإن رؤيا هنري كيسينجر تبدو وكأنها تتوجه لعالم خماسي الزوايا، مؤلف من خمس قوى عظمى : الولايات المتحدة، الإتحاد السوفياتي، الصين، اليابان، أوروبا الغربية. إلا أن هذه الرؤيا تبدو « إستقبالية » كلياً، على مستوى الرقعة السياسية ــ العسكرية. فاليابان وأوروبا الغربية تتبع عسكرياً للولايات المتحدة، في الوقت الحالي. والقيود المفروضة على اليابان فيما يختص بالتسلح النووي، والإنقسامات الداخلية في أوروبا الغربية، التي منعتها من تكوين هوية سياسية حقيقية، هي عوامل لا تسمح إطلاقاً بالتنبؤ بظهور هذه الأقطاب الجديدة على المسرح الدولي. وبالعكس، فإن الصين تظهر الآن كقوة عظمى ــ بكتلة سكانها، وإتساع أراضيها، ووحدتها السياسية، وإستقلالها عن واشنطن، وكذلك عن موسكو. إلا أن هذه القوى العظمى لا تزال إفتراضية : فجهازها النووي ــ الحراري متواضع، وحكامها مشغولين بالخروج من عزلتهم...

كذلك، فإن الرقعة السياسية ــ العسكرية في القرن التاسع عشر كانت معزولة بما فيه الكفاية كي تسمح ببحث مجرد وغير واقعي للتوازن بين القوى : فالفصل كان كلياً بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية من جهة، وبين اللعبة الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية من جهة أخرى... أما في عالم اليوم الإنتقالي الذي يبقى، بجزء منه، عالم حالة الطبيعة والمسعى المنفرد للوحدات السياسية السيدة، والذي هو ايضاً عالم الوعي التدريجي بوجود جماعة دولية حقيقية فإن هذه الشروط، التي ترجع للعصر الكلاسيكي، هي في طريقها للإندثار...

إن التمييز بين السياستين الخارجية والداخلية، الغالي جداً على هنري كيسينجر، مضى عليه الزمن : فالسياسة الخارجية، أكانت جيدة أم سيئة، هي غالباً نتيجة لعبة القوى الداخلية. وهي تخضع لتأثير وسائل إعلام الجماهير : ففي عذاب ووترغيت، كان كيسينجر مجبراً على التوجه للرأي العام الأميركي

بواسطة النيوزويك، في ٢٠ تموز ١٩٧٣، لينبهه ضد خطر إفساد سياسة خارجية « إيجابية ». وأخيراً، أليست دبلوماسية التوازن « باردة جداً »، ومناهضة جداً للمثالية كي تتبعها دولة ديموقراطية ؟ لقد دُعمت هذه الأطروحة من قبل العديد من المراقبين، من توكفيل إلى والتر ليبمان...

وقد برزت رقعات جديدة، كأنعكاسات لنهوض القوى القومية، ولم يكن منطقها منطق سياسة القوة، وإنما منطق الترابط وحتى التكامل. ففي الميدان الإقتصادي ــ النقدي لم يعد من معنى للتهديد باللجوء إلى القوة، لأن منافسة عدوانية جداً، غير قادرة على إحراز مكسب حاسم لأحد الممثلين، لا يمكن أن تثير سوى الفوضى. والحال، أن عقيدة كيسينجر تتضمن نقل اللعبة السياسة ــ العسكرية التقليدية الى الرقعات الجديدة : إعلان سيادة المصلحة الوطنية المخططة بشكل ضيق جداً؛ القيام بمساعي آحادية الجانب.. هذه الدبلوماسية الإقتصادية تثير إضطراباً خطيراً في مخططات التجارة العالمية والعلاقات النقدية، وتنتهي بتشويش الرقعة السياسية.

ولنتمسك، فيما وراء هذه الاعتبارات العامة، بإنتقادين وجها لعقيدة كيسينجر، ويمكن تطبيقهما، الأول جزئياً والثاني كلياً، على حوض المتوسط. فمن جهة، إن وجود آوالية التوازن المركزي، نفسه، الكفيل بإيقاف توسع قوة كبرى، هو موضع شك : ففي القرن التاسع عشر كان من الممكن اللجوء دائماً الى السلاح ضد أي تعكير للصفو العام؛ أما في العصر النووي فإن من شآن منطق الردع أن يوخر إلى ما لا نهاية لحظة المواجهة. ومن جهة أخرى، ليس أكيداً، أن إتفاقاً حقيقياً، أو شرعية مشتركة، قد تشكلت حول لعبة التوازن الحديثة. فهل أصبح الاتحاد السوفياتي، الحذر، والمتجه نحو الحفاظ على الستاتيكو، قوة تقليدية بسبب ذلك ؟ إنه يبقى مصمماً على إستقلال كل التناقضات الغربية؛ وفي بحثه المستمر عن « الزبائن »، فإنه متورط في كل مكان من العالم؛ وهو يطور، بعناد، طاقته النووية بصورة منهجية، باسطاً قوة اسطوله الحربي، ومتذوقاً ملذّات القوة العظمى بالمعنى التقليدي للكلمة.

II ــ إيقاع التفاوض في قبرص والشرق الأوسط :

بهزءٍ من التاريخ، وفي الفترة التي أصبح فيها هنري كيسينجر رئيساً للدبلوماسية الأميركية (إذ عيّن وزيراً للخارجية في نهاية آب ١٩٧٣)، تعرضت سياسته الخارجية لاضطرابات داخلية ودولية.

فعلى الصعيد الدولي، كشفت حرب الغفران العَرَضية المتناهية « للتوافق » الشهير ــ الذي يتمزق لدى أول هبة ريح من التاريخ. وفي أفق الشمال ــ الجنوب، فإن منظمة الدول المنتجة للنفط غيرت اللعبة الدولية، بحيث أن مجموع العالم الثالث طالب بإعادة صياغة النظام الإقتصادي العالمي. وفي أفق الشرق ــ الغرب، كان على نزاعِ الشرق الأوسط أن يسمح بإختيار الإعتدال السوفياتي الجديد. والحال أن الإختبار كان غامضاً : فالإنذار النووي في ٢٥ تشرين الأول أثبت جيداً أن الكبيرين كانا على شفير الهاوية ــ مثلما كانت الحال قبل ذلك بأحد عشر عاماً أثناء الأزمة الكوبية، في وقت لم يكونا قد اتفقا فيه بعد على تقنين سلوكهما، وبعد ذلك بقليل، سيساعد الاتحاد السوفياتي حكومة فيتنام الشمالية على الإنتصار عن طريق توريد السلاح لها، مثلما سيساعد على إنتصار اصدقائه في الحرب الأهلية الأنغولية (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) بواسطة القوات الكوبية.

وعلى الصعيد الداخلي الأميركي كان الهجوم، الذي قاده أصدقاء السيناتور جاكسون في الكونغرس، قد فتح، آنفاً، المناقشة الكبرى حول العلاقات مع الشرق : فأمام فعل إيمان هنري كيسينجر بسياق تاريخي، وأمله بإن تطوير التعاون مع الشرق سيثير، على المدى البعيد، تعديلاً في بنية المجتمعات الشيوعية، رد « الجاكسونيون » بالتمني بإستخدامٍ تكتيكي للظروف الحاضرة. غير أن نتائج ووترغيت، وسقوط ريتشارد نيكسون سيحرمان كيسينجر نهائياً من تعاون الكونغرس : فالأدوات « القديمة » للسياسة الخارجية ــ أجهزة الاستخبارات، بيع الأسلحة، سياق المساعدة الإقتصادية ــ أصبحت تنقصه من الآن وصاعداً.

يبقى فن التفاوض الذي برهن عنه هنري كيسينجر في الشرق الأوسط، وحتى في قبرص.. لجم وتوضيح النزاع المحدود : تجنب أن تتحول كل أزمة إلى نزاع بين الكبار. ديناميكية التنازلات المتبادلة : التحرك على « الساخن » عندما يؤدي اللجوء الى السلاح إلى حلحلة الوضع المتجمد حتى الآن، ثم إرغام الخصوم على الدخول في دورة التنازلات المتبادلة، عن طريق حل المسائل الملحة جداً. ولكن أيضاً، فن التسويات الغامضة : عدم الإسراع بالتسوية النهائية — فالزمن وحده كفيل بإجبار المعسكرين على تقبل فكرة التفاوض، فعلياً، من أجل السلام.

لجم وتوضيح النزاع المحدود :

إن رؤساء الولايات المتحدة لم ينتظروا ابداً مجيء عهد كيسينجر كي يمارسوا « دبلوماسية الأزمة ». لكنهم عندما كانوا يبالغون بمأساوية القرار الذي يجب إتخاذه، فإن أسباب ذلك ترجع إلى طبيعة السياسة الداخلية : إعادة بناء التوافق الذي تقوم عليه المؤسسات الاميركية، دون الغرق في الجمود. وللنزاع المسلح المحدود معنىً آخر؛ فهو يفرض على كل طرف أن يقيس، على الأرض، حدود قوته الذاتية، أو المساندات الدولية التي يأمل بها. وهكذا، فإن اللجوء الى الحرب المحدودة — التي فكر بها، آنفاً، في شكلها النووي، مؤلف كتاب الأسلحة النووية والسياسة الخارجية [٦]، يسمح بالتوصل ليس إلى النصر العسكري، وإنما إلى بعض الأهداف السياسية. وكمقدمة حقيقية للعمل الدبلوماسي، فإن النزاع المحدود، بالخسائر التي ينزلها أو بالمخاطر التي يجثم بها، يجب أن يؤدي إلى تقويم الأهداف الذاتية الوطنية.

« لا أستطيع المساهمة بحل مشكلة الشرق الأوسط إلا إذا أتخذت الأمور مساراً دراماتيكياً. في الواقع، فقط في الجو الحار نستطيع تقييم موازين القوى

---

٦) نيويورك، منشورات هاربو آند رو، ١٩٥٧.

الوطنية والدولية بدقة ». فهل أن أقوال هنري كيسينجر هذه هي التي دفعت الرئيس السادات للقيام بالحرب ضد إسرائيل ؟ وفي ١٥ أيلول ١٩٧٣، أقام وزير الخارجية كيسينجر مأدبة غداء على شرف ممثلي ثلاث عشرة دولة عربية. ومحاطاً بهالة نجاحاته في بكين وموسكو وهانوي، فقد ظهر لمدعويه كالرجل القادر على « حل عقدة النزاع الفلسطيني المستعصية ». ويتناقض، فإن أصوله اليهودية، التي كانت حتى الآن قد ردعته عن الإمساك بالملف الشرق ــ اوسطي، أصبحت، من الآن وصاعداً، ميزة كبرى من ميزاته بنظر محاوريه العرب. وبحسب أريك رولو كان منطقهم بسيطاً : « إن اليهودي، سيشعر بإنه مجبر، بوعي أو بلاوعي، على أن يكوَن لا منحازاً، اكثر من الكاثوليك أو البروتستانتيين مثلاً ». فضلاً عن ذلك، فإن الجالية اليهودية القوية في الولايات المتحدة ستكون محرجة إذا ما أرادت التنديد بأحد أفراد طائفتها، إذا ما قام هذا الأخير بإيجاد تسوية غير مرضية لإسرائيل [٧]. وفي اليوم التالي، نشرت التايمز « مشروع كيسينجر »، الذي كذّب مباشرة من واشنطن ــ والقاضي بتخلي الأردن عن القطاع الشرقي للقدس، وعلى إنشاء سيادة مشتركة إسرائيلية ــ مصرية في سيناء.

في الحقيقة، إن إعادة تنظيم إرتسمت في الشرق الأوسط. وبعكس جزء من الرأي العام العربي، فإن الرئيس السادات، وقسماً كبيراً من النخبة السياسية المصرية، تخلوا عن الأمل بتدمير الدولة الاسرائيلية؛ وأصبح هدفهم الحصول على إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. إن رفض موسكو لطلبات التسلح المصرية، وغياب رد الفعل السوفياتي على النشاطات الأميركية في فيتنام الشمالية، عجلاً بإنهيار نفوذ الاتحاد السوفياتي. وبما أن المسؤولين السوفيات يولون أهمية كبرى للتفاهم السوفياتي ــ الأميركي فإن الرئيس السادات سيتجه ناحية الولايات المتحدة ــ هذه الولايات المتحدة التي تمتلك روابط وثيقة جداً مع العربية السعودية، حليفة مصر الجديدة، والتي تبدو قادرة،

---

٧) لوموند، ١٧ أيلول ١٩٧٣.

لوحدها، على إخراج إسرائيل من الأراضي المحتلة. إلا أن الوقت كان يلعب ضد الحكام العرب : فإسرائيل تحافظ على النظام، وتحدث بعض التطور الإقتصادي في الضفة الغربية للأردن،وفي قطاع غزة؛ وإن تحالف السلطة القائم في القدس يقيم مؤسسات جديدة في الأراضي المحتلة ــ القرار المتعلق بستٍ وثلاثين مستوطنة أتخذ في نفس شهر أيلول ١٩٧٧... ألم يكن وضع يد إسرائيل الدائم على الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ قد قبل كأمر واقع من جانب الرأي العام العالمي ؟ وقرر المصريون والسوريون إطلاق حرب تشرين الأول ١٩٧٣. وكان الرئيس السادات مقتنعاً بإمكانية الاستفادة من الانفراج بين الشرق والغرب : فالسوفيات لن يستطيعوا رفض طلباته من الأسلحة الضرورية، والولايات المتحدة المهتمة بترسيخ علاقتها الجيدة مع موسكو، وبتموينها الذاتي بالبترول العربي، ستفرض إحتمالاً تنازلات على إسرائيل. وبدا الحساب دقيقاً : ففي ٢٢ تشرين الأول، أنقذ الإعلان عن وقف لإطلاق النار القوات المصرية التي، بعد إنتصاراتها الأولى، كانت مهددة بهزيمة مطبقة. وأثار تطويق الجيش الثالث المصري، الذي حصل بعد وقف إطلاق النار، قلقاً كبيراً في المعسكر العربي ــ السوفياتي : وبناء على إقتراح من مصر، حضّرت موسكو نفسها علناً لإرسال قوات محمولة جواً، من أجل ضمان وقف إطلاق النار. وفي ٢٥ تشرين الأول، رد الرئيس نيكسون بإعلان حالة الإنذار في القوات الأميركية في العالم. وبدت القيادة السوفياتية حذرة جداً أمام العاصفة : فمنذ مساء ٢٥ تشرين الأول، قبل المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة، السيد مالك، الطلب الأميركي بإستبعاد أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين من قوة الطوارىء التي كانت قيد التكوين. فهل تراجع حكام الكرملين أمام التهديد بنزاع نووي، كما كانت الحال أثناء قضية الصواريخ في كوبا، عام ١٩٦٢ ؟ ومع ذلك، فقد أحرزوا نتيجة ما : فالأميركيون أمروا الأسرائيليين بالعودة إلى مواقعهم في ٢٢ تشرين الأول. وهكذا رفع الضغط عن المصريين المطوقين : فالجيش الثالث لن يدمر؛ والمفاوضات الإسرائيلية ــ العربية ستبدأ مباشرة تحت رعاية الإثنان الكبار

وبصورة متناقضة، فإن أزمة ٢٥ تشرين الأول لم تؤدِ إلى مصالحة المسؤولين

المصريين كليا مع حاميهم السوفياتي، وإنما على العكس، إلى توضيح موقف الولايات المتحدة الجديد : فحكومة واشنطن كانت قد أجبرت الأسرائيليين على فك الطوق عن الجيش الثالث. ورأى الرئيس السادات تبلور نجاح إستراتيجيته ــ التي حددها ويليام أ. غريفيس على الشكل التالي : « إستخدام السوفيات وسلاح البترول ضد واشنطن، وإستخدام واشنطن ضد إسرائيل » [٨].

إن هنري كيسينجر مربي جيد: فبعد المسؤولين المصريين، ستخلق أطروحته عن « الدبلوماسية الساخنة » مريدا جديدا هو السيد أجاويد، الوزير الآول التركي، الذي طبّقها في تموز ١٩٧٤ على المشكلة القبرصية، وحاصر بهذا الشكل، الدبلوماسية الأميركية : « إن كيسينجر نفسه قد علّمنا بإن نصراً عسكرياً محدوداً يسمح، بشكل أفضل، تسوية المشاكل السياسية بطريقة ساخنة »، كما سيشرح ذلك، أجاويد، بسخرية، لموفد الخارجية الأميركية جوزف سيسكو...

ففي ١٥ تموز ١٩٧٤، حصلت ضربة قوة عسكرية في قبرص : فالحرس الوطني القبرصي، الذي يقوده ضباط يونانيون معارين من قبل ديكتاورية أثينا والتي طلبت حكومة قبرص إستدعاءهم من جانب اليونان، هاجم بالمدفعية قصر الأسقف مكاريوس الرئاسي. وعيّن رئيساً جديداً : نيقولاو سامبسون، أحد رجال المنظمة الإرهابية القديمة الأيوكا. وفي واشنطن، يبدو أن كيسينجر كان قد أحيط علماً بتحضير العملية التي سمِّيت « الرئيس ». وقد ترك الأمور تسير، كما رأينا، باسم مصلحة الدولة الأطلسية : ومهما كانت نتائج الأحداث فإن قبرص عادت من جديد قاعدة بحرية ــ جوية، غربية، قوية.

إلا أن ثمة ثغرة مدهشة في التحليل الأميركي : إفتراض رد الفعل التركي كان قليل الأهمية. فعلى ما يبدو كان خبراء البنتاغون متأكدين من سلبية أنقرة. وهذا معناه تناسي المشكلة القديمة للأقلية التركية في قبرص. فضلاً عن ذلك، فإن

---

٨) الشرق الأوسط قبل الحرب المقبلة، السياسة الخارجية، ١٩٧٥، عدد رقم ١.

النظام الدستوري في قبرص كان قد قُلب رسمياً منذ ضربة ١٥ تموز : و« القوى الثلاث » الضامنة ــ اليونان، تركيا، المملكة المتحدة ــ كانت معنية مباشرة بالمسألة.

فبحسب معاهدة ١٦ آب ١٩٦٠، كان من حقها التدخل، حتى بشكل احادي الجانب، لإعادة الوضع الراهن (الستاتيكو) : « وإذا كان من الثابت بإن عملاً مشتركاً ومتفقاً عليه ليس ممكناً، فإن كل واحدة من القوى الثلاث الحامية تحتفظ لنفسها بحق التدخل من جانب واحد، بهدف إعادة الأمور التي خلقتها المعاهدات إلى حالها السابق »... أي أن تدخل تركيا سيكون إذن شرعياً بنظر القانون الدولي [٩]. وكانت الفرصة رائعة لمسؤولي أنقرة، الواقعين تحت ضغط الرأي العام : ففي ٢٠ تموز تم إنزال مظليين أتراك على الشواطىء القبرصية.

ومفاجئاً بالعملية، فإن وزير الخارجية الأميركي سيقوم بإعادة تصويب ماهرة للوضع. فالضربة الموجهة لحلف الأطلسي خطيرة : لأن حرباً يونانية ــ تركية سوف تكون أسوأ الأحتمالات بالنسبة لواشنطن، ولذا سيغوص كيسينجر في أعماق المشكلة. ولكونه لم يستبق الحركة فإنه سيواكبها. وتغيير الموقف هو فوري تقريباً : فالولايات المتحدة، وإذا ما كانت « تأسف » لتدخل أنقرة، فإنها تبرره جزئياً، عن طريق مهاجتمها، وللمرة الأولى، « للمسؤوليات » اليونانية. وكان من المهم أولاً، التوصل إلى وقف لإطلاق نار سريع بين المتحاربين : وسيبذل وزير الخارجية الأميركي جهده، بالتعاون مع الأمين العام لحلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية؛ وستكلف الحكومة البريطانية بتنظيم المفاوضات التي ستفتح، في ٢٥ تموز، في جنيف. وفي الوقت نفسه أصبح ممكناً تسوية « المسألة اليونانية »، أي مصير اللجنة العسكرية في أثينا،

---

٩) إن الاطروحة المناقضة يدعمها ج.ج.أ. سالمون : التدخل العسكري يخالف المادة ٢ الفقرة ٤ من شرعة الأمم المتحدة التي تعلي من شأن الإتفاقيات الخاصة (١٠٣). أنظر مقالة هذا المؤلف المذكورة، سابقاً، في الموند الدبلوماسي، تشرين الأول ١٩٧١.

المرهقة، وغير المريحة، والتي أنشأت جهازاً قمعياً داخلياً.. وأضعفت القدرة العسكرية الهيلينية. فكولونيلات أثينا العاجزين عن مواجهة القوات التركية، سوف يغرقون في فشل مغامرتهم القبرصية. وبشيء من الأستخفاف، فإن كيسينجر سيلعب دور العراف : « لا أستطيع تكوين حكم واضح عن القوى التي ستتولى الحكم في أثينا »، كما أعلن أثناء مؤتمر صحفي. ففي ٢٣ تموز، سيعود كرامنليس المنفي إلى اليونان؛ وستعود السلطة المدنية دون أي حادث يذكر بعد سبع سنوات من الديكتاتورية. إن تبدل موقف وزير الخارجية الأميركي سيعطي نتائج غير منتظرة : ففي أثينا ستقوم مجموعة وفية للتحالف الغربي، مسحورة بالحداثة، بالسيطرة على مقاليد الأمور؛ وفي قبرص فإن مجيء كلاريدس المعتدل كان يؤكد رحيل الأسقف مكاريوس ــ أما الخاسر الأكبر فكان الحزب الشيوعي في الجزيرة، الذي بدا محروماً من دوره شبه الرسمي. فالوجود الأميركي هو ــ مؤقتاً ــ اكثر صلابة من أي وقت مضى في المنطقة. ويستطيع أيليوس ياناكاكيس أن يلاحظ في الموند الدبلوماسي : « ان الولايات المتحدة حققت لمنفعتها، مرة أخرى، وعلى السخن، تحريك الوضع الذي كان من المتعذر حله »[١٠].

دورة التنازلات المتبادلة :

فهم المحادث، وماضيه، وأيديولوجيته، والمجتمع، المختلف أحياناً بعمق، الذي ينتمي إليه، وتقدير حاجاته وإمكانياته بدقة : كيسينجر أعطى دائماً أهمية كبرى للملامح البسيكولوجية للتفاوض. في الواقع، أن الفهم الشخصي للمسؤولين المتخاصمين يمكن أن يكون ذو فعالية كبرى، ويساهم بتعديل السياسة الخارجية. وعندْ وصوله إلى أسوان، حيث سيلتقي الرئيس السادات في ١١ كانون الثاني ١٩٧٤، سيصرح هنري كيسينجر بإنه .لا يحمل أي أقتراح

---

١٠) الموند الدبلوماسي، آب ١٩٧٤.

خاص، وأنه لا يفكر بإتفاق مصري ــ إسرائيلي فوري، وأنه يريد فقط معرفة إمكانية « تحويل أفكاره العامة إلى إقتراحات ملموسة » [11]. وفي اليوم التالي لاحظت جريدة الأهرام اليومية، شبه الرسمية في القاهرة، بإن وزير الخارجية الأميركي يمتلك فهماً كاملاً لوجهة النظر المصرية. وبعد ذلك بأسبوعين إستطاع خبير بريطاني هو جون دي سان جور أن يكتب في الأوبزرفر : « إن مفتاح التطورات المقبلة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط يكمن في المحور المصري ــ الأميركي الذي هو ليس فقط نتاج تنامي هوية للمصالح، وإنما ينبع أيضاً من العلاقات الشخصية الحارة التي تطورت بين السادات وكيسينجر ». وأحياناً، فإن هذه الإرادة في فهم المحادث قد تؤدي إلى لعبة مزدوجة ــ الأمر الذي لن يدهش أحداً إذا ما أقتصرت العبقرية الدبلوماسية، فعلياً، بحسب ريمون آرون على « أن تقول لكل واحد ما يريد سماعه دون الكذب على أحد ».

حل المشاكل الأكثر إلحاحاً؛ تجنب مواضيع الخلاف؛ وتوضيح العناصر التي يمكن أن تكون موضع إتفاق ــ حتى وإن كانت محدودة جداً. إن أهمية الإتفاقات الأولى ستكون أقل في محتواها من إمكانية التوصل الى توقيعها. وتدريجاً ستجد الأطراف نفسها متورطة؛ وهكذا سيتطور ما سوف نكون ميالين لتسميته « اللولب المتصاعد » للتفاوض. وهذا اللولب المتصاعد بارز للعيان في الشرق الأوسط. فقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الناجم، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣، عن إتفاق أميركي ـ سوفياتي، لم يكن هنري كيسينجر غريباً عنه، يجمع إلى الأمر بوقف إطلاق النار، بدء مفاوضات « بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم، ومن أجل إقامة سلام عادل ودائم ». وفي ١١ تشرين الثاني، وبواسطة أول إتفاق مصري ــ إسرائيلي، موقع تحت رعاية وزير الخارجية الأميركي، إلتزمت هيئات أركان البلدين « بتطبيق وقف إطلاق النار بدقة وبفتح المفاوضات، من أجل تسوية المسائل المطروحة بالعودة إلى مواقع ٢٢ تشرين

---

١١) أ. شيهان، خطوة خطوة في الشرق الأوسط، السياسة الخارجية، ربيع ١٩٧٦. أنظر أيضاً وودورد وبرنشتاني : الأيام الأخيرة، نيويورك، ١٩٧٦.

الأول، في إطار الإتفاق على فك الارتباط، والفصل بين القوات تحت رعاية الأمم المتحدة ». إلا أن محادثات ميدان المعركة غاصت في الرمل، وتوقفت في ٢٩ تشرين الثاني. ورضخ هنري كيسينجر بسهولة لتعليق المحادثات العسكرية المصرية ــ الإسرائيلية : إنه يفكر من الآن وصاعداً، بتحويلها إلى جنيف ليجعل منها محرك المفاوضات السياسية التي ستفتتح في ٢١ كانون الأول. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤، تم توقيع إتفاق « نشر القوات » : وينص على تجميع القوات الإسرائيلية على خط مرتفعات سيناء، وإنشاء منطقة عازلة، بعرض عشرة كيلومترات، بينها وبين القوات المصرية، تحت مراقبة قوات الطوارىء للأمم المتحدة.

وبعد ذلك بأربعة أشهر، في ٣١ أيار ١٩٧٣، وقع إتفاق مماثل بين السوريين والأسرائيليين يكرس « فصل القوات » في الجولان. وحتى هذا التاريخ لم يكن المقصود بكل هذه الأمور سوى أعمال تحضيرية ــ ومع ذلك فإن وزير الخارجية الأميركي سيخصص كل وقته لنوعين من المفاوضات كان يمكن أن تترك لضباط الجيشين المتخاصمين. غير أن في الافق الديناميكي والذرائعي لدورة التنازلات المتبادلة، لم يعد ممكناً، على الإطلاق، التمييز بين الإتفاقيات التقنية، الثانوية، وبين التسويات العامة الأكثر قيمة : فقد أعتبر الحافز الذي أنتجته إتفاقيات الأرتباط كفيلاً بدعم وتيرة مفاوضات جنيف، وتوجيه الأطراف نحو إتفاق سلام.

وهنا لا بد من الإشارة إلى غموض الاتفاقات الجزئية المتتالية : فهو يسمح، أثناء المفاوضات، بحجب الخلافات، ويترك للطرفين إمكانية الاستجابة لحاجتهم للمحافظة على مكانتهم، ولضرورات سياستهم الداخلية، وأن الإنتقال، في نص الإتفاق، لما هو أبعد من المشاكل المختلف عليها، من شأنه تسهيل الحل العملي.

وهكذا، فإن قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (الصادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣) يطلب البدء الفوري بتطبيق القرار رقم ٢٤٢، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧... دون أن يوضح، مع ذلك، أي من الإلتباسات التي تضع

الحواجز، منذ عشر سنوات، أمام تطبيق القرار المذكور. (فهل على القوات الإسرائيلية الإنسحاب من بعض أو من كل الأراضي المحتلة ؟). أما نص ١٩٧٣ فإنه يتضمن، على ما يبدو، التفاوض لما هو أبعد من الفقرات المنصوص عليها في ١٩٦٧؛ إلا أن إطاره غامضاً؛ وإذا ما كان السوفيات والعرب يعتبرون بإن المقصود بذلك يجب أن يكون، بشكل خاص، الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فإن الأميركيين والإسرائيليين لا يقاسمونهم، بالضرورة، وجهة النظر هذه...

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٣، كان « إتفاق كيسينجر رقم ١ » « يحجب »، و « يمتص » مواضيع الخلاف. فإسرائيل لم تلتزم ابداً بالعودة إلى مواقعها في ٢٢ تشرين الأول ــ هذه المواقع التي لم تكن موجودة، بحسب حكومتها؛ إلا أن الترتيبات المتعلقة بتصويب خطوط التماس كانت ترضي المطالب المصرية. والاسرائيليون طلبوا من الولايات المتحدة أن تضمن لهم نهاية الحصار المصري على مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر : والتزمت الولايات المتحدة بذلك. أما المصريون فقد أنكروا وجود الحصار المذكور : والأوساط الأميركية في البنتاغون تركت مجالاً للاعتقاد بإنها تميل لاعتبار الحصار كأنه لم يكن ! مصر رفضت التفاوض مباشرة مع إسرائيل : وتمت المفاوضات المصرية ــ الإسرائيلية، في نفس القاعة، لكن، بوجود وسطاء. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤، لم يتضمن « إتفاق كيسينجر رقم ٢ » الإعلان عن إنتهاء حالة الحرب التي كان ينتظرها الاسرائيليون من جانب المصريين؛ ولكنه وضع الجيش المصري بحالة كان عليه فيها العزوف عن « حرب الاستنزاف »، وإستحالة مغامرته بأي هجوم. وفي ٣١ أيار ١٩٧٤، لم يحتو « إتفاق كيسينجر رقم ٣ » بين السوريين والإسرائيليين، بعكس الاتفاق السابق، أية إشارة لنشاطات المجموعات شبه العسكرية. وكانت مدام مئير حريصة على أن تحدد أمام الكنيست، بموافقعة حكومة الولايات المتحدة، بإن « نشاطات المجموعات أو الأفراد المسلحين غير خط التماس تشكل إنتهاكاً

لوقف إطلاق النار. وأن إسرائيل، في ممارسة حقها في الدفاع الذاتي، قد تكون مجبرة على التدخل بكل ما تملك من وسائل لاتقاء أعمال من هذا النوع. وأن الولايات المتحدة لن تعتبر رد إسرائيل كخرق لوقف إطلاق النار، وسوف تسانده سياسياً ». وعلى أثر هذا الموقف، أوضحت وزارة الخارجية الأميركية بإن الدعم الأميركي ليس إبداً غير مشروط، وأن الولايات المتحدة ستحتفظ لنفسها بتقدير إذا ما كانت إجراءات الوقاية الإسرائيلية، أو الغارات الإنتقامية هي فعلاً مبررة...

« تعاون الكبار على المستوى الدولي ؟» :

في أيلول ١٩٧٣، إلتمس وزير الخارجية الجديد ثقة مجلس الشيوخ. ولاحظ، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، « بإن المشاكل الحقيقية في عصرنا لا يمكن أن تحل، أو أن تواجه جدياً إلا بواسطة تعاون القوى الكبرى على الصعيد الدولي ». هذا المبدأ الرئيسي في الدبلوماسية الأميركية الجديدة لا ينبع لا من مكيافيلية شاملة، ولا من أمنية مثالية، ولا من إهتداء مسؤولي القوى الاخرى إلى السلمية، وإنما ببساطة من مجرد تحليل بارد للوضع الدولي. وقد طبَّق، في البداية، على مسألة البحث عن تسوية فيتنامية ـــ فالمفاوض الأميركي كان، في الواقع، مقتنعاً بفعالية إقناع مسؤولي فيتنام الشمالية من قبل القوتين الشيوعيتين الرئيسيتين.

وفي الشرق الأوسط، حيث كانت له ميزة تقديم نفسه كوسيط وليس كطرف في النزاع، مال هنري كيسينجر في الفترة الأولى، على ما يبدو، لإهمال المصالح السوفياتية، ولإعتبار المصريين، والإسرائيليين، والسوريين، كممثلين وحيدين للمأساة الأقليمية. إلا أن وزير الخارجية لم يلبث أن صحَّح هذه النظرة : فالمحادثات المعمَّقة التي أجراها في جنيف مع السيد غروميكو سجلت عودة إلى الوضوح ـــ إذ لا يمكن عزل الاتحاد السوفياتي عن تسوية شرق أوسطية. ومع هذا، كان الإنفراج بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة

يفترض نوعاً من تطبيع العلاقات الإسرائيلية ــ العربية، حتى وإن كان الاتحاد السوفياتي يبذل جهده كي لا يتم هذا التطبيع على حساب مصالحه في المنطقة. ولا شك بإن مصر تخلت عن التحالف السوفياتي ــ لكن ألم تكن، بإعلانها عن تراجع نفوذ موسكو في الشرق الأوسط، تجبر حكام الكرملين على تصلب اكبر ؟ لا سيما، وأن فك الارتباط الإسرائيلي ــ السوري لم يكن ممكناً لولا إرادة موسكو الطيبة ــ التي شهد عليها، رمزياً، وجود غروميكو في دمشق ساعة توقيع الإتفاق.

وقدمت قبرص البرهان ــ المعاكس على تفاهم « الكبيرين » المتبادل. ومن المؤكد أن المقصود هنا ليس نزاعاً على حدود الكتلتين، او على حدود النفوذين المتنافسين، وإنما مواجهة داخلية مع المجموع الأطلسي: أي أن المنتظر لم يكن تعاون القوى الأخرى، وإنما إستنكافها. ومع هذا، كان بمستطاع الاتحاد السوفياتي إعلان نفسه طرفاً في النزاع اليوناني ــ التركي، والإستفادة « بجاذبية »، بسيطة، من تصاعد التناقضات بين الحلفاء.

فغداة التدخل التركي الأول في قبرص، إكتفى حكام موسكو بتمثيل أنفسهم بمراقب في المؤتمر الثلاثي في جنيف ــ في حين أن المفاوضات كانت قد أختتمت ضمنياً ــ وطالبوا بإرسال لجنة من مجلس الأمن إلى الجزيرة. ولم يكن الأمر كذلك، أثناء التدخل التركي الثاني : فموسكو ستقترح هذه المرة دعوة مؤتمر دولي حول قبرص...

وفي سياق المفاوضات البطيء يجب، ليس فقط، إقناع الخصم عن طريق إستخدام كل موارد المحيط الدولي، وإنما أيضا إقناع الحليف، الذي يمكن أن يكون وجوده نفسه مهدداً، على المدى المتوسط، في نزاع الشرعيات...

اذا كان يفهم الخصم، فإن المفاوض كيسينجر أساء غالباً، على ما يبدو، تقدير ردود فعل الحليف، كما لو أنه لم يكن يستطع التخلي عن نوع من السلطوية في علاقاته مع « الزبائن » الحقيقيين أو المفترضين للولايات المتحدة. فالمصاعب التي أثارتها مناقشات « الشرعة الأطلسية الجديدة » مع

أورزوبا، معروفة جيداً. والخلافات مع الرئيس تيو كادت أن تفشل التسوية الفيتنامية.

ولا يمكن إنكار الضغط على الحليف الإسرائيلي في الشرق الأوسط. ضغط عام : « قل لأصدقائك بإن الولايات المتحدة مصمِّمة، بالتأكيد، على الدفاع عن وجود وأمن دولة إسرائيل، ولكن ليس عن فتوحاتها وعمليات ضمها المموَّهة. قل لهم بإننا لن نقضي على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط من أجل بضع قطع من الأراضي منحوها لأنفسهم »، كما أعلن كيسينجر، الذي كان لا يزال آنذاك مستشاراً رئاسياً، في حديثه مع رئيس المؤتمر اليهودي ناحوم غولدمان. فالأفق كان قد رسم آنفاً : أي أنه يمكن التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، إذا ما قبلت حكومة القدس مبادلة الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ بسلام حقيقي، متلازم مع ضمانات أمنية. وضغط في كل مرحلة من مراحل المساومات : ففي ٧ كانون الثاني ١٩٧٤، طالب الجنرال دايان، في واشنطن بتصريح يعلن إنتهاء حالة الحرب من جانب مصر، مقابل الانسحاب الإسرائيلي حتى خط مرتفعات سيناء. ورد كيسينجر بإنه إذا ما أدلى الرئيس السادات بمثل هذا التصريح، فإنه سيتعرض لإنتقادات الدول العربية المتطرفة، ولإنتقادات الرأي العام المصري؛ ومع هذا، فإنه سينقل الطلب الإسرائيلي، ولكنه لن يحاول الحصول على قبوله من جانب القاهرة؛ وتمنى من جهة أخرى، تعليمات اكثر تحديداً حول المراحل اللاحقة للإنسحاب الإسرائيلي.

إن وضع الحكام الإسرائيليين لم يكن مشابهاً، في نفس الفترة، لوضع مسؤولي سايغون. فمن جهة، لم يكن ثمة إحتجاج على شرعيتهم الداخلية؛ وكانت قواعد سلطتهم ثابتة اكثر من قواعد سلطة النظام الفيتنامي ــ الجنوبي؛ ومن جهة أخرى، كانوا يمتلكون مساندة كبرى في الولايات المتحدة، ليس فقط في الكونغرس، وإنما ايضاً من الرأي العام الذي يحدد هامش مناورة حكومة واشنطن. في الوقت نفسه، كانت الروابط المتعددة التي نسجتها إسرائيل مع الولايات المتحدة، وتبعيتها المادية في ميدان التسلح، وعزلتها عن بقية العالم، قد ولدت كلها تبعية عميقة بسيكولوجية وسياسية ــ إستطاع

المفاوض الأميركي أن يلعب عليها. وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الثورة، بدون مأساة، التي حصلت آنئذٍ في سياسة الأمن الإسرائيلية بإرشاد من الوساطة الأميركية : حلول الضمانات الأميركية والدولية محل جهاز الدولة العبرية العسكرية كعنصر أساسي للأمن الإسرائيلي.

وبصورة متناقضة، فإن قوة الولايات المتحدة لم تستطع التحول إلى نفوذ لدى حلفاء واشنطن التقليديين.. في قضية قبرص، وهي نزاع صغير بين أعضاء في نفس التحالف، تمَّت السيطرة عليه في الماضي. وبعد أن واجه مأزق الخيار الصعب، على أثر التدخل التركي الثاني في الجزيرة، في ١٤ آب ــ الذي سيقضي على دورة التنازلات المتبادلة التي تم إحرازها في جنيف ــ فإن هنري كيسينجر رضخ للموجة المعادية للأميركانية التي أجتاحت اليونان، وترك تركيا، المعتبرة كالحليف الأكثر أهمية، بطاقتها العسكرية وموقعها الإستراتيجي، تتصرف. وخفَّ بريق « نجم » ساحر واشنطن في أوساط الرأي العام، والصحافة الأميركية.. بيد أن التناقض ليس سوى ظاهري : فعلى حدود الكتلتين، فإن خطر الوصول إلى التطرف يخضع المتخاصمين ويضعهم تحت قيادة زعماءهم، مثلما أن القوميات المحلية المنبعثة من القرن الماضي، يمكن أن تزدهر بحرية اكبر، على صعيد أي كتلة، وتصيب بالعجز طبيب « نظام السلام » الكوني، الذي أهمل إدخالها في مخططاته.

وسنلاحظ أخيراً بإن اعتدال الكبار قد تجسَّد، في وثيقتين تعاقديتين كانت فائدتهما واضحة بالنسبة للملاحة البحرية في المتوسط الشرقي : فبروتوكولات أيار ١٩٧٢ وأيار ١٩٧٣ كانت تهدف لتجنب الإستفزازات، أو الإحتكاكات، في العلاقات بين سفن الحرب والطائرات السوفياتية وبين الأميركيين؛ وكذلك الحوادث بين سفن الحرب وسفن التجارة التابعة للأمتين [١٢]. فهل يجب أن نرى

---

١٢) سيروزموبو : الرقابة على الأسلحة البحرية في المتوسط، في ندوة كاليفورنيا عن الرقابة على الأسلحة والسياسة الخارجية، ١٩٧٥.

في هذا بداية رسم أولي للمفاوضات المقبلة حول تخفيض التوترات في المتوسط الشرقي ؟

III مشروع كارتر والتصريح الأميركي السوفياتي المتلازم :

عند سؤاله، في آب ١٩٧٦ في بلانس، عن خيارات سياسته الخارجية، كان جيمي كارتر قد فضل وضع النبرة على دمقرطة إجراءات القرار : « في الماضي، كانت القرارات تتخذ غالباً في الكواليس، دون أن يستشار الشعب، أو أن يعلم بها.. إلا أننا بإشراكنا الشعب الأميركي والكونغرس في قراراتنا على صعيد السياسة الخارجية، سنحرز دعماً حاسماً اكثر لهذه القرارات ». أمجرد بلاغة إنتخابية ؟ أم مشكلة مركزية في السياسة الخارجية ؟ في الواقع، إن الانتقال من الدبلوماسية السرية إلى دبلوماسية المشاركة، وإنهيار الاجراء الإداري التقليدي للقرار، غالباً ما حيَّر شركاء الولايات المتحدة، والمراقبين : ألم يتكلم الصحفي جيمس ستون عن « الدبلوماسية اللامتناسقة » ؟ ومع هذا، بالرغم من مصاعب الشكل، وحتى « الأخطاء التكتيكية »، فإن السياسة الخارجية لحكومة الرئيس كارتر تتضمن عدداً من الثوابت التي تكفل له الإستمرارية، والتناسق الجوهري.

وحول الشرق الأوسط، فإن الرئيس كارتر قطع الصلات مرتين مع مسعى أسلافه : فتجاه دبلوماسية سرية وإستعراضية، في الوقت نفسه، فضَّل اللجوء إلى إجراء اكثر كلاسيكية؛ وتجاه إتخاذ تدابير مؤقتة، وإتفاقيات فك الارتباط التي كان توقيعها قد شكَّل تقدماً لا ينكر [١٣]، فإنه لن يتردد عن إستبدال البحث عن خطوط كبرى للتسوية، « بمشروع كارتر »، في ٨ اذار ١٩٧٧؛ هذا المشروع المستوحى من تقرير كان قد أعدّه، في كانون الأول ١٩٧٥، ولحساب مؤسسة بروكينغز، عدة مستشارين حاليين في البيت الأبيض. ويبرز هنا عنصر « إعتدال » الكبار : فالدعم الذي قدمه الإتحاد السوفياتي لجزء من

---

١٣) لنقد « سياسة الخطوة خطوة في الشرق الأوسط »، أنظر ستانلي هوفمان « سياسة جديدة لاسرائيل »، لندن تموز ــ آب ١٩٧٥.

العالم العربي يفترض إشراك حكومة موسكو في تسوية شاملة للنزاع — في الواقع، سيؤدي مشروع كارتر إلى إتصالات جديدة مع الإتحاد السوفياتي، في إطار الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى إعداد بيان أميركي — سوفياتي متلازم، في أول تشرين الأول ١٩٧٧.

أصل مشروع كارتر :

تقرير بروكينغز.

في كانون الأول ١٩٧٥، نشرت مؤسسة بروكينغز، وهي مركز أبحاث دولية تقريراً موجزاً، أعد بناءً لطلب مؤسسة روكفلر، حول وسائل إيجاد تسوية شاملة ونهائية في الشرق الأوسط [١٤]. هذا التقرير، الذي كان في البداية جهد تفكير مشترك لستة عشر أختصاصياً من ذوي الاتجاهات والقناعات المختلفة سوف يصبح وثيقة مرجعية بالنسبة للدبلوماسية الأميركية، وخاصة عندما سيحتل إثنان من مؤلفيه وظائف هامة في محيط الرئيس — زيبيغينيو برزجنسكي مستشار خاص لشؤون الأمن القومي، ومساعده وليام كواندت.

ويشير فريق دراسات مؤسسة بروكينغز، أولاً، إلى مصلحة الولايات المتحدة الحيوية بإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط. فروابط الصداقة مع إسرائيل والدول العربية تفترض الحفاظ على أمن وإستقلال هذه الدول؛ فضلاً عن أن حرباً جديدة إسرائيلية — عربية ستبعث خطر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كما أن المصالح هي أيضاً إقتصادية [١٥]. فكل نزاع جديد سيجعل تموين الولايات المتحدة، واوروبا الغربية، واليابان بالطاقة يضطرب — وأنه لا يمكن إطلاقاً إهمال التداخل المتناهي بين المصالح الأميركية ومصالح

---

١٤) فيليب روندو : « الرئيس كارتر والشرق الأوسط »، السياسة الخارجية، ١٩٧٨، عدد رقم ١.
١٥) انظر أيضاً ش. عيساوي : « النفط، الشرق الأوسط، والعالم »، واشنطن ١٩٨٣.

بعض الدول البترولية. والحال أن هذا السلام الدائم يبدو الآن اكثر قرباً، واكثر قابلية للتفاوض. ومنذ ١٩٧٣، أعلنت بعض الدول العربية المواجهة لاسرائيل إستعدادها، مع بعض الشروط، للبحث في تسوية نهائية؛ ويبدو أن المسؤولين الأسرائيليين هم أيضاً مستعدين لمناقشة تسوية معقولة، آخذين المشكلة الفلسطينية بعين الاعتبار. أي أن زمن التدابير المؤقتة قد إنتهى الآن : وجهود السلام يجب أن توجه للبحث عن إتفاق جوهري.

هذا الإتفاق الجوهري لا يمكن أن ينجم إلا عن التوفيق بين المطالب الإسرائيلية ــ المتعلقة بالسلام والأمن ــ والعربية، المرتبطة بالجلاء عن الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، وعن حق تقرير المصير للفلسطينيين. فعلى الدول العربية أن تحترم وتعترف بسيادة إسرائيل، وأن تقبل بإقامة علاقات سياسية وإقتصادية، تدريجاً، مع تل أبيب؛ وعلى الدولة العبرية الإنسحاب حتى حدود ٥ حزيران ١٩٦٧ ــ التي يمكن أن تتضمن بعض التعديلات ــ وأن تلبي طلب حق تقرير المصير للفلسطينيين « بشكل أو بآخر ».

تنازلات صعبة تتطلب تطبيقاً على مراحل ممتدة على عدة سنوات، والحفاظ على روابط وثيقة بين مسألة إقامة العلاقات الطبيعية بين دول المنطقة، والانسحاب من الأراضي المحتلة، بإعتبار أن الخلافات المحتملة يمكن أن تسوى عن طريق لجان ثنائية، أو متعددة.

إن المشكلة الفلسطينية هي، مع مشكلة الحدود ووضع القدس، في قلب المناقشة. فحق الفلسطينيين في تقرير المصير يجب أن يعترف به، ويطبق في سياق السلام؛ ولكن يجب أن يتوازن هذا الحق مع إعتراف الفلسطينيين بسيادة إسرائيل، والأردن. في الواقع، أن حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم بأنفسم يمكن أن يمارس بعدة طرق ــ لا سيما عن طريق خلق دولة فلسطينية مستقلة تقبل الإلتزامات الداخلة في إتفاقية السلام، أو عن طريق إنشاء هوية فلسطينية (كيان) مستقلة ذاتياً، ومتحدة إرادياً مع الأردن. وتبقى الهمة حول هوية أولئك الذي سيكونون مؤهلين للتفاوض باسم الفلسطينيين : فمؤتمر القمة العربي

في الرباط، في ١٩٧٤، قبل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين، إلا أن الأردن لا يزال بعتبر أن من حقه تأمين هذا التمثيل. ويشير التقرير إلى ضرورة مشاركة « الممثلين الفلسطينيين المقبولين » و« المستعدين لتقبل وجود إسرائيل » ــ الأمر الذي قد لا يتلاقى، كلياً، في الوقت الحالي مع « الصورة » الراهنة لمنظم التحرير الفلسطينية.

ويستند باحثو مؤسسة بروكينغز، فيما يتعلق بمشكلة الحدود، إلى تعابير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ « الإنسحاب من كل (أو من بعض) الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ »، وحق الوجود في « إطار حدود مضمونة ومعترف بها » ــ كما أن قبول مجموع الأطراف، الأختياري، للحدود المكتسبة بحق، نظهر كشرط أساسي للأمن المستقبلي : فبدون « شرعية » التوزيع الأقليمي، كيف يمكن التفكير بأمن حقيقي في منطقة تتقارب فيها مراكز السكان جداً من بعضها البعض، وحيث أن الأسلحة الأكثر تطوراً قد كدِّسَت من قبل مختلف الأطراف ؟ ولا تزال مسألة القدس تبدو معقدة جداً بسبب العواطف التي تثيرها. إن فريق الدراسات قدَّم ثلاثة إعتبارات دنيا : إن أي حاجز لا يجب أن يقسم المدينة ويمنع إنتقال الأشخاص بحرية؛ « الوصول غير المشروط » للأماكن المقدسة فكلٍ واحد منها يوضع تحت إشراف الطائفة المعنية ــ يجب أن يكون مضموناً؛ ويجب تأمين إستقلال ذاتي واسع لكل « مجموعة وطنية » في القدس. إن الحل النهائي لا يمكن أن يأتي إلا في مرحلة لاحقة للتفاوض، ولكن يمكن التفكير بثلاثة إحتمالات : السيادة الإسرائيلية مع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة؛ إقتسام السيادة بين إسرائيل ودولة عربية مع نفس حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة؛ إقامة سلطة دولية على المدينة القديمة في داخل المنطقة المقدسة، مع حرية الإنتقال بين إسرائيل والدول العربية.

وسيكون من الصعب على أطراف النزاع التوصل إلى مثل هذه التسوية إذا لم تقدم لها المساعدة اللازمة : « فثمة داخل كل دولة، وكل حركة، ثوابت سياسية وبسيكولوجية صلبة، بحيث سيكون من الصعب تجاوزها كلياً حتى وإن رغبت الحكومات والقيادات بذلك »، كما يستنتج التقرير. إن ضمانات دولية

يجب أن تتلازم، إذن، مع إتفاقات السلام، مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وتثبيت قوة سلام ومراقبين دوليين تحت إشراف مجلس الأمن. لا سيما،وأن إلتزاماً حقيقياً من جانب الكبيرين هو ضروري لجعل إجراء السلام فعالاً : إلتزام الولايات المتحدة بسبب الثقة التي توحي بها للطرفين، وقدرتها على تقديم مساعدة إقتصادية وعسكرية لهما »؛ وأيضاً إلتزام الإتحاد السوفياتي « طالما يرغب بلعب دور بنّاء ». ولاحظ باحثو مؤسسة بروكينغز، بإن الإتحاد السوفياتي، الشريك في رئاسة مؤتمر جنيف، والمستاء في الماضي القريب من إستيعاده عن إتفاقات فك الأرتباط (خاصة إتفاق ١٩٧٥ حول سيناء)، قادر، بسبب روابطه مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، على الوقوف بوجه التقدم نحو تسوية شاملة...

مشروع تسوية شاملة :

منذ تمركز الإدارة الديموقراطية الجديدة في الحكم، بين ١٤ و٢١ شباط ١٩٧٧، بدأ سايروس فانس، وزير الخارجية، جولة « إستكشافية » أولى في الشرق الأوسط، سمحت له بالإطلاع على خط التقارب بين محادثيه العرب والإسرائيليين ــ ضرورة التوصل إلى السلام، التمني بالعودة إلى مؤتمر جنيف، إمكانية حل المسائل الاجرائية، وتحديد العناصر الأساسية الثلاث للتسوية : السلام، الانسحاب من الأراضي المحتلة، والمشكلة الفلسطينية.

وفي ٩ آذار ١٩٧٧، عبَّر الرئيس كارتر بوضوح، أثناء مؤتمر صحفي، عن وجهات نظره، وقدَّم إقتراحات :

ــ « يجب أن تمتلك دولة إسرائيل حدوداً قابلة للدفاع ». ولكن لا بد من التمييز بين « حدود السيادة »، التي يجب أن تلتقي، فيما عدا بعض التعديلات البسيطة، مع حدود ٥ حزيران ١٩٦٧، وبين « الخطوط الأمنية »، التي يمكن أن تمتد لأبعد من ذلك. ويمكن تخيّل ضمانات مثل

إنشاء مناطق منزعة السلاح، ووجود قوات دولية، وإقامة نظام الكتروني للمراقبة شبيه بنظام سيناء.

ـــ « إن إنسحاباً ملموساً لإسرائيل من الأراضي التي تمارس حالياً إشرافها عليها » يبدو ضرورياً مقابل قبول العرب لسلام حقيقي يوجب نهاية حالة الحرب، وإنشاء علاقات دبلوماسية وتجارية، وحرية إنتقال الأشخاص والأموال.

ـــ « مشروع كارتر » هذا، سيكون قابلاً للتحقيق خلال ثماني سنوات، ويتضمن عدة مراحل، من بينها تعهد الدول المعنية، الجازم، بالسلام، ونهاية حالة الحرب، وتخطيط الحدود، ودراسة المشكلة الفلسطينية ».

وفي ١٧ آذار، عاد رئيس الولايات المتحدة إلى المشكلة الفلسطينية، طبقاً « لخط » تقرير بروكينغز :

أشار إلى ضرورة إنشاء وطن للفلسطينيين، سواء في إطار الأمة الأردنية، وسواء بوسائل أخرى؛ إلا أنه حدَّد بإن الولايات المتحدة لن تقيم أي علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما أن هذه الأخيرة لم تعترف بإسرائيل. وفي ١٢ أيلول، وأثناء إفتتاح الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إستعاد بيان من وزارة الخارجية نفس التعابير : « فكي يكون قابلاً للبقاء، لا بد لاتفاق السلام من الإستفادة من مساندة كل الأطراف في النزاع، بما في ذلك الفلسطينيين. وهذا يعني بإنه يجب إشراك الفلسطينيين بمسيرة السلام ». وتؤكد هذه الوثيقة الأميركية ضمنياً بإن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، شرط أن تقوم هذه الأخيرة، مثل كل المشاركين في مؤتمر جنيف، بقبول القرار ٢٤٢ ـــ ولكن، يضيف الرئيس كارتر بعد ذلك بثلاثة أيام، بإن خيار الولايات المتحدة ليس مركزاً فقط « على منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الفلسطينيين ». إنها مشكلة مزعجة قضية تمثيل الفلسطينيين هذه !. وفي ٢٩ أيلول، ليَّن رئيس السلطة التنفيذية الأميركية موقفه بالقول : « إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جزءاً هاماً من الفلسطينيين، ولكن ليس كل الفلسطينيين »، فرؤساء البلديات، والمسؤولين المحليين في الضفة الغربية،

أكانوا ينتمون أم لا إلى منظمة التحرير الفلسطينية، يمثلون ايضاً الشعب الفلسطيني ».

أثناء ذلك، قام الرئيس الأميركي ووزير خارجيته بمقارنة وجهات نظر الولايات المتحدة مع وجهات نظر الأطراف القائمة : المواقف محددة بصورة أفضل، لكن، في النهاية، يمكن ملاحظة خلافات كبرى بين إسرائيل والدول العربية ــ والتي إزدادت بعد نجاح « الليكود » الانتخابي ــ وحتى خلافات بين بعض الدول العربية نفسها حول مسألة تحديد الحدود المضمونة والمعترف بها، وحول تمثيل الفلسطينيين في مفاوضات وتسوية القضية الفلسطينية. إن القنوط كان يترقب ضيف البيت الأبيض الذي هدَّد قائلاً : « سيكون من الصعب على الولايات المتحدة الاستمرار بتخصيص كل هذا الوقت، والجهد، للشرق الأوسط إذا ما فشلت جهودها... ».

ثم تبع ذلك التقارب الإستعراضي بين الكبيرين ــ الشريكين في رئاسة مؤتمر جنيف. وفي ٣٠ أيلول، وعلى أثر مباحثات في نيويورك بين أندريه غروميكو وسايروس فانس، أعلن هذان الأخيران بإن حكومتيهما تلتزمان ببذل أقصى الجهود « للتغلب على الخلافات الاسرائيلية ــ العربية، ودعوة مؤتمر جنيف قبل نهاية السنة ». وفي الأول من تشرين الأول، نشر البيان المشترك الأميركي ــ السوفياتي. فالموقعين يذكران بالشروط الأساسية للتسوية : « إنسحاب إسرائيل من كل (او من بعض) الأراضي المحتلة في نزاع ١٩٦٧، حل القضية الفلسطينية التي تفرض ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، إنتهاء حالة الحرب، وإنشاء علاقات سلمية طبيعية على أساس قاعدة الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة، والتكامل الإقليمي، والاستقلال السياسي ». ويعلنان عن إستعدادهما للمشاركة في الضمانة الدولية للحدود، ويدعوان لعودة مؤتمر جنيف، « الطريق الوحيد الذي يسمح بتسوية كاملة لمشكلة الشرق الاوسط »، مع مشاركة كل الأطراف « بما في ذلك ممثلي الشعب الفلسطيني ».

وهكذا يبدي الكبيران، ولأول مرة، نية حقيقية للتعاون حول الشرق

الأوسط : ولأول مرة يقومان بنشر بيان مشترك حول هذا الجزء من العالم. وحيّا الرئيس كارتر الموقف المعتدل الذي تبنّاه الإتحاد السوفياتي. وأستقبلت الوثيقة بتأييد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية، بالرغم من بعض الإنتقادات للملابسات التي تضمنتها. إلا أن الإشارة إلى « حقوق الفلسطينيين المشروعة » ــ بدلاً من تعبير « المصالح المشروعة »، الأكثر غموضاً، والمستخدم حتى هذه الفترة ــ أثار الأوساط السياسية في تل أبيب، والرأي العام الاسرائيلي بشبه إجماع، الذي أستنكر «تخلي » الولايات المتحدة، والذي، بواسطة « اللوبي الصهيوني » أوصل قلقه إلى الكونغرس الأميركي.

وبما أن هامش حركته قد تأثر من جرّاء ذلك، فإن الرئيس الأميركي قبل بأن يضع، في ٥ تشرين الأول، مع المسؤولين الأسرائيليين، « وثيقة عمل » مشتركة، أشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى صفتها « غير النهائية »، في حين صورها الاسرائيليون « كتصحيح » للبيان الأميركي ــ السوفياتي. « فالوفد العربي الوحيد » إلى مؤتمر جنيف، والذي تم الاتفاق عليه من قبل كل الأطراف، والذي سيضم « عرباً فلسطينيين »، سينقسم إلى خمس مجموعات عمل تعالج المسائل الثنائية (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية وغزة)، على أن تتكون المجموعة الخامسة من « عرب فلسطينيين »، ومصريين، وأردنيين، وبعد إطلاعها على النص، ردَّت الدول العربية بالتأكيد من جديد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر جنيف. منظمة التحرير الفلسطينية، متبوعة بالاتحاد السوفياتي، أدانت « المحاولة الهادفة لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وفتح الطريق أمام الاتفاقات الثنائية ».

في الوقت نفسه، أوحى الجنرال دايان، بإن الولايات المتحدة وإسرائيل متفقتان على أن يستبعدا من التمثيل الفلسطيني « كل شخص تسميه منظمة التحرير الفلسطينية، حتى وإن كان المقصود بذلك أحد سكان الضفة الغربية أو غزة ». إلا أن وزارة الخارجية الأميركي سرعان ما كذبت ذلك، وتوقع برزجنسكي تأجيل مؤتمر جنيف حتى الأشهر الأولى من عام ١٩٧٨.

ومرة أخرى سدت القضايا الاجرائية سبل السلام، وبدا الكبيران عاجزان عن « فتح » الطريق. وفي ٩ تشرين الثاني ، أعلن الرئيس السادات عن مبادرته التاريخية.. وفي ٣٠ حزيران ١٩٧٨، وأمام الفشل الكبير للمسعى المصري، فكر جيمي كارتر بالعودة إلى مؤتمر جنيف.

وفي ٣١ كانون الأول ١٩٧٧، كان زبيغنيو برزجنسكي قد رسم في خطاب متلفز « الحلقات الثلاث » لدبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط : الأولى هي المفاوضات المصرية ــ الإسرائيلية بمشاركة الولايات المتحدة إذا رغب الطرفان بهذه المشاركة؛ والثانية تلك التي تعالج قضية الضفة الغربية وغزة مع الفلسطينيين المعتدلين من خارج م.ت.ف.، والأردنيين، وكذلك مع العربية السعودية التي يرجع إليها دور هام؛ والثالثة تتعلق بالعرب المتصلبين الذين يساندهم الاتحاد السوفياتي، ويجب أن تقوم في اطار جنيف.

الفصل الخامس

إقتراحات حول الأمن والتعاون في المتوسط.

I ـ الأمن بواسطة التواجد البحري :

إن البحرية السوفياتية والأميركية متساويتان، تقريباً، في القوة، بحسب الرائد مور، رئيس تحرير الدليل السنوي العالمي لاساطيل الحرب [1]. وخطوط القوة والضعف تتقاطع فيها. ومقسمة إلى أربعة أساطيل، لا تستطيع الوصول إلى أعالي البحار إلا عبر ممرات ضيقة، فإن البحرية السوفياتية تعاني، اكثر من الأميركية، من التبعيات الجغرافية، غير أنها متحررة بشكل كبير من القيود التي تفرضها حماية البحرية التجارية. وسفن السطح الأميركية هي، في مجملها، أفضل تسليحاً ـــ وستزداد ميزتها عندما ستتلقى صاروخ الأعتراض توماهاوك ـــ إلا أن الغواصات السوفياتية القاذفة للصواريخ متفوقة على الغواصات الأميركية (علماً بإن ظهور غواصات أوهيو المسلّحة بترايدنت I، في مستقبل قريب، من شأنه إعادة التوازن، على الأقل جزئياً). وبصورة عامة، فإن حرية النشاط البحري للسوفيات « تزيد من المناطق التي قد يكون على الغرب أن يرد فيها » : مثلما أدت لذلك عمليات حديثة لأسطول سوفياتي في عرض أريتريا. وفيما يتعلق بالمتوسط، وأمام الأسطول السادس الأميركي، الذي يبقى الأسطول الأكثر أهمية في المنطقة مع مجموعيته من حاملات الطائرات، وخمس عشرة سفينة

---

١) دليل جانز، طبعة ١٩٧٨. أنظر أيضاً ج. رهور : المواجهة بين القوى العظمى في البحار، واشنطن، ١٩٧٥.

سطح مقاتلة، ووحدته البر ـــ مائية التي تضم ست سفن، وفوج إنزال؛ فإن عدد الوحدات السوفياتية في المتوسط إرتفع في عام ١٩٧٧ بمعدل ٨ إلى ٩ غواصات في اليوم، ومن ١٠ إلى ٢٠ سفينة سطح مقاتلة، ومن ٢٠ إلى ٢٧ بارجة مساعدة أو للأستعلامات، ووحدات أخرى متخصصة. لكن، وبما أن جولة الأسطول السوفياتي في المتوسط مؤمنة، بالقسم الأكبر منها، بواسطة أسطول البحر الأسود، فإن مجمل هذا الأسطول يجب أخذه بعين الاعتبار من أجل تقدير صحيح لميزان القوى ـــ فهو يساوي ٢٥ غواصة، ٧٠ سفينة سطح كبرى، حاملتي طائرات، ٨ طرادات، ٣٠ مدمرة، و٤٠ بارجة.

إقتراحات :

إقامة توازن مع الوجود البحري السوفياتي : هذا القلق هو قديم في أوساط حلف الأطلسي العسكرية [٢]. والمقصود ليس، طبعاً، سباقاً جديداً إلى « حافة الهاوية »، وإنما إستخدام أفضل، في أفق ردعي، للقوى البحرية الغربية، من أجل الأبقاء على تواجدها في المتوسط، وإعادة علاقاتها مع مرافىء إرتباط فقدتها، غالباً، بسبب عدم إهتمامها بها. أي وجود متعدد الجوانب، لأنه ستتم دعوة مجمل الدول الأعضاء في الحلف ذات التقاليد البحرية ـــ ليس فقط الدول الشاطئية، وإنما ايضاً بريطانيا العظمى، هولندا، النروج، الدانمرك، وحتى ألمانيا الفدرالية. إن وجوداً بحرياً موسعاً في المتوسط سيكون ذو معنى سياسي بشكل خاص : فهو سيعبر عن القلق « بالعودة إلى البحر »، بعد سنوات من التركيز البسيكولوجي على أوروبا الوسطى، وعن الاهتمام بضم فعال للقوى الصغرى والمتوسطة في التحالف إلى القوة المتوسطية، وعن الإرادة بإتخاذ تدابير إحترازية قبل المفاوضات المقبلة حول تخفيض القوى الموجودة.

---

٢) أنظر مقالة الأميرال ورث باغلي في أرشيف أوروبا (بون)، ٢٥ تشرين الأول، ١٩٧٥.

II ــ الأمن بواسطة تخفيض التوتر عن طريق التفاوض :

كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في هيلسنكي وجنيف، قد قبل، بدافع من ثلاث من الدول المشاركة، هي مالطة، قبرص، ويوغوسلافيا، مبدأ عدم تجزئة الأمن، واحتفظ بمكان متميز في مناقشاته لمنطقة واحدة، خارج أوروبا، هي المتوسط. واكتفى بيان هيلسنكي الختامي (١٩٧٥) بالتعبير عن نية الـ ٣٥ دولة المشاركة في المؤتمر « للمساهمة في السلام، والأمن، والعدالة، في هذه المنطقة التي تمتلك فيها الدول المشاركة، والدول المتوسطية غير المشاركة، مصلحة مشتركة »، و« البحث، عن طريق متابعة تحسين علاقاتها مع الدول المتوسطية غير المشاركة، بزيادة الثقة المتبادلة بصورة ترسخ الأمن والأستقرار في مجمل المنطقة المتوسطية ». إستعدادات غامضة دون أي محتوى حقيقي : ولا يمكن أن يكون الأمر مغايراً لذلك، بسبب تردد الكبيرين أمام كل تحديد « لحق الشرطي »، في المتوسط، وخشية المشاركين الآخرين من رؤية مشكلة الشرق الأوسط تتداخل مع تسوية المسائل الأوروبية، علماً بإن هذه القضية كفيلة بإيقاف مسيرة الأنفراج الأوروبي.

وخلال إجتماع بلغراد حول نتائج « مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي » (١٥ حزيران ١٩٧٧ ــ ٨ آذار ١٩٧٨)، طالبت مالطة بإنشاء « لجنة دائمة للأمن والتعاون في المتوسط » [٣]، إلا أن الغربيين إقترحوا البدء بأعمال اكثر تحديداً. وهكذا، فإن إجتماع خبراء لاقاليت (مالطة) حول المشاكل المتوسطية (١٣ شباط ١٩٧٩) لن يتطرق ابداً إلى المسائل الأمنية التي ستعالج في الاجتماع الثاني حول « نتائج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي »، المقرر في مدريد، ابتداء من ١١ تشرين الثاني ١٩٨٠. في الواقع، بدت المسألة المتوسطية « مزعجة » في بلغراد، كما حصل ذلك، قبل سنتين، في هيلسنكي وجنيف، بإعتبار أن

---

٣) وثائق مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وأنظر ف.ي. غبالي « إجتماع بلغراد حول نتائج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي »، مجلة الدفاع الوطني، حزيران ١٩٧٨.

مداخلات سبع دول متوسطية، غير مشاركة، ولكن مدعوة (الجزائر، مصر، إسرائيل، لبنان، مراكش، سوريا، وتونس) دارت في جوهرها حول النزاع الشرق ــ أوسطي.

إذن، ثمة شرط مسبق : تسوية ــ أو حتى بداية تسوية ــ نزاع الشرق الأوسط. ففي اليوم الذي سيتوفر فيه هذا الشرط، سيصبح من الممكن التفكير بمفاوضات من أجل تخفيف التوترات في المنطقة.

إقتراحات :

يمكن إكتشاف ثلاثة إتجاهات :

أ) في أيار ١٩٥٠، كانت بريطانيا العظمى، وفرنسا، والولايات المتحدة، قد أعلنت، عن رغبتها باحتواء السباق إلى التسلح بين الدول العربية وإسرائيل، ضمن الحدود المرسومة بمطالب الأمن الداخلي. ونعرف كيف أن التوازن، المُفَتش عنه، قد تم القضاء عليه ابتداء من ١٩٥٥، مع بروز الاتحاد السوفياتي، والمزايدات في الالتزامات العسكرية التي تبعت ذلك [٤]. إذن، إن أي تسوية سياسية في الشرق الأوسط يجب أن تتضمن إتفاقاً بين الأربعة حول مستوى تسلح الدول الأطراف في النزاع.

ب) يمكن إنشاء « لجنة متوسطية للأمن » ذات بنية بسيطة، ووظيفة توفيقية. وأن تكون مؤلفة من ممثلين عن الدول الشاطئية والاثنين الكبار. وأن تجتمع مرة أو مرتين في العام، أو عندما يتطلب الوضع ذلك، على مستوى الوزراء، وحتى رؤساء الدول أو الحكومات ــ أو خلال ذلك. على مستوى الوزراء (فالدول الأعضاء ستحتفظ ببعثات دائمة لها في مركز اللجنة). وعلى

---

٤) ي. رعنان : الاتحاد السوفياتي يسلح العالم الثالث، كمبردج، ١٩٦٩؛ ج. كلاني، بيع الأسلحة والتجهيزات النووية : سياسة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية منذ حرب تشرين الأول ١٩٧٣، السياسة الخارجية، ١٩٧٣، عدد رقم ٦.

اللجنة أن تلعب دوراً في تجنب، وتطويق الأزمات الأقليمية، عن طريق إعطائها صلاحيات فعلية في التحقيق والمراقبة : إعلامها بتحركات وتدريبات القوى البحرية؛ والإشراف على حقيقة « التدخلات الخارجية » في حالة نزاع داخلي، أو تمرد، أو أي أزمة سياسية يعهد بها إليها.

ج) مرحلة وحيدة لهذا الأجراء : على الكبيرين أن يوقعا، لاحقاً، إتفاقاً « للسيطرة على التسلح »، يهدف إلى تحديد، ومن ثم إلى تخفيض وجودهما البحري في المتوسط. ولا شك أنه لا يجب إطلاقاً، أهمال تأثير مثل هذا الاتفاق على التوازن الاستراتيجي العام، وعلى توازن القوى في أوروبا : أي أن علاقة يجب أن تقوم بين المحادثات حول تحديد الأسلحة الاستراتيجية، وبين المفاوضات الاوروبية.

أمن الدول، وحق الجماعة الاشتراكلية بالتدخل :

تبدو قوة الكبار معتدلة جداً على بعض المستويات. وستانلي هوفمان كان يندد، فيما مضى، بأوهام القوة المطلقة : فالعلاقة الوثيقة جداً، منذ بدء التاريخ، بين القوة العسكرية ونجاحات أمة ما، تراخت فجأة في العصر النووي. والانتاجية الايجابية للقوة، لم تعد مؤكدة، لا سيما وأن المنافسة إتخذت مواقع جديدة : ففي القنصليات تتفوق، من الآن وصاعداً، مسألة إنشاء وسط دولي ملائم؛ وحلت أهداف « الوسط » « النزيهة »، محل أهداف « الامتلاك » التقليدية. وتأثرت الوسائل أيضاً : فالغزو العلني، وإستخدام القمع المطلق، تركا مكانهما للتخريب، وحتى لتقنيات التسلل غير العنيفة، وللمساعدة الثقافية في الإشراف على القيادات، أو التشكيلات السياسية. إذن، بالنسبة للكبار، هذا عصر العجز النسبي، وعصر نوع من الكبت : فوحدها « بيسيكولوجية القوة » ستظل قائمة، مع ما يواكبها من إشارات ورسائل، واتصالات رمزية.

ومع هذا، وإذا ما كانت الأعمال التقليدية، المتجهة للسيطرة على الأحداث والتأثير المباشر على الأخرى وإمتلاك الأراضي والشعوب، محرمة بين الكتل،

فإنها تبدو شرعية داخل كل كتلة بمفردها : خاصة في الشرق حيث أن، منذ ١٩٦٨، مفهوم السيادة القطرية كان قد ألغي من قبل « الأممية البروليتارية »، التي حددت مطالبها، بصورة ذاتية، من قبل المسؤولين السوفيات. فتقنين العلاقات التي يجب إقامتها على صعيد التحالف ــ أو بصورة أعم على صعيد نفس « النظام السياسي والاجتماعي » ــ بين الدولة القائدة وشريكاتها يجب أن تكون إحدى القواعد التي يرتكز عليها الأمن في المتوسط.

والمشكلة تتعلق مباشرة بالمتوسط الشرقي : فدولتين واقعتين على شواطىء الأدرياتيك، يوغوسلافيا وألبانيا يمكن أن تعتبرا، من قبل موسكو، كجزء من مجموعة الدول الاشتراكية، حتى وإن لم تكونا عضويتين في حلف فرصوفيا. وحالة يوغوسلافيا مقلقة بشكل خاص : إذ المقصود بها الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم يكن توجهها السياسي، على المدى البعيد، موضوع إتفاق ضمني بين الشرق والغرب [٥]. فيوغوسلافيا تتبع، منذ القطيعة بين تيتو وستالين، سياسة عدم إنحياز، وتوازن بين موسكو والغرب. إلا أن المسؤولين السوفيات يرفضون إعتبار هذه السياسة نهائية. فأثناء زيارته لبلغراد، في تشرين الثاني ١٩٧٦، دعا ليونيد بريجنيف اليوغوسلافيين إلى تفسير عدم إنحيازهم على طريقة الكوبيين، بتحولهم إلى أعضاء كليين في الكوميكون عن طريق فتح مرافئهم أمام البحرية الحربية السوفياتية، وعن طريق تنسيق سياستهم الخارجية مع موسكو. وقد رفض هذا النداء من قبل تيتو، لكننا نخشى، بالرغم من الاحتياطات التي اتخذها الفريق اليوغوسلافي الحالي، أن يقوم الاتحاد السوفياتي بخلق، أو إثارة أزمة الخلافة المقبلة : فأي عمل غير مباشر بواسطة « لعبة » بين مختلف القوميات اليوغوسلافية ممكن الوقوع، وكذلك التدخل المباشر، الذي سيخلق وضعاً من أحرج الأوضاع في المنطقة.

من هنا لا يجب على « لجنة الأمن المتوسطية » الاكتفاء بإعادة التأكيد

---

٥) ج.ر. آزرائيل، رزلونتال. ت. ناكاغاوا : « نظرة مفتوحة إلى العلاقات بين الشرق والغرب »، اللجنة الثلاثية، ١٩٧٨، ص : ٢٣ ــ ٢٤.

المجرد على القواعد العامة للقانون الدولي، وإنما إعلان تمسكها بمبدأ عدم التدخل « بمعزل عن النظام السياسي أو الاجتماعي ». وهذا الالتزام سيكون هاماً بالنسبة للغرب ــ في افق مجيء حكومات تشارك فيها « الشيوعية الأوروبية » في بعض دول اوروبا المتوسطية : إلا أن هذه، وقبل كل شيء. مشكلة توافق مبادىء أمن المتوسط، مع عقيدة حق تدخل الجماعة الاشتراكية التي ستطرح لاحقاً.

أمن الدول والتوازن بين الطوائف :

بوجه المآسي التي تضرب، حتى الإنفجار، دولتان، الأولى متعددة الطوائف، لبنان، والثانية ثنائية الطوائف، قبرص، فإن « لجنة الأمن المتوسطية » قد تفكر « بتجميد » النزاعين اللبناني والقبرصي، على المستويين الداخلي والدولي : وستحاول هنا «تحييداً شاملاً سيتجه بقوة نحو الحياد التقليدي».

وهذا الحياد لا يعني سوى الدولة، وليس ابداً حكومتها : فهو يمس التوجه الدولي للكيان المعني، وليس ابداً اللعبة الداخلية للقوى السياسية ــ حتى وإن كانت بعض الدول الأخرى مستعدة دائماً للتنديد بمواقف الصحافة أو الأحزاب، وإعتبارها كخرق لنظام الحياد، و« الحياد الشامل » سيمس ليس فقط الوضع الدولي للدولة، وإنما أيضاً تركيب حكومتها. فهذا التركيب سيكون، قبل كل شي دولياً، وعلى هذا الأساس سيُمنع التدخل العسكري للدول الأخرى؛ وسيُمنع إنتماء لبنان وقبرص إلى « كتلة » أو إلى تحالف دول. وهو سيمتد، فضلاً عن ذلك، إلى الميدان الداخلي : وسيفرض نوعاً من التوازن الحكومي، وتشكيل حكومة تآلف تسمح « بالتعايش الداخلي » لمختلف الطوائف ولتعبيراتها الحزبية. إن اللعبة السياسية الداخلية ــ اللبنانية أو القبرصية ــ ستكون إذن مميَّزة ، وأيضاً اللعبة الدولية حول هذين البلدين.

إن وضع الحياد، في صفته الدولية، يمكن أن يرتدي شكل إعلان وحيد الجانب من قبل حكومة بيروت أو نيقوسيا، يسجله بيان جماعي للقوى الأعضاء

في « لجنة الأمن المتوسطية ». وستقوم هيئات إشراف دولية، نابعة من لجنة الأمن المتوسطية، بضمان تطبيق الحياد « على الأرض ».

ولا شك بان مثل هذه التسوية ستكون على حساب الشعبين اللبناني والقبرصي : فإذا ما أخذت بحرفيتها، فإنها ستحرم كل تبدّل في القوة السياسية للطوائف والأحزاب الموجودة. والربط بين إلتزامات الدولتين، على المستوى الدولي، وتحييد لعبتهما السياسية الداخلية، سوف يفسر، في الواقع، كتهديد لحياد الدولة، إذا ما ظهر كنصر حاسم لهذه الطائفة أو الفئة السياسية. لذا، سيكون من المهم أن نرسم حدوداً دقيقة في الزمان لمثل هذه التسوية : فبدون أن نجمد اللعبة السياسية الداخلية إلى ما لا نهاية، وبدون أن ننزع نهائياً كل معنى عن حق الاقتراع، فإن هدف التسوية سيكون وقف تفتت البنيات الجماعية، وإعادةُ التكوين الضرورية للتوافق الداخلي. وعند إنتهاء كل مرحلة ــ عشر سنوات مثلاً ــ ومع بقاء الحياد، يمكن للعبة القوى السياسية العودة من جديد في جو صحي.

III ــ الأمن بواسطة التعاون الاقتصادي :

يبدو المتوسط الشرقي، اليوم، كصورة مصغَّرة عن العالم، على مفترق التوترات بين الشرق والغرب، وكذلك الشمال والجنوب. فعلى شواطئه، نجد في الوقت نفسه، أعضاء من « الطبقة الوسطى العالمية » الجديدة ــ المنتجة للمواد الأولية الهامة. والدول الشابة ذات القطاع التنافسي ــ و« العالم الرابع »، المكوّن من الدول الفقيرة، فعلياً، والتي إزداد فقرها خطورة مع الأزمة البترولية. إلا أن الأزمة البترولية، بتعميقها، موضوعياً، الهوة بين مجموعتي الدول هذه، أعطت لمجموع أمم الجنوب الشعور بقوة حقيقية.

هذا الدخول لدول العالم الثالث، كسلطة جديدة على الساحة الدولية، ومعركتها من أجل نظام إقتصادي جديد، قاد الدول الغربية إلى تحديد «سياسة

تجاه الجنوب [٦]»، مثلما كانت هذه الدول قد طورت « سياسة تجاه الشرق ». هذه السياسة يجب أن تكون سياسة خارجية حقيقية بين الغرب ــ والجنوب، وقائمة في مركز الاهتمامات الدبلوماسية، المستندة على مناقشة مطالب العالم الثالث ــ في حين أن المساعدة في التنمية كانت تظهر كسياسية هامشية، كتعبير عن نوايا الاحسان من جانب المؤسسة الدولية. وعلى هذه السياسة أن تكون متعددة الجوانب، بعكس العلاقات الثنائية المنضوية تحت لواء النظام القائم : ففي لجان الأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية،لا تبرز المنظمات المشاركة إطلاقاً « كمؤسسات متخصصة »، وإنما كمواقع جديدة « للسياسة الخارجية الكبرى »؛ وفيما وراء جدول الأعمال الشكلي، تتم المحافظة على نفس الخطاب، ويوجه نفس التحدي للعالم الصناعي، مفاجئاً، غالباً، الوفود الغربية المؤلفة من التقنيين. وأخيراً، فإن على هذه السياسة أن تكون شاملة بصدق، تتضمن الالتزام بمناقشة عميقة مع مجمل دول الجنوب، حول كل قضايا تداخل الاستقلال، وترفض إغراء التفاهم الشفهي الذي سيترك للآخرين مخاطر وعبء المواجهة. في الآن نفسه، فإن تهذيب مفهوم التطور في آفاق العدالة الاجتماعية التي طرحتها مدرسة البحث عن السلام، سيفجر بعض تناقضات المناقشة الحالية، وسيظهر غير متكافىء مع تثبيت السيادات المستثارة.

سيناريو العلاقات بين الشمال والجنوب :

يجب إستخلاص ثلاثة إفتراضات من أجل العلاقات بين الغرب والجنوب في العقد القادم.

أ) إعادة بناء نظام إقتصادي ليبرالي :

بعد انتهاء النزاع العالمي الثاني، كان النظام الإقتصادي الدولي يبدو كأنعكاس لفلسفة الولايات المتحدة الليبرالية : فكان من أعضائه فقط الدول

---

٦) أنظر مجلة الاقتصاديات الزراعية، ١٩٣٥.

الصناعية ذات إقتصاد السوق. ولذا فإن إنشاء نظام إقتصادي، في العقد المقبل، يحتفظ ببعض ملامح نظام ١٩٤٥، ليس مستبعداً : فهو سيخضع لعلاقات القوى السياسية التي سترتسم في إطار الروابط بين الشمال والجنوب. إن غالبية الدول الصناعية الكبرى تأمل بإمتصاص « الحادث العارض » الطاقوي، عن طريق العودة الواعية إلى المبادىء الليبرالية، مع الاستعداد لتعديل شروط تطبيقها؛ علماً بإنها تميل إلى عدم تعديل جوهر الأنظمة الاقتصادية نفسه، إلا تحت الضغط أو الأجبار. والحال، أن وسائل تأثير دول العالم الثالث ستتجه للضعف : فالأثر الحاسم للسلاح البترولي سينخفض تدريجاً؛ وسيترسخ وضع تداخل إستقلال الدول المتفوقة في العالم الثالث، مع الشمال المصنَّع. أما ثمن نجاحات العالم الثالث البرَّاقة فسيكون : الإرادة بمواجهة مجمل مشاكل التنمية، و« تشميل » المفاوضات التجارية والنقدية، المتعددة الجوانب، لا بد من أن يؤدي إلى عدة تناقضات قوية. فقلق دول الجنوب من أجل الحصول على منفذ إلى السوق الصناعية التابعة للدول المتطورة يفرض قبول بعض التقسيم الدولي، الليبرالي، للعمل؛ مثلما تفرض الإستفادة من تحويل التكنولوجيا إدخال تعاليم إنتاج وإستهلاك الأمم الصناعية إلى دول الجنوب هذه؛ كما أن ضرورة الحصول على ضمانات بالتموين الغذائي، سيدفع هذه الدول إلى منح تسهيلات بالمقابل إلى الدول المتطورة؛ وأن محاولة التشكيك بالبنيات الإقتصادية الدولية سيتم إمتصاصها باعتبار أن تسعير المواد الأولية، فيما عدا الميدان البترولي، لن يفيد إطلاقاً العالم الثالث.

إذن، فإن النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد سينجم عن « تحييد » مطلب العالم الثالث، بواسطة تكامل الدول الرئيسية المنتجة في « العالم الثالث المفيد » مع الدوائر المالية والتجارية الغربية ـــ هذا التكامل المتلازم مع إستعادة معونة الاقتصاديات المتخلفة. فعالية تقنية : فالتبادل الحر سيسمح، كمبدأ مركزي للمبادلات الدولية، بالانتقال السريع للمبتكرات، وبمنافسة مفيدة للجميع، كما يشير لذلك مارك دي بريشامبو « إن مقارنة المنفعة يجب أن تظل عنصراً أساسياً في التقسيم الدولي للعمل من أجل تجنب التبذيرات المضرة

للجميع [٧]». ومرونة سياسية : فالتدابير والأواليات التي يجب تركيزها لإستبعاد عوامل إختلال التوازن لن تمس سيادة الدول، وستكون، بالتالي، سهلة القبول نسبياً. لان دول العالم الثالث السائرة في طريق التصنيع ستفاوض من أجل حماية مطولة، وبهدف دخولها التدريجي في الأسواق العالمية. إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وتحويل التقنيات، والمساعدات المقدَّمة للتصدير، ونظام التفضيلات، ونزع سلاح الحواجز غير الجمركية ستؤطر « بشرائع حسن سلوك » تكرِّس الأمثلة النموذجية للتصرف. وأن تنظيم السياق الاقتصادي في الدول الصناعية ــ إستقرار النسبة العالمية للتضخم وللتموجات النقدية، باعتبارها شرطاً مسبقاً لكل تفاهم دائم مع منتجي المواد الأولية ــ سيكون مضموناً عن طريق تدخل مؤسسات التعاون.

ب) التأثير على بنيات الاقتصاد العالمي نفسه :

كان دخول العالم الثالث بالقوة، في خريف ١٩٧٣، كسلطة جديدة إلى الساحة الدولية يوضح، في سياق الصراع الإقتصادي والاجتماعي عبر الوطني، ظهور علاقة داخلية في العالم، أي سياسة داخلية « للقرية الكوكبية ». وبنفس الذهنية يجب التفكير بهذه السياسة، لا سيما إذا ما كان إنشاء نظام ليبرالي يبدو مستحيلاً أو غير قابل للبقاء، وإفتراض أن أي نمو جديد لمطالب العالم الثالث مع الاقتراب من أو خلال سنوات الثمانين ــ يمكن أن يصبح فعلياً بإرشاد من دولة قائدة قادرة على الالتزام بالتحولات الأساسية ــ والوعي المتزايد لحاجات العالم الثالث من قبل الرأي العام في الدول المتطورة، سيكون من شأنهما تدعيم الإرادة السياسية لضمان السلام الدولي، عن طريق التأثير على الأسس الاقتصادية للامساواة. وهكذا، ستنشأ محاولة جديدة « للعالمية »، مشابهة لتلك التي حدثت في ١٩٤٥، وأدت إلى تكوين منظمة الأمم المتحدة، ومؤسساتها

---

٧) النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المعطيات والخيارات، تقرير مارك دي بريشامبو للموضية العامة للتصميم ص : ٣٢.

المتوازية. هذا السيناريو الثاني يفترض تأثيراً على بنيات الاقتصاد العالمي نفسها : وهدفه سيكون تأمين توزيع اكثر عدالة لموارد الكون، وضمان حد أدنى حيوي للأمم الفقيرة. وستحل آواليات تطوعية محل لعبة الليبرالية : تسعير المواد الأولية، إعادة بناء النظام المالي العالمي بإبعاده عن الدولار الذهبي؛ ضمان تصنيع وتغذية البلدان السائرة في طريق النمو؛ إتساع التجارة المدروسة بين الدول. إن ضغط العوامل الدولية على السياسات الوطنية يصبح ظاهراً بالرغم من ستار السيادات : ففي المجتمعات المتطورة لا بد للمشاريع الوطنية من أن تأخذ بعين الإعتبار التعديلات البنيوية في الصناعة والزراعبة والتي أصبحت ضرورية عن طريق الاعتراف بحاجات العالم الثالث؛ ففي المجتمعات النامية يصبح من العسير إستمرار تحويل الموارد بإثراء طبقة حاكمة غنية، أو تقوية البنيات غير الملائمة للتطور، أو أن يؤدي مفهوم متشدد لسيادة منتجي المواد الأولية إلى إدارة تعسفية لبعض الموارد التي تؤثر مباشرة على بعض الدول الأخرى.

ج) تدهور العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية :

للسيناريوين السابقين نقطة مشتركة : تقوية النظام الاقتصادي العالمي. وثمة إفتراض وحيد يمكن التفكير به : إفتراضات أزمة طويلة، وتدهور عام للمبادلات الدولية بحيث يصبح المجال رحباً أمام المساعي آحادية الجانب، ومتابعة المصلحة الوطنية، لوحدها، في سياق من العودة إلى الكفاية الذاتية. فالدول الصناعية، الغارقة في دوامة التضخم، والتي لم تتوصل لا إلى حل مشاكلها، ولا إلى تحديد علاقات جديدة مع العالم المتخلف، ستلتزم بالجماعة الوطنية؛ بما أن التضامن بين الديموقراطيات الصناعية قد ضعف بشكل كبير، فإن البعض منها سيتعلق بالحفاظ على مستواه من الازدهار عن طريق ممارسته لعبة « كل لنفسه » و« الليبرالية بحسب الطلب ». وسيتعمق إنقسام العالم الثالث : فبعض دول الجنوب ستختار نماذج تنمية مستقلة ذاتياً، على هامش النظام الدولي؛ في حين أن دولاً أخرى ــ الأكثر فقراً، وسكاناً، والتي هي، غالباً، ضحية كوارث الطبيعة ــ ستكون مجبرة على الإفلاس المالي والمجاعة.

إقتراحات :

إن « السيناريو، الثالث، سيعني، بالطبع، ليس فقط الفوضى الإقتصادية، وإنما أيضاً الانحراف السياسي. تفاقم التوترات الداخلية : فشبه القارة الهندية ستكون مهددة بتفتت حقيقي، سياسي وإجتماعي، يبدأ بالهند التي ستكون حكومتها المركزية فريسة لمختلف التيارات الإنفصالية. تصاعد النزاعات المحلية ذات الدوافع الاقتصادية : فالدول الصغرى جداً في الخليج العربي ستثير مطامع الجيران الأقوياء، وأن إعادة التوزيع الحتمي للثروات في الشرق الأوسط سيتم بطرق غير سلمية، تعدد الترسانات النووية : فالدول الغنية المختبئة في حرماتها الوطنية، والنظام الدولي المجمّد بحق الفيتو للدول ــ إلممثلة المالكة للسلاح الذري، يجعل من إمكانية النزاعات النووية، في العقد الثاني، تتجذّر في الرأي العام.

وحدهما السيناريوان الأولان يلتقيان مع تقوية النظام الاقتصادي العالمي : ويمكن أن يتضمنا إنشاءبنيات تمركز إقليمية، فكل منطقة كبيرة في العالم تمتلك مخطط تنمية شامل ستحدد النشاطات التي يجب خلقها وتوزيعها وبالتالي تقييم الحاجات المالية للدول السائرة في طريق النمو. وسيكون تنفيذ هذه المخططات متنوعاً : فالمساعدة التقليدية ستلبي ضرورة « المساعدة الاجتماعية »، « الغذائية، الزراعية، الصحية، للشعوب الأكثر فقراً؛ بينما ستتطلب مساعدة التنمية إجراءات اكثر تعقيداً ــ مخططات تصنيع، ضمانات موارد، قروض طويلة الأجل. إن إقتطاع جزء من الموارد عن الدول الصناعية، الذي يكوِّن مشكلة أساسية، يمكن أن يرتدي شكل ضريبة دولية حقيقية على أساس متوسط الدخل المتوفر لكل فرد، تديرها عائلة جديدة من المؤسسسات الدولية الأكثر إقتراباً من « الوكالات التقنية »، منها من جهاز الأمم المتحدة المسيَّسة كثيراً (إلا إذا تخيّلنا إصلاحاً ممكناً، وإعادة الحيوية إلى هذه الأخيرة)؛ وهكذا سيتم التخلي عن الإقتطاع الاجباري بواسطة إرتفاع كلفة المواد الأولية، الذي يكوِّن عنصر ظلم وتضخم، وسيعهد بإدارة المواد الأولية نفسها، وموارد الكون، في مرحلة وحيدة، إلى المؤسسات الدولية الجديدة.

وفي هذا الأفق، يجب تعميق فكرة حلف متوسطي للتعاون الهادف إلى إنشاء إستراتيجية إقليمية للتنمية، بمساعدة الجماعة الأوروبية والدول المتطورة الأخرى.

خاتمة

ذبذبتان. هزَّتا الشرق المتوسطي خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة : الإتفاقات الإسرائيلية المصرية، والثورة الايرانية.

إن إتفاقات كامب دافيد، التي أعلنت في ١٧ أيلول ١٩٧٨، بعد خمسة عشر يوماً من المحادثات بين الرئيس كارتر والسادة بيغن والسادات، والمعاهدة الموقعة في واشنطن، في ٢٦ آذار ١٩٧٩، بين مصر وإسرائيل لوضع حد لثلاثين سنة من حالة الحرب بين الدولة العبرية واكثر جيرانها من العرب قوة، ترسم المراحل والتدابير التي يمكن أن تقود إلى تسِوية شاملة في الشرق الأوسط، تكرس إلتزام الولايات المتحدة، المباشر، في المنطقة.

ولا يمكن التقليل من معنى ومضمون الإلتزام الأميركي : فمشاركة الولايات المتحدة المباشرة بالبحث عن السلام في الشرق الأوسط، تبدو وكأنها تقفل مرحلة الإنكفاء الدبلوماسي الذي بدأ مع « صدمة » الفيتنام ووورترغيبت المزدوجة. ففي كامب دافيد لم تكن الولايات المتحدة مجرد وسيط، كما كان الاتحاد السوفياتي مثلاً في طشقند، في كانون الثاني ١٩٦٦، أثناء المفاوضات بين الهند وباكستان [1] : لأن الرئيس كارتر وقع الإتفاق ــ الإطار بنفس صفة

---

١) أنظر تعليق جاك فيرنان الرائع في مجلة الدفاع الوطني، تشرين الثاني ١٩٧٨ : « كامب دافيد، الضفة الغربية وغزة ».

الوزير الأول الاسرائيلي، والريِّس المصري. وفي واشنطن كان الطرف الأميركي قد حدَّد الأشكال المختلفة لنشاطه : إن الولايات المتحدة ستساند، سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً، شريكيها المصري والإسرائيلي وستضمن التنفيذ الجيّد للإتفاق المصري ــ الإسرائيلي، وستبذل جهدها لان تشرك في التسوية الشاملة كل الأطراف المعنية، بما في ذلك الفلسطينيين « الذين يجب إرضاء مصالحهم الشرعية ».

إن النزاع الثنائي الإسرائيلي ــ المضري لم يكن يتضمن ابداً مشكلة مشكلة غير قابلة للحل : فالشقين الأخيرين من إتفاقات كامب دافيد ومحتوى معاهدة واشنطن نفسها سوف تخصص له. وطبقاً للتطلعات العميقة للشعب المصري، فإن الرئيس السادات أحرز السلام، وأستعاد، في فترة قصيرة نسبياً، كامل الأراضي المصرية المحتلة منذ ١٩٦٧. وفضلاً عن ذلك، فإن رئيس الدولة المصرية، الراغب بلعب دور زعيم العالم العربي، الذي لعبه ناصر فيما مضى، أراد رسم طريق السلام الذي يجب أن يسير عليه بقية جيران إسرائيل العرب؛ هذا الطريق الذي حدَّده بإسمهم؛ وسيكون المقصود به سلام حقيقي، قائم على « الاعتراف التام والكامل، ونهاية المقاطعة الاقتصادية، وضمان حصول مواطني الدول الأخرى على حماية شرعية »، متجهة نحو إكتشاف « آفاق التنمية الإقتصادية » ــ سراب منطقة « إزدهار مشترك »، شرق أوسطية، مقبلة ؟.

إن العنصر الأساسي في البحث عن تسوية شاملة هو : المسألة الفلسطينية. فالشق الأول من إتفاقات كامب دافيد، الذي هو تحفة رائعة للتقنية الدبلوماسية، يعالج المفاوضات حول الضفة الغربية وغزة، والتي يجب أن يشارك فيها كل من مصر، إسرائيل، الأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني. والمقصود بهذا، إجراء معقد، يمكن أن يؤدي إلى « حل المشكلة في كافة وجوهها ». المرحلة الأولى : جمع الأطراف للتفاوض. ومشاركة الأردن ضرورية : وهذا يعني تعديل وضع الضفة الغربية لنهر الأردن، وبغياب منظمة التحرير الفلسطينية المستبعدة حالياً، تحديد الإجراءات لإقامة « سلطة » فلسطينية. المرحلة الثانية : التفاوض حول أشكال إنتخاب السلطة التمثيلية لسكان الأراضي المحتلة،

وصلاحياتها. ومسؤولياتها. فإسرائيل، ومصر، والأردن، يجب أن تكون طرفاً في هذه المفاوضات، علماً بإن الوفود المصرية والأردنية يمكن أن تضم فلسطينيين، لكن مع التحفظ بقبول وفود أخرى ــ سيعترف لها بحق الفيتو. وفي الوقت نفسه ستتخذ تدابير في ميدان المحافظة على النظام : إعادة نشر القوات المسلحة الإسرائيلية في مواقع أمنية، وتدخل الدوريات المختلطة الإسرائيلية ــ الأردنية، وإنشاء بوليس محلي. المرحلة الثالثة : تبدأ مع تولي « السلطة » أو « المجلس الإداري » لمهامه كممثل لسكان الضفة الغربية وغزة. على أن تبدأ مفاوضات في السنوات الثلاث التالية، مع مشاركة المجلس الإداري، لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، وتوقيع إتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل. أما الحل النهائي الذي يعترف « بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومطالبه المحقة »، فيجب أن يتحقق خلال خمس سنوات. إن المرحلة الثالثة هي الوحيدة التي حُدِّدت مدتها.

وقد أستعيدت الفقرات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ليس، في معاهدة واشنطن، ولكن في رسالة مشتركة موجهة من السادات وبيغن للرئيس كارتر، ومنشورة، تبلازم، مع المعاهدة : مع تحديد إضافي هو « أن الحكومتان « الإسرائيلية والمصرية » إتفقتا على النقاش، بدون توقف، وبكل نية حسنة، من أجل إختتام هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن... إن مصر وإسرائيل حددت لنفسها هدفاً هو إنهاء هذه المفاوضات خلال فترة عام، بطريقة تمكن من إجراء الإنتخابات بأقصى سرعة ممكنة بعد توقيع الإتفاق بين كل الأطراف ».

فهل يجب أن نستنتج من غياب المسألة الفلسطينية عن هيكل معاهدة واشنطن نفسه أن الضمانة الأميركية ــ المدعَّمة أيضاً بمذكرة الإتفاق الإسرائيلي ــ الأميركي في ٢٨ آذار ١٩٧٩ ــ لن تطبق إلا على التسوية الثنائية المصرية ــ الإسرائيلية، وليس على سياق التسوية العام ؟ إضافة لذلك، وبحسب بعض المعلقين، لن تستطيع مصر أيضاً الإدعاء أمام الولايات المتحدة بعدم تطبيق

الإجراءات المتعلقة بالأراضي المحتلة، لأن هذه التدابير لا تتضمن تحديداً للوقت... هذا التبرير المزدوج لا يبدو لنا حاسماً : فقانونياً، رسالة بيغن والسادات « مدمجة » بمعاهدة واشنطن، وسياسياً، إن الأرغام على التصرف فيما يتعلق بتطور الأراضي المحتلة بخضع بشكل كبير للمراقبة الأميركية..

إن التناقض المستمر بين إستراتيجيتي إسرائيل ومصر السياسيتين يثير القلق. فهدف إسرائيل على ما يبدو هو فصل مصر عن العالم العربي؛ وأن حكام القدس يريدون تجنب كل أرتباط بين تطور علاقاتهم الثنائية، مع القاهرة، ومراحل تسوية الوضع في الضفة الغربية وغزة. وعلى العكس، تطالب مصر، « بالتوازي » بين تطور الاتفاق الثنائي، والتحولات التي يجب أن تتم في الأراضي المحتلة؛ فالرئيس السادات، ودون أن يسعى للقضاء على تراث القومية العربية، يريد البرهان على أنه يستطيع الحصول ــ بفصل وزن مصر، ومهارته الدبلوماسية الشخصية ــ على السلام المشرِّف الذي يتطلع إليه العالم العربي بأغلبيته. تناقض لا يمكن تجاوزه ؟ ففي بداية ١٩٨٠، كانت التناقضات تبدو أساسية بين المصريين والإسرائيليين حول طبيعة « المجلس الإداري »، الفلسطيني، المقبل، البرلمان الحقيقي ذي الصلاحيات السياسية الواسعة، بالنسبة للمصريين، ومجرد هيئة إدارة محلية بالنسبة للإسرائيليين... ومع ذلك سنأسف لعدم موافقة الأردن ــ صحيح أن ليس فقط وضع الملك حسين في التناسق العربي كان مهدداً، وإنما أيضاًبنية مملكته ــ وكذلك للرفض الفلسطيني، بصورة خاصة ــ لا سيما وأن التطور نحو الإستقلال الكياني كان حتمياً لو أن الفلسطينيين إنتهزوا هذه الفرصة [٢].

إن الثورة الايرانية ــ التحدي الشامل للغرب، وحتى لمجمل « الشمال » المتطور، والتي تذكر بالتحدي الناصري قبل ذلك بربع قرن ــ قد دعمت إرادة الولايات المتحدة للمشاركة مباشرة بالتسوية الشرق ــ أوسطية، كما أنها ساهمت، خاصة، بعدم إستقرار المنطقة. عدم إستقرار على عدة مستويات نسبية جداً : فالتحول الايراني يشكل تراجعاً بالنسبة لإسرائيل، إلا أن مسألة التقارب

٢) أنظر رأي جوزف كرافت في الأنترناشيونال هيرالد تريبيون، بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٧٨ : « السادات، رجل الدولة ».

مع مصر كانت تعوض ذلك. ويبقى، أن التيارات الكبرى، الدينية والسياسية، متحررة، من الآن وصاعداً، وتهدد ليس فقط العربية السعودية، وإنما أيضاً الأنظمة العربية التقدمية ذات الاتجاه العلماني. وقد أثبتت ذلك ردود فعل العراق المختلفة، ومزيج الأمل والترقب بين مجمل مسؤولي المنطقة.

إن الحالة الايرانية يمكن أن تستخدم كتوضيح جديد « للمعضلة الكبرى » في السياسة السوفياتية : فالإتحاد السوفياتي لا يريد التدخل في السياق الثوري، ويكتفي بتحريض حزب تودة الشيوعي على توجيه الاستياء الشعبي في إتجاه مطابق لمصالحه؛ وهو لم يعدل عن موقفه المحايد إلا بعد أن تأكد من إنتصار المتطرفين المسلمين؛ وقد فرح لسقوط الحليف الأكثر قوة للولايات المتحدة في الخليج، أو بالأصح « شرطي المنطقة » ضد التخريب « التقدمي »، ولكنه لم يستطيع أن يقيم مع النظام الجديد العلاقات التي كان يأمل بها ــ ولذا فإن تردد دعاية الإذاعة السوفياتية كان ملحوظاً في أغلب الأحيان. إلا أن تقوية المواقع السوفياتية في إفغانستان ــ تدخل عسكري أعطي شرعية بنفس طريقة (أوهام التدخل الخارجي ونداء الحكومة الشرعية) ١٩٥٦ في بودابست، و١٩٦٨ في براغ، لانه، منذ معاهدة كانون الأول ١٩٧٨، أصبح الاتحاد السوفياتي يعتبر أفغانستان قد دخلت في منطقة نفوذه ــ هذا التدخل يزيد بشكل كبير من الغليان، والقلق، والتوترات حول الخليج، ويجبر دول الغرب على إثبات تطوعيتها.

تطوعية يمكن أن تظهر تحت أشكال أخرى. فإن عملاً مدروساً من جانب الدول الأوروبية يمكن أن يساعد مصر على الخروج من عزلتها النفسية، وأن يشجع التسوية العادلة للمسألة الفلسطينية. إن مساعدة سريعة، وكبيرة، يمكن أن تخفف من المصاعب الإقتصاية المتناهية التي تعرفها تركيا ــ وتسهِّلَ بشكل غير مباشر مسار السلام القبرصي الذي إرتسم مع إتفاقات كبريانو ــ دانكطاش في ١٩ أيار ١٩٧٩. إن موقفاً مشتركاً سيثبت أنه ضرورياً بوجه التهديدات التي تخيم على يوغوسلافيا ما بعد تيتو. إن دعم الحلفاء الأوروبين الفعّال يبدو ضروريا، اكثر من أي وقت مضى، لإقامة وتثبيت السلام في المتوسط الشرقي.

فهرست

	صفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول : موقع للمنافسة بين الكبار :	**٩**
I ــ عصر « المنزلق » الغربي	٩
II ــ عودة الإتحاد السوفياتي	١٤
III ــ إنتشار الوجود السوفياتي	٢١
الفصل الثاني : المراهنات والإستراتيجيات :	**٣٠**
I ــ المراهنات	٣٠
II ــ معضلة الدبلوماسية السوفياتية	٣٣
III ــ معنى التواجد السوفياتي	٣٨
الفصل الثالث : الأمن عن طريق إستبعاد الكبار :	**٤٥**
I ــ أطروحة إستبعاد الكبار	٤٥
II ــ نزاعات المنطقة	٤٨
III ــ قلق في التحالف	٦٨
الفصل الرابع : الأمن بواسطة إعتدال الكبار :	**٩٧**
I ــ عقيدة كيسينجر	٩٧
II ــ إيقاع التفاوض في قبرص والشرق الأوسط	١٠٤
III ــ مشروع كارتر والتصريح الأميركي ــ السوفياتي المتلازم	١١٨
الفصل الخامس : إقتراحات حول الأمن والتعاون في المتوسط:	**١٢٧**
I ــ الأمن بواسطة التواجد البحري	١٢٧
II ــ الأمن بواسطة تخفيض التوتر عن طريق التفاوض	١٢٩
III ــ الأمن بواسطة التعاون الإقتصادي	١٣٤
الخاتمة	**١٤١**
لائحة المراجع	**١٤٧**

هذه السلسلة

- تعالج مواضيع مختلفة تتناول السياسة الخارجية للدول الكبرى، ودور الأستراتيجيين المدنيين، والممثلين التقليديين للعلاقات الدولية. وتبرز نشاط كل القوى عبر الوطنية ــ السياسية، والدينية، والإقتصادية ــ التي يمكن أن تظهر فجأة على المسرح الدولي، في الغرب، والشرق، والعالم الثالث، وتحاول إستشفاف آثار تحرّكها القريب والبعيد.
- تلبي الحاجة لدراسات متخصصة، على الصعيد النظري والتاريخي، تخرج عن إطار الأبحاث العامة، وتساعد على فهم أفضل لمشاكل العالم الراهنة، دون الوقوع في فخ « العلمية » المتحجرة.
- تعبر فقط عن آراء أصحابها، أياً كانت أفكارهم، وارتباطاتهم، واللغة التي يكتبون بها. ولذا فإن هدفها ينحصر في مدى الفائدة التي يمكن أن تحملها للقاريء الكريم، وفي « الآفاق » التي قد تفتحها أمامه على صعيد البحث، والتحليل.

الناشر.

توزيع جروس ــ برس